## بسم الله الرحمن الرحيم

تم رفع هذه المادة العلمية من طرف أخوكم في الله: خادم العلم والمعرفة (الأسد الجريح) بن عيسى قرمزلى. ولاية المدية

الجنسية جزائرية

الديانة مسلم

موقعي المكتبة الإلكترونية لخادم العلم والمعرفة للنشر المجاني للرسائل والبحوث على

www.Theses-dz.com

للتواصل: رقم هاتف 00213771087969

البريد الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

حسابي على الفيسبوك: www.facebook.com/Theses.dz

جروبی: https://www.facebook.com/groups/Theses.dz

تويتر https://twitter.com@Theses DZ

## الخدمات المدفوعة

## 01- أطلب نسخة من مكتبتي

السعة: 2000 جيقا أي 2 تيرا!

فيها تقريبا كل التخصصات

أكثر من 80.000 رسالة وأطروحة وبحث علمي

أكثر من 600.000 وثيقة علمية ( كتاب، مقالة، ملتقى، ومخطوطة...)

المكتبة مع الهرديسك بالدينار الجزائري 50.000.00 دج

المكتبة مع الهرديسك بالدولار: 500 دولار.

المكتبة مع الهرديسك بالأورو: 450 أورو

02-نوفر رسائل الأردن كاملة 20 دولار للرسالة الواحدة على

https://jutheses.ju.edu.jo/default2.aspx

لا تنسوني بدعوة صالحة بظهر الغيب: ردد معي 10 سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم اللهم صل وسلم على نبينا محمد .... بن عيسى قرمزلي 2016.

	معهد الحقوق والعسلموم الادارية
	[ بن عقد ن ]
لخاص	الدفع بالنظام العام في القانون الله ولي ا
A CONTRACTOR OF THE PROPERTY O	( دراسة مقارنــة )
The same of the sa	4 1204

7-11-1

بحث لنيل دبلوم الماجستير في العقود والمسؤولية



اعداد / بلهاوسي عميا

تحت اشراف / الاستاذ الدكتور: علي علي سليمان

لجنــة المناقشـــة:
 ــ الاستــاذ الـدكتــور
 — الاستـــاذ الــدكتـــور ··········
 <b>ـ الاستـاذ ال</b> دكة

. 15	, 1		<b>≒</b> .,		
0 _	البرحمنسان البرحيسم	الليثيه	<u></u>	_ 0	-
	=======================================	*=======	=======================================		

يعتبر الدفيع بالنظام العام ظاهرة عالمية معروفة في كيال

وليسس هنساك مبدأ مختلف اعليه في تنازع القوانيان اكشر مسان مبدأ النظام العام ، نظارا للختلاف البيان حول تعريف وتحديد نطاقه ومجالات استخدامه في القانون الدولي الخاص، في القانون الدولي الخاص، في القانون الدولي الخاص، في القانون الدولي الخام المام المواضيات القانونية الأخاري بظاها حداد ون غياره من المواضيات القانونية الأخاري بظاها والمكان والمكان والمكان والنظام المام ومام واساح وتغيام المام العام دو مفها واساح جالا ، في القانونيات القانونيات والمكان والنظام العالم المام والساح المام العالم العالم المام والساح المام العالم القانون المام القانون المام القانون القا

غير أن مسا يعنينسا في عين الدراسة ،هيو النظرام العالم العيام الع

وعليه فلا نتعرض في دراستنا هذه لما يسمى بالنظام العلمام العالم الداخلي الذي يتكون عادة من مجموعة من القواعد الأمرة أو الناهية التي لا يجلمون للسلاف الأتفالية الأتفالية الأعلاما الألمان نصب عليما المسادة 96 مسلمان القلمان المسلمان المسلم

المستقد باطسيل الألت زام مخالف اللت المام أو الأداب كان المسام أو الأداب كان

و كنذليك المسادة 97 من نفيس القيانون التي نصبت ( ا**ذاالترم المتعاقيد،** ليسبب غيير مشيرع أو لسبب مخالف المنظيمام العبيام أو ليلداب كيان العقيمان العبيد بساطيمينيالا )، المنظميان العقيمية بساطيمينيالا )، المنظمينان العقيمية بساطيمينيالا )، المنظمينات العالمينات

ذلك ان مبددا النظراء العرام في القرادون الداخلي بست هدف اسامها عليه النخروج عن احكرام القرواعدد القرادونية الآمرة او الناهية في دولية القرائدي ، وان كران هدف البيد غروجا استشنائيا عين مبددا اننظرام العرام بصفية عرامية ، كما سنرى ذلك برائدة مي التقرير فكرة النظرام المعتدد عرضنا الليمة الرنية بيدن دور فكرة النظرام العرفيا المعتدان و دورها في القرائد ون الترفيات ون الترفيات المعتدان و دورها في القرائد ون المعتدان ون المعتدان و دورها في القرائد ون المعتدان و دورها في القرائد ون المعتدان ون القرائد ون المعتدان و دورها في القرائد ون المعتدان ون المعتدان و دورها في القرائد ون المعتدان ون المعتدان

كما الانتعارض كناك لما يسمى بالنظام العام الدولي، الدولية الساك لما يسمى بالنظام العام الدولية الساك بدة الساك يتمث ل في مجموعة المبادئ المشتركة الساك بيان كافية الدول المتحفرة ،ومان اعشلاة عاده القواء بيام المتخفرة و التي تعتبر ما التظام المتحفرة و التي تعتبر ما التظام العام الدولية و تحريم التمريب التعريب التدولي و غيار ذليك ما الموضوعات الأخلام المدولية و تحريم التهريب السولية و تحريم التهريب السولية و تحريم التهريب السولية و تحريم التهريب المدولية و تحريم التهريب النها الأخليم التهريب المدولية و تحريم التهريب المدولة و تحريم التهريب الته

ف السني نعالجيه هنا هيو مفهوم النظيام العيام في القانيون السدولي الخياص الذي اشيارت الييه المادة 24 مين القانيون المدنى الخيرائيري، ودوره فيي استبعاد القيرانيين الاجنبييي الــواجبــة التـطبيــق، وشــروط هــذا الاستبعــاد، والأثـار القانونية المختلفة التـى تـترتـب علــى هــذا الاستبعـــاد،

ونظرا الأهمية هدا الموضوع المتميز في تنازع القرائيات واليدن الدور الوقائي الدي يلعبه في الحفاظ على الاعتدان الأهداسية التي يقرم عليما كيان المجتمع ،باعتبان الأجنبية الأساسية قانونية يستعملها القراضي ضد القرانيان الأجنبية التي تتناقض مع مبادئ واسس مجتمعه ، وحتى يتسنى لنا الراك عملة ها الفكرة ، فقد بدأنا هذه الدراسية الراك عملة الفكرة ، فقد بدأنا هذه الدراسية بفصل تمميدي ، تناولنا فيه بايجاز تطور فكروة . النظرة ما العبام العبام العبام العبام المدارس الفقيمية و الحديث قالدي تناولت هذا الموضوع . التي تناولت هذا الموضوع . التي تناولت هذا الموضوع .

البـــاب الاول ، عبرضنا فيه النظرية العامة للنظام العسمام وينقسم هنذا البياب بدوره السبي فصليسين :

القصل الاول ، دور النظام العصمام فسي القصائدون الصدولي الخاص و عصلاقت من القصائد و عصلاقت من الفاد المصلم الأخصص الولندا في الماد و الأخصص الفاد الفي الماد و الأخصص الفي الماد و الماد و الفي الماد و الماد و الفي الماد و الماد و الفي الماد و الم

فيري المبيحيث الاول ، عسرضنا دور فكسرة النظسام العسسام في القانسون السداخلي و دور عسا في القانون السدولي الخساص و الانتقادات التسلي وجمست السي عسدا التقسيم أو الازدواجيسة في النظسيام العسام .

اميا في المبيحث الشانى، فقيع عبرسنا فيه التفسرقية بين النظيام العبام و القبوانيين ذات التطبيق الفورى او المباشير نظيرا للعبلاقية العبام و القبون البعبان في القبانيون البعبان الخبياض .

و في المبحث الشالت ، من هذا الفصل عرضنا أهم الفروق بيلك النظام العلم العلم الغلم الغلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم العلم مسن حراول ان يلدمن النظلمام العلمام العلم في الغلم نحو القلمان ون واللاكت في الغلم العلم الغلم العلم الع

امـا في الفـصــل الثـانـى ، من هـذا البـاب فـتـنـاولـنـا فـيـه مـفـهــــــوم النـظــام العـــام و شــروط اعـمــالــه

في المبحث الأول ، مقتمسوم النظسسام العسام في القسانون الدولي الخاص.

وفى المبحث الثاني ، شيروط اعتمال الدفيع بالنظيام العيام . المبحث الثالث ، طبيعية التدفييع بالنظيام العنصام . وفي الباب الثاني ، تناولنا فيه اثار التدفيع بالنظام العنصيام

وينقسم عبدا البياب الى فصليت ن الفصل الأول: الأثيار العامية للدفح بالنظيام العبيام العبيان المبحث الأول: عرضنا فيه للقانون الدي يحل محل القيانيون الأجنبي المستبعد باسبيم النظام العبيام وفي المبحث الثاني ، تناولنا نطاق عبده الحلول او مبدى استبعاد القيانيون الأجنبيي

اميا الفصل الثاني، من هذا الباب فقيد تناولننا فينه ، الأثنانيا المناني ، من هذا الباب فقيد تناولننا فينه ، الأثنانيا المنفقة للنظام العنام العنام المنفقة المنظام العنام العنام المنفقة المنفقة المنطقة المنطقة المنفقة المنف

المبحث الأول، التميييز بين انشساء المتسون و التيميسسسسسك ي. باثـــارعــا،

المبحث الثاني، الاثار الانعكاسي للنظام العسام

المبحث الثالث ، آثر الاتفاقيات الدولية في اعمال فكرة النظام العبيدث العالم العبيدة الأحكدام المبحث الرابع ، أثر تنفيذ الأحكدام الأجنبية على اعمال

الخـــاتـمــــة : حقيقــة الدفع بالنظــام العـــام

## الغصيال التمهيدي

جــال تـنــازع الـقــ ========================== 

ليها عهد فنسا مسن هها الفمال بطبيعة الحسال أن تعفل فــــى تفــاسها تـاريخسية مطبولة، بـل كـل مـا نهدف اليه هــو القـاء نظــرة وجـيـزة علـيي الافـكـار المختلفـة التي ارتبيطيت أو صداحبيت فيكيبرة النيظيبام العدام منيذ نشيونها . يسبسلووان فكسرة النسظلاام العام تلد ارتبطلت بظهلور مسالة تنسسازع المتسوانيسن المتسي يسلتسرس لمتحقيقها وجسود تشسريعات دولي ...ة مستقلمة لتصل منعال مناها سيسادته ...ا الخياصة بهـــا، ووجـــود عــلاتـــة قــانـونيـة ذات عنـمــر أجنبــي على الاقــل(1) حتـــي يتسندي طسرح مسيالية تطبيع القبوانيين أو استبعمادها مــن ميـدان التطبيــق، اذا مـا تعـارضت مـع المفاهيـم الاسـاسيـة التبي يقبوم عليهسا كيان مجتمسع القاضيي، وهذا ماكانيت تفتقير اليبية المجتمعيات القيديسية التي تيمييين ب الانه علم الكتف العمر المسمود المسمود الكتفاء ــان عــدم اعـطـــاء فــرصــة عليسي هيشذه الاوض لــــطبيــــــق القـــوانـيــــن فـيمبــا بيــن الــدول أو الـــدويــلات التــيكـانـت 

ح. 2. ص. 480

<sup>1</sup> ـ د، جـابــر جـاد عبـد الـرحمين =تنـازع القـوابيين ط 1969=ص= 45 2\_ د . عصير الصديدين عبيد اللصيه = القصانصون الصدوليي الخصاص

فمصداهدي الأسبداب أو العنوامسل التني سناعدت على ظهرور مستالية تنتازع القنوانيين ، وعلى أي استناس تنم استبعادها ،وماهيي الاجهواء التي مهدت لنشوء فكرة النظام العندام فيي ظيرات

إن المستنبع للتنظور التاريخي للقوانيين يدرك للوهاجة الأولييين المسالي مدفية الأولييين أن مسالي السواقيع العملي مدفية أو فجاة ،وانما ظهرت بصورة تدريجيية وارتبطيت بظروف وعسواميل اجتماعية واقتسادية هيات لنشيونها.

غمصن الشابت تاريخيا ان المجتفعات القديمة فلي بسدايسة على بسدايسة على تطورها كانت تعيش فلي على على الخاص يحكم افرادها وفلسما البعض، ولكل قبيلة نظامها الخاص يحكم افرادها وفلسب يكنن لللاجنبي الحق فلي ان يقيم خارج قبيلته واذا ذهلب السي قبيلة أخرى فللم يكنن يعتبرف للسلم بحلق يسلموا المناف الفلاسفية اليونانيين القدامي قليد اعتباروا الأجنبي مسلمان الفلاسفية اليونانيين القدامي قليد اعتباروا الأجنبي مسلمان المحيالية المح

1 ـ د عليي مدادق هشام = دروس في القيانيون البدولي الخياص ، ط 1986 ، ص 21.

2 ـ د،علي علي سيلسينميان = منذكرات في القيانيون البدولي الخياص الجيزائيييييين. ، ط 1986 ، ص 16. وفسيسي الصبيس القسديمسة ،كسان الصينسي يعتبر أنسه وحسده انسسان ، وان الإجنبسي حيسوان يسود كسسل (1) .

أصا القاندون السرومانسي باعتباره اكثير لنظيم في نلك السوقية تطبورا ، فيلم يكن هيو لآخيير يعيرف مسيرالية لامكانية تنظييان ومين باب أولي حديث التيابلية لامكانية تطبيعي قيوانيين اجنبيات داخيل الامبيراطيورياية عهيد الرومانية ، ذلك ان القاندون الروماني في بيداياة عهيد تطبوره ليم يكن ليهتم أوليفيع في اعتباره مشألية الاجانيي أو الاعتباراف لهيم بقيوانينهم ، بيل لقد اعتبار الرومان (2) ، نظمهم كتيراث مقدس يحتفظون به لانفسهم ولا يمكن العدول عنيه باي شكيل مين الاشكال ، بيل كيانيوا ولا يمكن العبول عنيه باي شكيل مين الاشكال ، بيل كيانيوا يعتاملون الاجنبيات معتاملون الاجنبيات معتاملون الاجنبيات معتاملية العبايات العبارة عليه يكن

للاجنب ي حيق التميرف ، ولا حيق التملك (2) ، ولا حيق المحقدان المحتدان المح

كـــــــل هــذه الاجـــواء أو الظــــروف التــي كـــانــت ســـائــدة فـــي المجتمعــات القــديمــة لــم تسمـــح بطــري مســالــة تــنــــــازع القــديمــة لــم تسمـــح بطــري مســالــة تــنــــــازع القــديمــة لــم الـقــــــــازع

 $<sup>\</sup>frac{1}{6}$ ، 1977 هـ عــــز الــــه عــــد اللـــه = القـــانـــون الـدولــي الخـاص ، ح 2 ، ط 1977 هـ 2 مد مجـــابـــر جــاد عبــد الــرحـمــن = تـنــازع القــوانــيـن ، ط 1969 م. 56 . 3 مـــد علـــي علــي سلـيـمـــان = مــذكــرات فــي القــانــون الـدولــي الـجــزائـــــرى ط . 1984 . م. ، 16 .

ممساسبسق ذكوره نستطياح القاول بأن فكوروسة النظام العاملة المجتمع القادات ، ذلالك النظام العاملة المحتمع التا ، ذلالك النظام العاملة المحتمع التا ، ذلالك النظام العاملة المحتمع التا ، ذلالك النظام العاملة المحتمع المحتملة والمحتملة المحتملة والمحتملة المحتملة المح

غير رأن هدفه الموضعية الجامدة و الانتقال المطبق الذي سياد المجتدعيات القديمة ليم يستمير على هذا المنوال انتيجية ليبروز عددة عنواميل أدت اليبي ظهرور عفد جديد اوه مايسمين بعمد الفتار التي ظهروات الاجتبياة الخلك العامد اليب غير في كثير من المفاهيام و الافكار التي كانت سائدة أنيذاك في هذه المجتمعات نتيجة الاختيلاط أو الاحتكارات

ولماواكباة هذا التطور وها التغييا السادي حمال ،كان لابد مسان البحث على حلال ولا معيناة لمسراجها ها الساواة الساواة الاجتماعي الجديد ، على طحاريات التفكيار غلي كيفياة الاجتماعي الجديات معان طحاريات التفكيار غلي كيفياة التعليات معان التعليات محاليات محافيات محافيات محافيات محافيات محافيات محافيات محافيات محافيات وحابيات المحاليات وحابيات المحاليات وحابيات المحاليات وحابيات المحاليات وحابيات المحاليات المحاليات والمحاليات المحاليات المحاليات المحاليات المحاليات المحاليات وحابيات المحاليات وحابيات المحاليات المحال

1\_د.جـابــر جـاد عبــد الـرحمـن، تنــازع القـوانـيـن ،دار النـمـظـة العربية

**411.1** 

("PRETEUR PREGRIN"

وانشاوا لحمم قاضيا خاما (بريتور) (

سنسة 1969 ص 32.

<sup>2</sup> ـ د علتى علتى سلبيتمان = مـذكـرات فني القـانـون البدولتي الخـاص الجــزائـــرى ظ ، 1984 ، ص 17 .

الـــى جـــانــب البـــريـتور الــذي يطبــق احكــام القانــون الـمــدنــي علـــي الـــروســانــي (1)

وهندا بدأت تظهر بدوادر التنسازع بين القدوانيين قدي روسد

غير أن هدا التنسازع بيرن القرانسون المدنسي وقرانسون الشعروب السعر من تنسازعا حقيقيرا بيرن القرانسيان الدوليرسة الخراصة ، وانتما كدان تنسازعا داخليا يصدر عرب سلطة واحددة وهي ساطة الامربيراطسور الربيرومسانيون .

وليما ظهر نظيام الاقطاع (2) ( FEODALITE ) تغييرت المعطيات وساد الانغيلاق مدي جديدت بين الاقطاعيات المعطيات وساد الانغيلاق مدي جديدت بين الاقطاعيات التي نشأت على اشير تففكذ الامبراطورية السروم انيية فاصبحت كيل اقطاعية تنظيم المسورة المنفسها المغيرة عين كيل التأثيرات الخارجية الخيارجية الفرضة انظمتها على جميع الاشخياص المقيميان الخيارجية الفرضة انظمتها في على جميع الاشخياص المقيميان الخيار والمنافسيون أخيار القيانية والتياب منهم المفلي الاقبانية والتناسون الاقبانية التياب والتناسون الاقبانية المنافية والتناسون الاقبانية المنافية والاميان عينا الاشخياص والاميان عينا الاشخيان عينا الاشخيان عينا الاشخيان عينا الاشخيان عينا الاشخيان عينا المنافية على على عدم على على عدم على المنافية المنافية

<sup>1</sup> ـ د . عــــز الــديــن عبــد اللــه = المــرجــع الســابـق ، ص 56 .

<sup>2</sup>\_د . حسسن المستداوي = المسرجسيع السيابيق ، عن 26 .

(11)

وعسنيست مسسا زال النطسسسام الاقسطساعسي ءوبسندأت هنجسسرة الاجسس الـــى مختبالـف المناطق ،خياصية الــي شمـــال ايبطـــالـيـــ بفضل وضعها الجغرافيي الاستيراتيجيين التصمت البذي سياهينه كشيبسرا فسني ازدهستار التنجستارة والاعتمسال المصرفيسة نشيات بين بعضميا البعيض عيلاقيات تجدارية وروابيط اجتماعیا متناوعات ، وقاد ادی اجتماع هاده العساوامال الـــي ظهــيور قــيواء ــد تنسازع القسيوانيسين بيسن هــيدنه الانظمية المختلفية ،مميا جميل العبام ....ا، الايطيان يمكنف ون عليه دراسية الحلب ول السواجب ة التطبيسق عليسيي هــــذا التنــازع الــذي نـتــج خــاصـــة عــن المـــراع بيــنمبـدأيــن أس\_اسييون هميا ، مبددا اقليوسيون القيونيون ومبددا شخصية القييه انسيس (2) وليقينيذ كنبان منبذا التنبيبازع عنبو المنتبوضينوع النبذي عبيالن ف ق م اع الاحسوال وصنحسوه عنسساية فالقسسة . فيطنيه حالت فكسرة الغلقسام المعسام صبان فسيلال التلط السذي حصيبال فينسني التعسيات الاجتماعيا بــــدايــة القــــرن الثـــالـــن عـــــر المسلمان المسلمان الاتسلمان الاتسلمان المسلمان ا

<sup>1-</sup> Jean BEROUPPE . Droit . International . prive .ED. 1978. P 43 .

**<sup>2-</sup> RAYMOND - VANDER** . ELST = D.T. privé Belge PE . ED . 1985 / P3 $\sigma$  .

of

of Jordan

يحسب نبنا بادئ ذي بيد أن نعسرض تطيور فكيرة النظرام المعام في المسدارس الفقهية التي تنسباوليت مسوف و تنسازع القيوانيين ، لنسرى مسن خيلا ليها النظروف و العسواميل التي هيات لنشروف و العسواميل التي هيات لنشروف و العلوميا ، وبيما النظرام العسام ) قيد ارتبطيت وبيمسا أن هذه الفكيرة النظرام العسام ) قيد ارتبطيت بمسيالية تنسازع القيوانيين ، في انه يجدر بنيا أن نتياول تطروعا التياريخي في عيده المسدارس الفقيمية التي تعرفت للمسالية تنبازع القيروانيين ،

يجمع الفقه المعدام على أن نشوو مسدالية تندازع القدوانيس برجمع الى أواخسر القدون الثاني عشدر وأوائسل القدرن الثالث عشدر (1)، وقد بدت بوادرها على وجده التحديد في شندال ايطاليا على اثدور الذهار النشاط التجداري والاقتصادي وظهدور والاقتصاد براي والاقتداني وظهدان المدين الإسطاليدة . (١) . فكيدف عداليج فقد عددارس الاحدوال والاقتدان الاحدارات المدين والمدين والمدين والمدين ومدين المدين والمدين ومدين المدين ومدين المدين ومدين المدين ومدين المدين ومدين المدين ومدين والمدين ومدين ومدين المدين ومدين المدين ومدين المدين ومدين المدين ومدين ومدين ومدين المدين المدين المدين المدين المدين الاحدين المدين المد

<sup>1</sup> علييي عليسي سليم سيان = منذكيسرات فيني القبيانييون البدولسي الخياص الجزائييون البدولسي الخياص الجزائيييون البدولسي

<sup>-</sup> MAYER (P) .= droit . Int . privé . ED . 1978 / P . 46 . . 161 . مسلم = مسوجـز القـانـون الدولى الخاص المـقـارن ، ط 1966 ، ص 161 .

في المندرسية الايط اليسة القيديمية الديمية الديمية الديمية الديمية الاحسين الاحسان ( LES STATUTS )

. .

قبيل أن عيون لفيكرة النظيام العيام في هيئة المدرسية نعيرة المقتصود بعيرة الاحسيوال ( LES STATUTS ) ) يستراد بعيراد بعيراد بعيراد إلاحسوال ) مجمسوعية القيرواء التيروف وضعها الفقية في أوروبيا القيديمية لفيض التنازع بيروبيا القيديمية لفيض التنازع بيروبيا التواحيد في بيروبيا الاميروبيا الماليات الماليا

غير أن هـذا التعريف اعبت بين غير الله ولا لـــم دقيل العبد الاحمد وال لــم دقيل العبد وال لــم دول المال المستمد والمال المستمد والمال المستمد والمالة والمال

وبما أن نظررية الاحروال التي تعرضت لما مدارس فقمية متعددة قصد ركرت على بحرث مسدال السة تنسرازع القصدة وانياس ، فان معظره الفقية يجمله على ان معظرها الفقية المسلم الفقية المسلم الفقية والمسلم المسلم المسلم

<sup>1</sup>\_د . عــــز الــديــن عبـد اللــه = القاندون الـدولـي الـخـــا ص ح 2 ، ط ، 1977 ، ص 13 .

ـ د. أحمد مسلم = موجعز القانون العولى الخاص المقارن ،ط 1966، ص 159

وتك بون هنده الاحب وال حبيب سنة حندود الاقليبم ولا تتبع الشخسيص خنارج بليبيده .

ويتعين علي القياف إذا عسرف علي هم مم القياد التعليم ويتعين الأحسوال الستبعيدان التطبيق (2) وينفسرب (بارتول) ممللا لللاحسوال المستعجنية أو غيير (3) العسادلية تبلك الإحسوال المستعجنية أو غييرث العسادلية تبلك الإحسوال التي تتفضى بان البنت لا تسرث ومنها العالم التعالم القياد القياد القياد العالم القياد القياد العالم القياد ال

<sup>1</sup>ـ انظر في عنذا المنعنى ≠الدكتور على على سليمان = المرجع السابق ص 28 MOHAND ESSAD = DROIT Int PRIVE , ED 1930 . P 193.

<sup>2 -</sup> DATIFFOL = DROIT INT PRIVE , ED 1941 . P 410 .

<sup>3 -</sup> انظر = د، أحمد مسلم = مؤجر القانون الدوليي الخاص المقيدان درات الطر = د، أحمد مسلم = مؤجر القانون الدوليي

ورغبم أن الفقيه القديم ليم يشر صراحة الي استخدام المطلط العالم العام العام العام المناه العام الله الله الله الله الله الله العام عام عام العام العام

<sup>1</sup> ـ د ، عليه الحميد الحميد أبدوها في القائدون البدوليس الخسساس فيسي مصدر و أوروبيدا ، ط 1927 ص 35 ،

<sup>2</sup>ـد ، علمي علم سليمان = مسذكسرات فسي القسانسون السدولسي الخيماص النجميزائمسري، ط، 1984، ص 28 ،

\_ انتظار هذا المنفسى كنذلك «، أحدم منسلسم التمرجيع السابيق ص 206 ·

(16)

وسيلسة لجاً اليهسا الفقاء القاديم كحياسة يختفي وراءها الاستعمال الختمال الاختمال الاختمال الاختمال الاختمال القاديون الاقاليمال الاقاليمال المسام القاديم المسام العام في التشاريعات المعام المسام العام في التشاريعات المعام المساما أفها ومن في التشاريعات المعام المساما أفها ومن في التشاريعات المعام المساما أو وقدائي المساما أو وقدائي أو وقدائي المساما أو وقدائي المسام الم

1 ـ د ، فــــوُّاد، عبد المنعدم ريساض و سامية راشده السوجين فسي القاندون الدوليي الخاص، ط، 1974، ص 135

<sup>2</sup> ـ د . انظ سر تف اصيل ذلك في المجلسة النقدية لقاتون الدولى الخداص الالمانسي و الفرنسسي، ألعدد الاولس، 1954 .ص 4، تبعليسة الاستداذ جداك مسورى ( JACK MAURY )

فللى المستورسية الفلرناسينة القادينيا

ECOLE FRANÇAISE

لق بد تاأث رت المسدرسية الفريزنسية القبديمية بسالمبادى، الفقميينية التبي وضعت عيا المسدرسية الاسط اليبية القديم ي غييبرأن فقصحه المتخرسية الايطناليية القصديمية لتم يل وذليك لعسيدة استباب، أهمهم \_1 الحــالــة السحيـ التبيي كيانست طبيمها فيسرنسها أنبينيذاك، فالنظهام الاقطاعيي \_\_\_\_س فيهما وكان لكمان اقاط <u>ر ظام ما الخااص وكالمانهات تبعيد ما الخااص وكالمانها</u> الاكتفيياء البذاتيني ، وليميا قبيواعيد عبيرغيينة وعيين خصياصيحة بعملساء كنجميا تصييحينين عملنفه القبيمواصيف النعب لة ) بمعندي المصل العليميدية ) (1). ف\_النظ\_ام الاقــط\_اء\_حي كـمــا هــــ الارتـــبــــاط بــــــالارض ، فــكــــانــــت هــــــي المـــحــور السـيــــ ير الأرض والارتباط \_\_\_\_\_ تقـــدبــد النظ من كيدان <del>يق تنسوم على سيد</del>

<sup>1</sup>\_د، عـــز البيدين عبيد اللبيه = المستسرجيع العبابق، ص 33.

<sup>2</sup>\_د، جــابـر جـاد صيد الـرحمان = المــرجليع الـابـق،ص31.

فاما (دى مولان) ( 1500 - 1506 ) الدنى كدان وحداميدا وفقيها (QUALIFICATION (2) (2) (2) (2) (4) (4) (4) (5) في نفيس البوقية ، فيعيو أول مين ابتيدع فيكرة التكييف (المحدوال شخصيية وقسيم الاحدوال الأول مصيرة الى احدوال عبنيين واحدوال شخصيية وان كدان هذا التقسيم ليم يتبلون شكي وافسيح الإعلى يصد الفقيية (دارجنت ريام) نياسان النفيان المانية الماني

وقد تائد را (دى مولان) بفت، الددرسة الإيطالية القديمة في مسائد لكثير مندا تاديق (١٥٥١٥) أي قدي مسائد لكثير مندا تاديق (١٥٥١٥) أي قداعدة المكان يحكم التعرب بالندبية للشكيل، ورأى وجوب تطبيقها على شكيل التصراحات، الا أند اختيج اعدة خضوع التصرف من حيث موضوع ل القانون الارادة ومبيرزا بنائية دور الارادة في حكمه

<sup>1-</sup>د - عسرَ السديسن عبد اللب = المسرجسيع المسايد ، ، ن 20 .

<sup>2</sup>\_د . علمي علمي سلميدمان = الممرجمع السمايكي : ص 25 .

FERENC MAJORS = le droit Int. privé . ed . 1975 . P 25 .

ويسمتبسر هـذا التسميييز الذي استخدمه (بارتبول) لأول مـــــرة اللبنية الأولـي لفكرة النظام المام الحالية في مجال تنسيازع القبوانيين ، كما كان له الفضيل في وضع مبادئي قانونية عامة لازا ل الفقية و القضاء الحديث يأضذ بالكشيير منها ، ومنها سلطـــان الارادة في ابسرام المحقود و غييرها (1).

وقدد اعطى مذا الاعتبار الحماسى لفقه (دارجنتريه) اهميهة فيما بعد، حينما صار تنازع التوانيان تنازعا دوليا حقال حقالاتنازعا محليا ،كما كان في عامد الصدرسة الايطالية القديمات كما تحرر (دارجنتريام) ان الأمال الايطباق قنداة المقاطعة الاقوانيان عنده الدقاطعة ، اما تطبيقاهم لقوانيان أجنبية فامر استثنائاك

و بــذلـك يحتبر (دار حنتريك) أول سن اعتنق "اقليميسية القسوانيسن" كقاعدة ، بــدلا سن المنهسج التحليلي غير المبــدئي الفندي المبــدئي المبــدئي المبــدئي المبــدئي المبــدئي المبــدئي المبــداد المبـدرسـة الايطــاليـــة القــديمــة . (1)

و في همذا اشارة واضحاة اللى استعبال الدفاع بالنظم الاجتماعية العام في دواجعاة القالدان الأجنبيات التي تتعارض دع النظم الاجتماعية و القانونية السائدة في دولة التانيي، وأن كان اسطالات النظامات العام العام يستعبل (دار جنترب) مئتفيا بالقالوانيات التاليات والياب التاليات التال

و يسترجم السبسب في عسدم تتوسيم فنفسرة النظمسام العسسام ويسترجم السبسب في عسده تتوسيم فنفسرة النظمانية التوليمينة التوليمي

<sup>1</sup> ـ د. عــز البديان عبيد اللبــه = المسرجـــع السـابــن ، ص 29 .

<sup>2</sup>\_د.فيواد عبيد المنتسم رياض ، و التكتبورة سامية راشيد = التوجيسيز ،في القيانيون البدوليين النباس ، ح 2 ، ث 1975 ، «ن ت 1 .

امسام السموساح لتطبيسق القسوانيسان الأجنبية بشكال كساف، ممسا تسرت على ذلك قلة فسرص تطبيات القبوانيان الأجنبيسة الشماء السنىء السدىء السندى، للسورة فلكرة النظام العسمام فسي هذه الفترة التاريخيسات

و مهمسا یکسن مین امیسر المقیارنیة بیسی الفقیهیسیین
"دی میوالان" و "دار جنتیریسه "، فیلاشیک آن لکیل منهما نصیبسیه
فیی تطوریسی فقید، تنییازع القییوانیسین .

فيسرجيع الفضيل التي "دي مسولان " في ابتيداع نظيرية "التكييسيف" تلك النظرية التي ليسم تاخسد حضها مسين الامييسية الاربية التي ليسم تاخسد حضها مسين الامييسية اللامييسية اللامييسية اللامييسية اللاميسية الميسية الميسية

واسسا "دار جنت رياء " نقد امتناق مبدداً "اقليمية القدوانيسان المناها المناها التحليل الدى كان سائدا

انظــر د.أحـمــد مسلــم = المحرجــع السـابــق،

کـــان لفقـــه (دارجـنـتــريــه) ( Þ'AZGENTRE) صـــدی واســــع فـ البــــلاد التـــى يـطلــق عليهــا (بـالارانســي الـواطئـة) ( LES\_PAYS ) ( وقيد انتقيل فقيم (دارجنت ريمه) عيمن طيريق العملم السنديسيين درسيسيوا فيسي ايبطساليا وفرنسيا ، شيم نقالسيوا المانعلمنيو، النصيي عصيدة البصيالات. ومسين أشهير هيؤلاء الفقها الفقيماء الهيولين دييين هيم (بسول فيويت) (1694\_1647) وابنسه جسان فسويست (1619\_1694) وابنسه جسان فسويست ر اولـــريــک هـــوبــر) ( . (1694\_1638) ( ULRIC. HABER وقسيد تنساول هيولاء النقيدسياء بسالشيرج والتبوسيع فقد ( دارجــنتــريـــه ) واعتنـقـــــوا تقسيدــــه اللحــوال الـعينيـــــ و الشخصيرية : و عبد فسيريد عند القبوانيدين ). ولكنت مسم تجنب مرا بمسمض المنتسد المذي وجمه السبي (دارحنت ريسه) بأعتب ادعب بحدين طيراك فيالاستساد التحبي اعتلمت الكطائفة التحسر لسات والسوقسائسين الفسيانسونيسة : علين إن الجديد الاصيال للفقاماء الدسولاندييين في مجال تنازع القسوانيسون وعسو بحشهسم فسي المساس شطبيان القدافسي للقسوانيين

<sup>1</sup> ـ د ، عنز النديس عبيد اللب = المترجس المستابسين ، ص 35.

<sup>2</sup> ـ د . على على سلبيمان = المرجيع السابيت ، ص 30 .

<sup>3</sup> ـ د، محدوج عبيد الكبريم حاضتُ = التانيون النولي الضافل العبراقي المقسارن لـ 1977 ، عن 251 .

ويسرج عالف فسيل في وفسيع اصليلاج (تنسازع القيسين)

( LES CONFLIS DES LOIS ) السي الفقيد، (ارلسريك) هـ ووسر)

( ULRIC HUBER ) ، كتمتا يعبود لي الفضيل في ابسراز فكرة

(أن للقصافي أن يستبعد تطبيد قل القصائي الاجنب في المخالفة الفكرة اذا رأى أنيه مخالف للنظيماء العمام المحلي المحلي في فكانت هنه الفكرة كما يقسول استان الدكت و (علي علي علي سنيم (أن) هي نسواة السدف ع بالنظام العام المحلي المحلي المحروف اليسوم في التعام العام المحلي المحروف اليسوم في التعام المحلي المحلي المحروف اليسوم في التعام المحلي المحل

ومما ابت دعب فقد المحدرسة الديولينة غلى مسلما المحيدان من المجنب على على المحيدان مسلم المحيدان مسلم المحيدان مسلم المحيدان مسلم المحيدان المحيدان

ــان = الــــربــ

1 ـ ن ، علـــى علــــى ســلــيــــــ

\_\_\_ ألســاب\_ق ، ص 31 .

<sup>2</sup> ـ في . أحيم ـ في مسلم على مسلم على المسلم المسلم

القــاضــي لميــولــه الشـنـمـيــة و السيـاسيــة علـــى حـسـاب القـانون الاجـنـبـــى الــواجـب التـطبيـــة، (1) .

والسواقسسع انسه تسسد اسسسيء فاعسم فكسرة المجساملسة السدولسيس التــي استخصدها النقيماء المصولينة يحسون (كا سيداس ليطبها المسق القسوانيسن الاجتبيسة أ، فهم فسي الحقيشة لسم يقمسوا الن يستسرك الامسر للقهامي فسي اختياره لشطبيات القسوانيان الاجنبيسة ان شـــاء طبـقــمــا رأن شــاء استبـعــدعــا ، وانـمــا الفقـهــ الهــولندول قصد قصدوا بسفلسك ، أن السدولة ، ليسبت بحساجة السبى أن تسكسون ملسون ماسون ماسون عسامسدة دوليسسة لكسي تطبيسق قـــانــون دولـــة أغـــرى ، بـــل يـجــب أن تـطــِـق الـقـافــون الإجـفــي وليو ليم تكين مليزمية ويكسون ذليك عليي سيبيبيل (المجاملة السدوليسة)، وعلى كسل وسمدا كانست الانتقادات التسي وجمست لتفقيم المحددة المحدوسية ، فقيد كان ليميم فيضيل استخدام (اصطلاح) شنسازع القسوانسيسن تبسل غيسسرهسم ، وكسسان لنهم فنف=سل ابسسس فكبسرة النظبيام العباء واستخبدامها نحبي مجبال العبلاقين الصدوليسة الخصاصة ، وكصفاصله أحكسرة (المجاملة الدوليسسة) كـــأســــاس لـتطبيـــق القـــوانيـــــي الاجنبيــــــ

1 ـ د . جــابــر جــاد عبـد البرح مـن = تنــازع القـــوانـيـن، ط.1969، م 54 مـ د . علــي علــي علــي ســلـيـد ــان = مسذكـرات فــي القـانــون الــدولـــى الخـاص 12 . الجـــزائـــرى ، ط 1984 ، ص 31 .

of Jordan

ظهرت مسالسة تنسازع القرواني ن بشكر واند فـــى القـــرن الشــامـــن عشـــر (1) ، وممــا سـاعــد عملــي للــــك تنشيسط العسلاقسات بيسن انجلتسرا وبسلاد القسارة الاورو بسيمسة واحتكمهاك الفقهمهاء الانتجلبية وفسيي أوانها القبيرن التباسيع عشبر ببعين مشاهيبير الفقاعات الاوروبي الفقيه الاوروب ادتهم مسما بلغيه الفقيه الاوروب المساد مسن افكسسار نيسرة فسسى هسسندا المجسسال عسن طسسربسسق تبـــادل الاراء فـــي الشــوؤون العبامنية ، والبحسين ميس اندجسيم الطـــرق الكفيلـــة بتحقيية ترقيبة الغروبات المدوليسة العمامسة ، وتحقيمه التعماون والانهام العاماء بيب بن النظ المختاب المختاب في المناه وكالمان لفكرة المجالمات السام بالمنسي دعهما الفقهاء العهولنسديسون اشهار كبسسر المستحدي الفته مستاء الانجال وسكوسك والييان والمست \_\_\_\_م الفتــــم ( STORY ) (2) ، السني تسات سر نسساه سنة بـــالفقــيـــه الهــولـنـدى (هــوبــر) ( \_\_\_\_\_ HUBER ــذهـــبـــــه فـــــــى قـبـــــول تـط.بيـــــق الـقـــانــون الاجـنــ

44 م. 1971 القدانيون الدوليي الخداص .ج.ط 1971.ص 44 م. 1972. م. 44 م. 1972. م. 44 م. 1972. م. 44 م. 1972. م. 44 م. 44 م. 45 م.

على سبي سبي المجامل المجامل الدولي الدولي المجامل المحامل الم

ولقد دف ع هدا التغير الجديد في الافكار القائد وني الافكار القائد وني الافكار القائد وني الافكار القائد وني القائد وني القائد ولي القائد ولي القائد ولي القائد والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم الماء والمسلم والمسلم والماء والمسلم والمسلم

<sup>1</sup>\_ د.عـلـــي الـــزيـنــي = القانون الــدولــي الخاص . ح.2 ، ط 1929،ص 143 .

<sup>2 -</sup> JACK: MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente : l'ordre public et la FRAUDE à la loi ED.1952.P 34

بــــان تطبيق القوانيان الاجنبياة واجاب تقتضيا المحاملات واقدامسة العللاقسات السدوليسية المختلفية بمسيرف النظـــر عــن القــانــون الـــذي اكتـســب الحـــق بـمقتـفـــــــا ومسين عينيا يتسمينين لنيا أن المستدول الانجلسوسكسيونية قيي عــرفــت فـكــرة الغـظــــاء العـــام اوعلــي أن هــــذه الفـكــرة لــــــــ تظهر في عسيده السيدول كشظريسة عسامية وانمسيا عسرفسيت تطبيية...ات ليفك ...رة النظير ...ام العربية ...ام ، من ذلك مالاحظيه الفـــــــه (ســــوري) ( STORY) فــــى مــوُلـفـــــه "تبعـلـيـقــات علــــى تنسـازع القـــوانسيــن الـــذي اصــدره فــي سنــة 1834 ،ــان المحساكسم الانجلسيسزيسة والامسريكيسسة ،قسد رفضسه فـــى بـعــــض احكـامهـــا تطبيــق القــوانيــن الأجنبيــة التــي تتعـــارض مــــع المصــالــم الاســاسيــة لـــدولــــه القـــاغـــي ،ســواء كـانـت هــنه المسـالــم سـياسيــة أو اجتمى اعيدة أو اخسكالقيدية ، أو كانت مسلمة والقوانيين تستعملك أرض مسلع فسلساء سلمة جلسوغسريانة فللسلي النبظليات

<sup>1 -</sup> JACK MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente:

L'ordre public et la fraude à la loi Ed1952.P33

- (1) أو أن يككون هميذا القيانيون فيسر معيروف فيسي هيذا الدول،
  - OF PAUL ) = Recherches sur l'ordre public en droit Int. privé ed . 1959 . P / 202 .

    We will be a la loi ed . 1952 . P 33

    PAUL ) = Recherches sur l'ordre public en droit Int. privé ed . 1959 . P / 202 .

<sup>1 -</sup> JACKs-MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente : l'ordre publis et la Fraude à la loi ed . 1952 . P 33

<sup>2 -</sup> LAGARDE ( PAUL ) = Recherches sur l'ordre public en droit Int. privé

المبدد الشهداء الشهدال المسان العدام العدام

لقي النصف الشاني الفنسساء الالبحسان ومسين هسيؤلاء الفقيماء عليي وجسيه الخبصي ( SHAEFFINERT / WAECHTER علمي أن الفقيمية المندى ـــق أن يـبــتــدع فعقـهــا و<mark>فـكـــرا جـــديـــدامـتـمـيـــزا فـــي</mark> مـــ شندازع التصدوانيين، همدو الفقيدة (سمدافيهندي)( ( SAVIGNEY الــــذي عـــــــاش مــــن سنـــة 1779 الــــى سنــة 1861.(2). ـــه المــــذكــــور فـقـم.ــــه فــ القــــوانـيــن فــي الجــيز والشـامـين مــين كــياب لـ (مط ول القالدون السرومانيي) سنسية 1849باعتبار القانيون التشرومسانسي كسان هنشو الششريبعيسة العسامسية المبط في المسأنيدا ، بسل ولتسدد كسان منطلسق تفكيدره يعتمد أساسا علىيى أن البسيلاد التسبى ورشيت القدانون السيروميانيي واعتنقيت الديدانة المسيحينية يتوجيد بينها أويجمعها اشتراك قدانيون أومشاركة (LA COMMUNAUTE JURIDIQUE)

ـد . عـــز الـديــن عيــد اللـــه = القـانـون الــدولــي الخـاص ، ج 2 ، ط 1977، ص 1 – FERENC (MAJORS ) = Le droit International privé e d . 1975 . P . 26 . عــد . نــــواد عبــد المنعيــم ريـاض = الـوسـيـط فـي القـانـون الــدولـي الخـاص ط 1974 ، ص 185 .

وت ربط بينها وحدة المادة القاندونية و الفيكر القانوني لان الاصل واحدد، وبدالتدالية فيها الان الاصل واحددة، وينجم منطقيا عن تحوافير هذا الاشتراك واحددة، وينجمون الحلسول التي تصودي اليها مصلاً القاندوني أن تكسون الحلسول التي تصودي اليها مصلاً القاندوني اليها مصلات القاندوني القاندوني القاندوني القاندوني القاندوني التابي تمالها القاندوني التابي شملها منذا الاشتراك القاندوني وتبرز هذه الفكرة (فكرة الاستنراك القاندوني) ،خاصة بيسن قدوانيسن العالدم العالدم العالدم العالدمي المحددة على الحدي واحددة هدو القاندون الروماني، وعقيدة واحددة هدي الحديدة على الحديدة على الحديدة على الحديدة على الحديدة المسيحيدة ال

وعلي عيدا الاسياس ، في اذا ليم تتبوفير فكيرة الاشتراكالقانوني في القيانية السبعادة في القيانية المتبعدادة القيانية المتبعد التطبيق ، يتعيدان استبعدادة لانبية يعدد مخدالفيا للنظام العدام ، بعتبدار قدانيون غيدر معدروف في دوليدة القياضين .

ل كسن الفقيدة (سبافيندي) بالرفسم من منساداته بعدامل الاشتراك القاندي، فانسه لايفسالدي فيده كثيبرا، موضحسطا فلسك بقسال القاندين لايمسندي فدي نظيسوه فلاسك بقسوله أو التجاندس أو الستطيسية المساندس أو الستطيسية المساندين في المسا

- · ا - انظـر فكـرة الاشــراك القـانـونـي فـي المـولفـات الاتــة :
- ـ د ، علــي علــيي سـلـيـمــــَان = مــذكــرات فــي القـانــون الــدولـى الخـاص الـجـزائـرمـ ط 1984 ، ص. 32
  - ـ د ، علـي صـادق هـشام ، المارجاع الساباق، ط 1974 ، ص 33 ،

سيسن النظيم و القبوانيسن الاوروبيسة ، والا اختفيست مسالسة تنسازع القد واليسن من من منجالات البحسية ، (1) .

ولقد أوضدح (ساقيندي) ذلك بمشال عن (فيرنسيدا والمستشار)، في رفيم من البيدان هنده البدول من شابيد في التقدم الحضاري المتمشل في نمط الحياة الاقبت من الايت والاجتماء والمختاري المتمشل في نمط الحياة الاقبت من البيداني والمختاب والمخ

ف البعد ف مسن عصده السدول تعتبر المسداس به عصد النظرام

و يستمسي (سالفينسي) بتحليلسه هدذا اللي القدول بأن عدامسل الاشتراك بيدن تشدريع دولتيدن أو أكثر ليدس من الفروري الفروري أن يكسون شدامللا لكافسة الجدوانسب القانونية لتشريعاتها المانيكسون شاملا لكافسة الجدوميري، ويعنسي به الاشتراك في بيا القدادية أو الفرعية،

فسمسدم التطابق في الجسرئيسات الشانسويسة لا ينفسسي الجسرئيسات الشانسويسة لا ينفسسي وجسسود مشل هسسذه الاختلافات على الفسرعيسة هسو أمسر طبيعسي يجسد تعليلسه فسي استقسلل OB الفسرعيسة هسو أمسر طبيعسي يجسد تعليلسه فسي استقسلل المدول في سسن قسوانينهسا، احتسراما لهيسادتها (1) .

ع و مسع ذليك، فان نظيريسية سافينسي ليم تخيل من نقيد ب ابعيريض الكتيرياب (2).

ففكسرة العسالسم القدانوني السواحسد أو الاشتراك القلسانسوني التقديم التقديم التعلق التقديم التعلق ال

اذن فسين الصعبوبية بدكيان تحقيبق ما تصبوره (سياقينييي) إبالنسبية لفكيرة الاشتيراك القانوني، وذلتك لعبدم تحبديبدها، محين النساحيية العصليبية .

b وفسنسللا عمين ذلسك غسان همذه الشكسيرة يتمتعمب تحقيقها لتصدة عواملل 8 △ أخليرى،منتها ما هيو فنسي،ومنها ماهيو سياسي. 2

. • فمان الناحليلة الفنليلة ، لايشنك أحلك فلي استقللال التشاريات

1 ـ د . عــــز الـــديـــن عبيــد اللـــه = القــانــون الـــدولـــي الخيــاص جـ 2، ط 1977، ص 66 .

2 \_ JACK MAURY = Léviction de la loi normalement competente : l'ordre public

et la fra • de à la loi ed : 1952 . P 38 -د. جابر جادعبند الرحمين = تنبازع القنوانيين، ط 1969 ، ص 127

عسنسد تنساولها المساعان قسانونيسة حسيق مسن الحقيسوق ومسندا الاختيسلاف الفنسي المتسرت بعل الاستقالل التش هسني قسيسك يكسيسون هستشو فسي ذاتيب عــائـــــا يـحــــول دون تــوفـــر عــامــل الاثـــراك القــانـ - ليـــه يكــون تطبيـق هــذه القــوانيــن ذات الاخت عي مستساسيا بالسي<u>ناسية التشريعي</u> ـة لـــدولـــة القـــــاض وبالت الحبيي انتم اكا لمفم يوم النظيام العام السائيد ف دونيسية القداهيي ، ليذليك يتميسن عليي هددا الاخيير استبعادها بن سجهال التعليب ق لانها تتنساف و السياسة التشريعي ي، رسمها مشرعه (1) ، هددا مرس جهدة ، و مسن جهدة شانيدة ، فان اختاله السيات و النظام الاقتصادية له تاأثياره الصباشير على عسدم تحسقيق فكرة الاشتيراك القيانين فنضبيلا عبين اختيبيلاف المصبيادر القيانيونيية التي يستم كسيل نظيام تسيراثينه القدانسونسيي، فياذا أخيذنيا (البره الحـــازي) (2) علــي سبيــل المشــال لا تـــمـــح لـنــا م مريعهات منان النساحينية الفنيسية، إذ أن جنميا المستسلكين التسشا التــشــريـمـــات كـــا هـــو مـعـــروف تـنـظـمـــه بـطــــرق و كـيـفـيــ ــة ، مـــر اعـيـنـة فـــي ذلــــك مــا

<sup>1</sup>ـد ، فــواد عبيد المنتعبم رياض = الوسيط في القانبون البدولي الخاص، ط 1974 ، ص 34 .

<sup>2</sup>ـد ، جابر جاد عبد الرحمن = المرجمي السيايي ، ص 35 .

فمحجين هجيفه التشجيرييوجيات ما يشجتبرط لينشجيوء ال نقيب ل الحبيب ازة صبين المسديب ن السي السيدائيسين، كساليق السيديون r. 8 المسدنسسي الجسسزائسسيري ، المسسادة 948 . و القسانسون الم سرى المسادة 1096، و القانسون المسدنسي العسيراتسي المسادة 1325. (1) ئُ و صنحسا مسا لايشترط فلسك كالقانيون الانجابيزي و الامسس ا لننشظ يسم الفنسس للقسوانسيسن يختل المُ أخسر ، فساذا أخسدنا نظرام السرهسين الحيازي فيسي التشريع الجسيزائسيري و المصيري و الفسرنسسي علي سبيسل المشال و سق خنظ البرهان الحبيازي المصماول به في السدول الانتجابوسك سونية كُلا تـضــــح لـنـا هـــذا الفـــرق، فـهــو لا ينشــــأطبقـــا للـقــانــ سري و الجسزائسسري و الفسيرنسسسيالا اذا انتقلسست التحسيسازة م ــن الــى الــدائـــن، فــي حـيــن أنمـــذا الانـــة ـــال غـيــــــ رُوري فسي القدانسون الانتجالسيسزي و الامسريسكسي، اذن فسالسينساء القدانونسي طهدنه التشريعات متعدارض تمداما ، و من شدم فللوفسرض أن رهندا بن هسذا النسبوع أنشسبيء فسبي أمسريكا حبيبيث ينحشفسظ المس ق حيـــازة العيــن المــرهــونــة شــم رفــه ---ر أو فـــي الـجـــزائـــر أو فـــي فـــرنـســا أو<sup>ر</sup>شـهـــر فـيـهـ للاس ، فيعينيل ينستبط ينتسم السدائنين المسترتيميين الاحتتف ه المشعلقية بهدا الرمين؟ لاشيك أن القضياء فيييي

<sup>1-</sup>د، عبد الرزاق السنه وريي = الوسيط في شسرح القانون المدنسي جو .

<sup>2-</sup>د ، حسسين العسداوي = تتنازع القوانيسين واحكامته في القانسون البدولي الخاص العسراقيي ط 1972 في 105 .

عصدة الصدول لا يسكنسه تطبيسق القانصون الاسريكسي و المختصص باعتباره ، قااندون مسوقع المال، لان التنظيم الفنا للسرهسين الحبيسازي حسسب القانسون الاسريكسي يختلسف اختلافها جـــذريـــا عـــن ألتِنظيـــم المعممول بـــه فـــي كــل مــن فـــرنـــا و الجسيزائسر و صميسر، لأن شطبيست هيذا النظيمام فين هيذه السيدول مسمن شسأنسه أن يحسمنك أضسرارا كبيمسرة بالنسبة لتنظمين ! افتدمـــان فــی هـــده الـــدول (1) ، و هـایدمکــن استخالاصـه ع ن له (سلافيلنسسي) فيملا يتعللق بفكلرة الاشتراك القانونسل ا حدة علمت المسرفية مسين المسدور السذى ليعبت عدة الفكريينية ---- مسال مسال تنازع القاوانيان ، عان طارياق مادم اعمال الــــا خميم بالخيظيام العبام فيني منواجعية القنوانيين الاوروبينين استساي يستسمله ساا اشتابراك قسانسونسي النهان هسنه الفكسرة أصبحسيت مصاجسزة آلان عصن مصواكبية التطيسور الصذي حصيل فصي العساليسم فدي مختلف المجالات ، نظلسرا لتغير المعطيات السياسية و القدانسونيسة و الاجتماعيسة مسن دولسة الإخسسري في القسسي الايروبي ....ة و العباليم أجم

الد، جابر جاد عبد الرحمن = تنازع القوانيان ،ط 1969 ، ص 66 كد ، راجساع تقدد فكرة الاشتاراك القانوني ني مولف (جاك موري) المسرجاح السابق، الذي يقول : (ان اتساع رقعة العالم تزداد باستمارا ، اضافة الى بسروز دول جديدة تنمي الى حضارات مختلفة و ..... و حدوث شوارات غيرت في النظم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، مما جعال فكرة الاشتراك القانوني التي نادى بها الفقه (ساتيناي) عديمة الجدوى في الوقت الحاضر ......)

فكرة النظرام العرام فنروي الفقرة الفقرة الفقرة الايطراب المحدودة الأمرانة المحدودة المسال المحدودة المسال المسال

المسبسحسيث الشسيرابسنع/

....

الدولي الخداص، واشميرهم "مانشيني " في القرن التاسع عشير انك المالية الدولين التاسع عشير انك المالية الديناون التاسع عشير انك المالية الديناون التاسع النقي انشا فقهما جديدا في تنسازع القيوانين عرف القريال المالية الحديث المحدودة الايطالية الحديث المحدودة الايطالية الحديث التي كيان المحدودة الايطالية القديمة التي كيان المحدودة المحد

<sup>1-</sup> CHAPPELLE ANDRE = Les Fonctions de l'ordre public en droi المعاددة الله المعاددة المعاددة الله المعاددة الله المعاددة الله المعاددة المع

BATIFFOL et LAGARDE (P)=Droit Int.privé Ed 1981.P274.

أو لا همه المسال ، تستعمل القدان الدولي العدام، و هي حسق كسل أمنة نبى تكسويس دولية ، وكدان يسرمسي من وراء هدده الفكرة السلمي المساليسية والستقيل المسلمية البلساليسية والستقيل المسلمية المسلمي

وبسرر ذلك بستولسه ، خمسا أن الجنسيسة تحتيسر اسساس وجسود السدولية ، كمناك هي التي تحسد نظاق تطبيسق قسوانينها فالسدولية الايطالية تكونت بواسطة الأمنة الايطاليات، الياسية ، و القوانيان انتي تعادرها قدد وضعيت لمنذ الامنة آخدة في الاعتبار عدادا تبطا و تقاليدها ولفتها ولفتها . (2)

ومحددة القدوانيسن ليسست الاتعبيسرا عن الارادة العدامة للشعب الايطبالي، وعلى هدذا الاسلساس تعتبر اصلح القوانيسن لده وينتمن "مانشيني "الى القول بان الوضع الطبيعيسي وينتمن "مانشيني "الى القول بان الوضع الطبيعيسن للأشياء يقضى بان تطبيق هذه القوانيسن على الايطالييسن

1\_د ، عـــز الـديـن عبـد اللـــ، = المـــرجـــع الســابـــق، ص 53

2 ـ د . نـــوَّاد عبيد المنتجم رياض = التوسييط في القانيون التدوليي الخاص،ط 1974

و الصديني الى غير ذلك من القنوانيين التي تتعلم التي المتعلقة والسيرة المتعلقة المنظمية المتعلقة المنظمية والاقتصاديية والاقتصاديية والمنظمية المنظمية المنظ

ر حاب حاد عبد الله حصن = تضازع القبوانيسن ، به 1969 ، ص 457،

<sup>1</sup>\_د ، جيسيان التشخاوي = تضيارع المقبوانييان واحتسمامية تشي القانون الدولسي 1 الخاص العبراقيي ،ط 1972 ، ص 68

بـــالـصــنالـــن العـــام ،أي بحـفــن كيـــان الــدولــة و ضمــان سلامتهـا و ضمــان سلامتهـام و ضمــ اللهـــام المحـــوال علمـــوال علمـــوال المحـــوال علمـــوال العـــام العـــام العـــام العـــام علمـــام العـــام العـــام العـــام فــى شخصيــــة القــوانيـــــن .

الاستشنييين الشيانيي / القيوانيين المنتي تختييارها ارادة المتعاقدين اذا اتفيية المنتعاقدين المتعلقدين الخالف العبلاقية على اختيار قيانون معيين فيان هيذا القانون هيو البذي يستبري علي التزاميات المسات المسات المتعاقدين، تطبيقيا المتعاقدين، تطبيقيا المبيدا احتياره سياسطيان الارادة .

الاستثنييياء الشياليث / القوانيين التي تحكم الشكل الخارجي للتصرفات تخضيع القيوانييسين التي تحكيم الشكيل الخارجي للتصرفات تخضيع القيوانييين التي تحكيم الشكيل الخارجي للتصرف" (REGIT ACTUM)

اللي القياعيدة التقليديية: "المكانيحكم التصرف" (REGIT ACTUM) يصبري وحانشيني، في تبرتيب عنذا الاستثناء من قياعيدة شخصيسة القيوانيين، انان نظيرا لللاعتبارات العمليسة شخصيسة القيوانيين، انان نظيرا لللاعتبارات العمليسة التي اسبب عليها قياعيدة الشيكل هنذه انانيه من الصعبب عليما المناه المناه الشكيل الخيارج اتباع الشكيل عليسي وعنايسة المنولسة المنوجوديين في الخيارج اتباع الشكيل

<sup>1</sup>\_د، جــابـر جـاد عبـد البوحـمان = تنسازع القبرانيسان ، ط 1965 ، ص 100 2\_د، حسـين البهــداوي = تنسازع القبوانيس واحـكـامه قبي القبانـون البدولـي الخياص البسراقــي، ط 1974

المقدر في دولت عصم أو الدي يتطلب عقانونهم ، كدر لسو كدان قدانونهم يستلزم لمحددة الدوسيدة ان تحددر امدام القاندي مثالا ، في حيدن ان الدولة التي يقيمون في هدا الاتعدل إلى القضافي ختمدا صدا في هدذا الشان (1) .

لـــكــــن يــلاحــظ انـــه اذا كــان قــانــون الجنسيـة يحتـــم اتبـــاع شــكــل مــــن بصفـــة آمـــرة فـــلا منـــاص مـــــن بصفــة آمـــرة فـــلا منـــاص مــــن بـصفـــة آمـــرة فـــلا منـــام .

في القيواء و الآمر و المرودة في قي الدون الجنسي و المرودة في قي البيون الجنسيون المرودة في التابيون الجنسيون و تتبريع الاشخيران البندوا وجدوا ولا يصيع الاتفاق عليون عليون و كورد و المرودة و الاتفاق عليون و النظر و المرودة و ا

و محكدة انتسر مدانشيني ، من الاستشنداءات التحديق أورده اعلى مبدداً شخصيات القوانيان ، حتى قيال أن هاله الاستشناءات فاقتات الاستال وامبحات أكشار مناه ، ولاسم يباق في نالياق الاستال الا الاحدوال الشخصياة (3) .

<sup>1</sup>\_د . جابسر جاد عبسد البرحمسن = تنازع القوانيسسسن ،ط 1969 ، ص 100 . 247 . عبيد الجمعيد ابنو منيف = المسرجسع السنابسق ، ص 247 .

<sup>34 .</sup> عالما عملا على المسال = المسابق ، ص 34 .

كمسسا قيسل عن مانشينسي فيما يتعلسق بشكرة النظسام العسسام ، انسب استخدمها اليحقسق بمسا العسران السياسيسة الكثسسر منهسا قسسانونيسة . (1)

ولـــذلــنه يـــــلاحــظ عليـــه انــه قـــد وقـــع فـــــوم الخـــلم العــام العــام وبيــــن مفهـــوم الخــلميـــة القـــوانيـــن) ،بحيـــث ومـــف مجمــوعــة مـــن القــوانيــن) ،بحيــث ومـــف مجمــوعــة مـــن القــوانيــن بــانــمــا (اقـلـيميــــــة التـطبيــق (( TERRITORIALITE ))

197:4 فيواد عبيد المنتسم ريباض = التوسيية في القانبون الدولي الخياص ، ط97:4b ص 197 من أد منافقة المنافقة المنا

"Le pouvoir souverain de chaque Etat étranger peut, d'un autre côté, au nom de l'indépendance politique de l'Etat interdire, dans les limites de son territoire, toute infraction à son droit public du pays tel qu'il a été constitué par la volonté nationale. C'est donc à bon droit que l'Etat refuse de reconnaître à l'étranger toute qualité ou toute faculté qui serait une lésion du droit public du pays où il reçoit l'hospitalité et le contraint à observer tous les réglements et toutes les dispositions des lois d'ordre public et de police, moyens de maintenir l'ordre et la paix publique".

Voir = GRAULICH(⊭: Intrroduction à l'étude de droit Int. prive Ed . 1978 .P 57

بمسهم السنولسة عولاتمساد خسارج سسه ،

و السوات عصر، أن هما الخطسط السذي وقسع في الفقي من (مانشيني) لسم مدا يبسرره ، اذ كما يقاول الفقي المسلط الفقي السنط العسام المسلد الفقي النظام العسام المسلد الفقي النظام العسام و الاقليمية كمت الدفيين، انما نجسم عن فهسم فك الاقليمية بانها تقتضي تطبيعة التافيي لقانونه على كلما ما يطرح أمامه فين مندازعات ، كما أن الواقيع العملي السذي أدى بالفقي ما يطرح أمامه فين مندازعات ، كما أن الواقيع العملي السني المسام أدى بالفقيام الفيام العملي السنام العلم المسام المسام النظام العلم المسام النظام العملي التطبيات النظام المسام النظام العام واستبعاد القانون الاجنبي الواجب التطبيات ، فكانت وسيلة ذكياة الموسول الى اخضاع العملان الماكنات المسام النظام العامل المسام النظام العامل المسام النظام العامل المسام النظام المسام المسام المسام المنام المسام النظام المسام ال

1\_د . غـــوًاد عـبـد المختصم ريـاض = التوجييز في القاندون التدولي الغـاص و التدكتورة ستامينة راشــد

لقدد بنل الفقهداء الفرنسيسون المعاصرون دوراهاما فللسطة مساهمته المسافل المعقد المسلمة المسافل المعقد الفضل في وضع الحلسول لكثيبر من المسافل المعقد القالف في وضع الحلسول لكثيبر من المسافل المعقد القيال المعقد الفي القالنيون السدولي الخياص ، رغيم اختلاف طيريقية الشهدام في القيالية تنسازع القيوانيين واختلافهم في تصورهم لفك سرة النظام العام العام ، وسنقت مسر على بحسث فك سرة النظامام العام العام المسام العام الفقيم الفقيم الفقيم الفقيم الفقيم المنافل الم

المطلب ب الأول : فكـرة النظام العام لحدى الفقيمة (سيور المام المام المام المام الفقايمة (سيور المام المام المام

المطلب بالشانى : فكرة النظام العام لدى الفقيه (بسارتكان)

ال<u>مطاحب الثالث</u>: فكسرة النظـام العـام لـدى الفقيه ( نبـوايـه )

المطلب بالاول / فكبرة النظام المام لدى الفقيييية . ( PILEET ) ( بالمنام لدى الفقيية )

لقصد انتها الفريد الفريد الفريد الفريد الفريد الفريد المسلم التحاليلي المسلمين المسلمين المسلمين المسلم ال

و محندي دوام التسانسون ( PERMANANCE) استمسلم السلم السند السلم الشخصاص سلمانست و استقسراره و شباته بالنسبسة السي الاشخصاص و الاعصوان التبي تخضص عليه ، ومحنسي "عموميتات "أنيطبيق علي كسن الاشخصاص و الامسوال الموجودة بالاقليم دون أية تفرقية .

. وطننسيستو السدولسة لقسانيوسما أيتنصبا وجندوا وأستمسا وجندت أمسيوالمسلم.

<sup>1 -</sup> JACKs - MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente l'ordre public et la faude à la loi ed.1952 . D 30

عُدر ، علي علي مطبي مطبي مسان = مذكرات في القراضون الدولي الخراص الجزائيسري

ووقده تصرف تمسرف المسوح وين جهدة أخسرى أن يخضي كسل الاشخصاص المسوح وين على اقليم السدولية لقدان وندها سيواء كدانوا وطنييسن أو أجدانسب، و معني ذليك أن يكسون القدانسون ممتددا أو اقليميسا في آن واحسد، وليو أن كسل قدانسون أريست تطبيقه في ندلساق القدانون الدولي الغداميء أن تتسوافسر فيسه عداتان الخداميتان لتعدذر حسلمشكلية

وبحسا أن حساجسة المعسامسلات السدوليسية تشتشفي حسل هسنده المشكلسية ، وأن تبسول تطبيسق القانسون الاجتبسيي اليسسس مجساملسة دوليسية بسل هسو المنتشزاع يتطلب باحسب أن نضحسي بساحسدى خساستسي القانسون أي السيدواء أو العمسوم.

لسذلسك يجسب أن نقسه القهوانيسين السي مجمهوعتيسين مجمهوعة مجمهوعة مجمهوعة المحمهوعة المحمهوعة المحمهوعة المحمهوعة المحمهوعة المحمهوعة المحمهومي القهوانيسين التبي تمتسد و تطبيسين علي وطنسي السدولسة ولسبو كسانوا خسارج اقليممسا ولكسن لا تطبيسين علي الاجسانيية المحمهوم .

ومجىسوسة أخسرى تنتسوا فيسر فيهسا صفيهة الممسسوم نه، وتنضحسي فيهسا خساصية السدوام فيتكسون تسوانيسسن اقليميسة

<sup>1</sup>\_د . على على سليمان = منذكرات في القراسون المدوليي الخراص ،ط 1934 ص 37 .

<sup>2-</sup>CHAPPELLE ANDRE=Les Fonctions de l'ordre public en droit Int, privé , THESE 1979 . P 13A

تطبيعيق علينى جميده سكنان الاقتليسيم من وطنييينين وأجانب و ولكنان الا تماتيد التي وطنيني البدولية فيني الخيسارج .

و يستمسي (بييب، ) السي القدول، أنده فدي حدالسددة قيدام نسزاع بيدن قداندون دولتيدن، أيهمدا يطبدق ؟ يقددول (بييده) فدالحدل الدوديد و المقبدول هندا ، هدواند، يجدد الحجد درام سيدادة كدندل دولدة ويطبدق القداندون المختدس أصللا . فدالمدبد أ المعمدول بدده مددو اختيددارالقداندون

المعمود المعم

وبما أن لكال تانون هدف الجتماعيات الكل دولية يسرمني الني تحقيقان و هنو المصلحة العنامة لكن دولية في ان تعنيقات تنسيازع القنوانيان و بي حقيقات تنسيازع بجعال بيبان عمالية النول و يمكن حال هنذا التنازع بجعال حكما المالاقات القالنونياة لقالنون السندولية وكنيا الكال الكالة الكال

<sup>1 -</sup> AMDRE - CHAPPELLE = Les fonctions de l'ordre public en droit Int.privé
These 1979 . P 305 PARIS.

<sup>2</sup>\_د . علىي علىي سليمـان = مـذكـرات في القـانـون الـدولـى الخـاص الجـرائــرى ط 1984 ، ص 37

أو حمايا المجتناع ، فاذا كان الفيرض عليه وحمايا الفيرت ، فيجيب أن يكانون مستدا اللي في الرج الاقليليان م ، الفيرت ، فيجيب أن يكانون مستدا اللي في الرج الاقليليان أي تكانون مسفية الدوام وتضحي في المساة الدماور ، (1)

ر المشلسة التي ساقميا للنيا أستاذنا (الدكتور علي علي علي علي النيان أن في علي علي الماليات المعنى أي بالنسبة لخاصيا المحارب المتعالقات المعنى أي بالنسبة لخاصيات المحارب المتعالقات الشخصيات المحارب المتعالقات الشخصيات المحارب المح

علاق محسن کی است اطلاق استان است اطاعات 12 میلی

l\_Le principe de solution des conflits est de rechercher quelle est des deux qualités de térritofralité ou d'extraterritorialité celle qui correspond le mieux au but des lois, la tache essentielle du législateur est de faire vivre la sociéte en état de paix, Or la société n'est qu'une collection d'individus : il faut pour qu'elle puisee vivre et prospérer tenir compte des intérets de ses membres protéger l'individu contre le groupe c'est à dire opntre ses semblables : d'ou une première catégorie de lois de protection individuelle : de telles lois loivent d'abond et surtoparmanente : une protection qui n'est pas continue manque son but comme un parapluis manquerait le sien qu'on n'ouvrirait en cas de pluie que par intemittence.

JACK:- MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente

L'ordre public et la faude à la loi . Et . 1952 . 7 20

عدد علي عبلي سيليد ان = مذكيرات في القانون النفؤلي الخاص الجزائد عي 1984 . ص ال

أو مجموعت تتعلق بحماية المصالح العامة في مجموعة تتعلق بحماية المصالح العامة في محموعة تتعلق بحماية المختمع ، وبالتالى تكسون مين النظام المالعية المسام وعبة تختم بالحماية الفيرديية او الخياسة ، ومجموعية تختم بالحماية الفيرديية او الخيامة والمحليلة والمالعية المالاحيال المحليلة والمحليلة والمحليلة والمحليلة والمحليلة والاعتامة والاعتامة والاعتامة العامة للقوانيين ، شم أن كيالة والمحليلة والمحلي
أح مجموعية تتعلق بحمايية المصياليي العيامية في محمورة والمختمع ، وبالتالي تكرون مين النظام العبيام العبيام . وبالتالي تكرون مين النظام العبيام العبيام . ومجموعية تغتيم بالحموالية الفيرديية او الخيامية . و الخيام مايوخية على (بيبيام) في منهجه التحليلي غيران الوميان المحمول بين الاهمان الاهمان المحمول بين الاهمان الخيامية والاهمان المحمول بين الاهمان الخيامية والاهمان المحمول بين الحمول على منهم أن كرون المحمول على المحمول المح
المجتمع ، وبالتالى تكسون مسن النظام العسسام . وبالتالى تكسون مسن النظام العسسام . وبالتالى تختص بالحمالية الفسرديسة او الخسامسة . و الخسام مايون في منهجه التحليلي في منهجه التحليلي في منهجه التحليلي في منهجه التحليلي في منهجه الاحسان الامسداف في منهجه الاحسان الامسداف الخاصة والاعسداف العسامسة للقوانيسن ، شم أن كسسل قانسون
أعومجموعية تختيم بالحميايية الفيرديية او الخيياسة، و الخيامية، و الخيامية، و الخيامية، و الخيامية، و التحليلي و التحليلية و الاحيامية و الاحيامية و الاحيامية و الاحيامية و الاحيامية و الاحيامية و التحيامية و ا
ة غير ان اعتم مداير أخرية على (بي بريد من من عجم التحليل و عمدا، انهم يصعب في اغلب الاحيدان الفصل بين الاعسدان الخراصة والاعتداف العرامة للقرانيين ،شم أن كربيل قرانيون
ع عـــذا، انـــه يصعب فــى افل ب الاحيــان الفصل بين الاهــداف ع الخاصة والاهـداف العــامـة للقوانيـن ،ثـم أن كـــل قانـون ع
الخاصة والاهداف العدامة للقوانيين ،ثـم أن كــــل قانيون
ب ب فــــى المجتمد مــــع ،والا انتفددت الغـــايـــة مــــــــن
اصــــدار، ،
نې

ع نقدد فكررة المستدف الاجتماعي لقدي متؤلف الاست

- ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'ordre public en droit international privé, E THESE 1979.P306

اب آب All Rights Reserved - آ

المصطلب المستمال (BARTIN (

اشته ..... الفتيان (بسارتسان) في دارست و لتنازع القاوانيان السارة وانيان بالمستده لتنازع القاوانيان بالمستده لدخل بريسة التكييان (۱۵۰۰ LA QUALIFICATION ) في القادة المستون المستون المستول الفي الفي الفي المستدين المستون ا

وقصد رأق بارتدان أن التكييف يخضصع لقداندون القداضي (1)

علاي عند القداضي حيدين يعيرض عليه نيزاع مشتميل علي عنده عليه عدده العدلاقية وفقدا لقداندون أحيانه لتعييف عدد القداندون الدواجب التطبيق وقديد تدأثر الفقيه (بارتدان) بفقيه سدافيني حدد كبير إذ أخسذ بفكرته في تحليما العلاقيات القداندونية منع بعيض الاختيلافيات الجرزئيية وأورأى أن النظريم القداندونية في إلعداله المتمدديين واحددة وأن اختلفيت أقدانونية الداخلية القدانونية الداخليات المنتمدا بينميا الداخليات المنتمدا بينميا الداخليات المنتمدا بينميا الداخليات المنتمدا المنتمدا القدانونية الداخليات أفيما المنتمدا المنتمدا القدانونية الداخليات المنتمدا المنتمدا المنتمدا القدانونية الداخليات المنتمدا المنتمدا القدانونية الداخليات المنتمدا المنتمدا المنتمدا القدانونية الداخليات المنتمدا المنتمدا المنتمدا القدانونية الداخليات في دليل منتهديا المنتمدا القدانونية الداخليات في دليل منتهديات المنتمدات القدانونية الداخليات في دليل منتهديات المنتمدات القدانونية الداخليات في دليل منتهديات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات القدانونية الداخليات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات القدان المنتمدات المنتمدات القدانونية الداخليات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات المنتمدات القدان المنتمدات ال

ف اذا عسدا تعسد ارضيست روح النظيم القيدانيونيية في القيدانيون السوطنيي، الاجنبي مسح روح النظيميم القيدانيون السوطنيي، في القيانيون البيليون الاجنبيي في القيانيون الاجنبيي

<sup>1-</sup> ANDRE CHAMPELLE = Les fonctions de l'ordre public en droit Int privé, these lçèg, 1979.2123

<sup>2</sup> ـ عليى عليى سيلييميان = متذكيرات فيي القيانيون البدوليي الخياص الجيزائيري ، ط 1984 عص 38

اذ ينهده غيي هنده الحدالة الاشتراك القانوني ببينهما أي بين قانون دولـــــة القـــانمـــي و القـــانـــون الأجنبـــي و

و تجدر الاشدارة حمندا الى أن مفهوم فكرة الاشتراك القدانونى، عبي نفسها تقريبا عند الفقيه (بارتدان) مع فرق بسيط بينها ، فبينما يقسر (سائيندي) فكرة الاشتراك القدادوني على الدول التي تستقي قوانينها من سهدر واحد وتدين بديدانة واحدة ، مثل ماعو الحدال بالنسبة للحول الأوروبية ، فأن فكررة الاشتراك القانوني عند الفقيه (بارتان) تكون متوفرة في العالم المتعديدي غير أن العللاج "حندارة أو تمدن لايمكن تحديدها أو قياسها الا في وقدت معيدان و فديرة و في العاليم المتعديدين و فديرة و في العاليم المتعديدين و فديرة و في العاليم المعيد معيد معيد الله في وقدت و في العاليم المعيد عمديدها أو قياسها الا في وقدت معيد الله في وقدت و في العاليم المعيد عمديدها أو قياسها الا في وقدت و معيد الله في وقاليا في وقديد الله في وقديد الدولة و في العاليم المعيد الله في وقدت الله في وقديد الله و في وقديد ا

وعلى هذا الأساس يمعب الحكم بصفة مطلقة على كدون شعب ما متحشر وآخر غير متحدر متحداث شموب كانت بالأمس القريب تعتبر متحشرة وأصبحت في الوقات الحاضر تعد متخلفة عبينما كانت فنداك شعبوب متخلفتة وأميدات الآن متحدمة

وعليه لا يمكن التعبويل على عنين الفكرتين في النوقت الحاضر كعليل على عسدم اعتمال الدفع بالتخلياء العام تجاء الدول التي يتوفر فيهما الاشتراك القانوني أو السدول التي تنتوفر فيهما الاشتراك القانوني عسدن أو السدول التي تنتهما الدول المتحشرة ، فكيلا الفكرتين لاتغنى عسدن الممال الدفع بالنخلم الديام، خلرا لتنجير النظم الاجتماعية وتطورها واغتلافتها مسدن دولسين دولسينة لأخسستان دولسينة الأخسان دولسينة الأخسان دولسينة الأخسان دولسينا المنظم الاجتماعية المنظم المنظم

<sup>1-</sup> ELGENDDAWY (K) = Relations entre systemes confissionnelle et laique en droit Int. Privé, ed 1971. P 216.

ال<u>مطلب</u> الث<u>الب</u> الث<u>الب</u> المال العام العام العام العقيم العقيمة المطلب التعام العام العام العام العقام العقيمة (NIBOYET ) (نبياوايام ) (

القسود اعتناق الفقياء (نبواياء) مبادأ اقاليامياء قالقات القات القات التيان المال ال

وبـــرى(نــوايــه) ان قـــواءــد تنــازع القــوانيــن يـجـب الاتـقـتصر علـــى المـيــدان التـانـونـي وعلــى اعـمــال المنطــق فـحــــب،بــليـجـــب ان تخـفــع لاعـتبــار سـيــاســي عـــو مصلحــة الــــــدولــــة،

<sup>1</sup>\_د،عــز الـدين عبيد اللـه، المـرجـع السـابـق، ص 64 .

<sup>2</sup>\_د. على محلى سلبيمسسان = المرجع السابق، ص 39.

<sup>3-</sup>BATIFFOL et LAGARD= Droit int .privé Ed 1981.P282.

ومــــع ان (نـــوايـــه) قـــد اعتناق مـبددا ( الاقبلي ميــ كق اعددة أصلي ...ة ، فاند، قد قب ل امتدداد القصواني سن علين سبيريل الاستثنيياء، وخيدامية منا بتعلية، بدالحاليينة والا هليــــة و هـــو يـــري كــذلــك أن تقسيـــم القـــوانيــ لا يكرون بالشظرير الني المستدف الاجتساءين الندي دافيع منت است اذ، (بيب ه) وانم ا بحسب به الوسيلة الفنج ــــــ LE MOYEN TECHNIQUE ) فــاذا كــان المشــرع يــريــد ان يكــون القداندون ممتدا أو اقليم يدان ، فعليده أن يستمسل الدوسيادية الفنية التي يعترت بعليها أن يكسون القانون اقليميها بمريرف النظرر عرن المردف الاجتماداء ا مـــا اذا كــان يـــريــد استــداد القــانــون مشــلا، فـعـلـيــه انيـمـوف في عبارة تتصلل بالحالدالد السة أو الاهليسية مباشرة (1) -ويتنتهسني (تبواينه) فنن الاختيار النبي القسول أبانسه اذا أردنسن أن تحصدت فكبرة النظيام العناع، فضائبه ينجسب تنجيدين مصنا منتب الناحية التقنية أو الفنية (2) LA METHODE TECHNIQUE مسن جلمسة ـ ومــــن نـــاحـيــة المــــــــ L'OPPORTUNITE) صن جنعنة اخسري فمين الناحيدة التقنيدة الرجيع (نبواييه) الني فكبرة (ساڤيني)

السذي يتقسبول، النيظسيم القيانيونيسية الاجتنبيسية الغيير م

<sup>1</sup> ـ د ، علـــى علـــى سـلــيـمـــان = المــــرجــم الســابــق ، ص 37 ،

<sup>2-</sup> JACK MAURY = L'eviction de la loi normalement compétente:; l'ordre public et la fraude à la loi ,ed 1952.107.

فــــي قــانــون القـاضي يـجـب ان شست . ( NECESSITE MECANIQUE) فـــاذا كـان القانون الاجنبي مشللا يجيسز انعسلال السرواج بــالـنــسـبــــة للــــزوج الــــذي لازال علـــى قـيــــد الحـيـــــاة ، دون تــــدخـــ القيضـــاء، او تــرتـيــب (رهــن بــدون حـيــازة ) (GAGE SANS DÉP OSEESSION) سبروف فيني دولينية القياضيني واينا علىسى هسنذا الاخ ا مــا مـن نـاحـيـة المـالاءمـة ، فـانـه فـي حــالات معينــ ليستن عليلي القداضلي استباله القدانسون الاجشب تقتضيها الضرورة ، مشال ذلك ، ان يصطهدم تطبيق القاندون ي سمفاهيم اخسلاقيمة مسرعيمة فسي دولسة القاضي (1). ـوم نـــوايــه علــى عــــذا النــحــو ،قــد انــ<u>ة ـ</u>ـ ـص جــانـــب المــلاءمــة ، يــلاحـــظ ، ان القــول بـان كــ بر معسروف فسي دولسة القسافسي ينجب استبهاده بطبريقة تلقائية ، يعبد خساطئا مسن اساسه ، ولا يمكن الاخه يستة يتمكن أن تكنون قسبواءك أو نا عُ أجنبيسة غيب ر مصروف ة غب ولسنة القاضي ، ولكبن هذا لا يعن

1 ـ د . جــاك مـــوري = استبعاد القانون الاجنبي المختص أصلا: للنظام العدام و الغدش نحدو القداندون ط، 1952 ، ص 108 .

1 ـ د، فــوّاد عبـد المنعـم ريـاض = الـوسيـط فـي القـانـون الـــــدولى الخـاص، ط 1974 ، ص ١٩٠

ك\_\_\_\_اف\_\_\_\_ة

المبحسث السبنادس بيل مفهوم النظام المام في الشريعة عدد السبنادس بيلاميد المام في الشريعة الاستادة في الشريعة .

لقدد أنفسردت الشريعية الاسلاميية عن جميع الشرائيع الوضعيية بوضع نظام شامل و متكامل ، فنظميت المعاملات الدنيويية و الاخسروييية عليي حدد سيواء و العالاقة بيرن العبد و ربعه عن طبريق العبدادات (1) ورسميت من جمد أخسري القيواعدد العدامة المتملقية بالمعاملات.

فعي بهذه المشابة شريعة عيدامية تخيطاليا الله الله النياس) النياس كافية مصداقيا لقبول تعالى (وما أرسلناك الا كافية للنياس) وميا يبلاحظ في شريعتنا الاستبلامية الغيدات المعالمة المعالمة

فهمي اذن اكتفست بموضع قيواعد شاملة عدامة وتركت الجيزئيدات للفيراد ينظمونها حسب ما يقتضيه تطيور المعداملات .

لان الاصلل فيني الشيريعية الاستلامية هيو العميوم في حق النياساس

<sup>1</sup>ـد . أحتمـند مستلـنم = القانبون البدولي الخنـاص المثـارن (متمـر و لنبينـان ) ط 1966 م ، ص 156 .

واذا بحثنا مسائلية تنسازع القلوانيين في اطلاله الشيريعة الاسلامية، نجسد ها قسدتنساولتها في اطلاله الشيريعة الاسلامية، نجسد ها قسدتنساولتها في اطلاله على المنظرائي مفهور يختلف في تماما عما علو معمول به فلي الشرائي المنظرائي المنظرائي المنظل المنطل المنطب رئيسي المنظل أن ينا المنظر المنطل في كلون الشريعية الاسلامية دينا سماويا ليسلس مسان وضلع بشر، وهلي بملذه الصفة لايمقل أن تنازل الللله مرتبياة الشيرائي المنظر الوضعياة أوتكلون مساوياتا المنظرائية المنظران عبادئي المنظراتا المنظران عبادئي المنظراتا اللسلام يعلم و الايعلى علياء و المنظرات علياتا المنظراتا المنظرا

<sup>1</sup> ـ د. أحـمـد مـسـلـم = الوجـسـز في القـانـون الدولى الخـاص المـقـارن، ط 1966 ، ص 10، يا . 2 ـ د . جــابـر جــاد عـبـد الـرحـمـن = تـنـازع القـوانـيــن ط 1969 ، ص 50 .

وردت فـــي الفقــه الاســلامـي كــا الاحكــام الخــامـة بـغـيـر المسلميــين وزواج غيــر المسلميــين وأحكــان وأحكــام أعــال

وقــد اشــار القـرآن الكـريـم الـى هـذه المـهـامــلات بـقـولـه (فــان جــاءوك فــاحـكــم بـينـهــم او اعــرض عنـهــم ) وقـــولـه (وان احـكـم بـينـهــم بـمـا انــزل الـلــه و لا تـــتـــبــــــع اهــــــوا عهــــم ) .

ويــراعــي فـي هــذا الصــدد أن الفقهـاء فـي الشـريعــة الاســلاميــة يفـرقـون بيـن نــوعيـن مـن القــراعــد (١٠٠٠).

نــوع لــه صفــة الالــرام ، أو مـايـسمــى بـالـقــواعــد الآمــرة التـــي لايـجـــوز لــلافــراد الاتـفــاق علـى مخــالفـتـهـا ، ونـــوع آخــر ليـــســت لــه هـــذه الصفـــة أومــا يـسمــى بـالقــواعــد الاخـتـيـــاريــة .

واذا كانت الشريعة الاسلامية تعطي لغير المسلمينيق المقيمين في بليد استلامي امتيازات خيامية من حيث تطبيق شيرائعين في بليد السيان المسائيل ، فإن هذه الامتيازات بجب الايفهم منها أنها تنسحب على النيوع الاول من القواعيد الآمرة التي منها أنها تنسحب على النيوع الاول من القواعيد الآمرة التي لها منها منها الزاميية ، لان هذه القواعيد تميس كيان المجتمع وبالتالي تتعليق بالنظام الماليام ، باعتبارها قيواعيد ثابتة . (2)

·

<sup>1</sup>\_د ، علي علي سليميان = صفكيرات في القانون البدلي الخاص الجزائيري ط 1984 ، ص 18 .

<sup>2</sup> ـ د . شوف ي ـ سق حسسان فسرج لا احكام أهال النفسة لغليس المسلميان من المسسريين) طاء 2 ـ 1954 . سنشاءة دار المعسارف بالاسكندرية من 263 .

رمذا عمرالف رق الجوعدري بين مقعدوم النظمهام العام في الشريعية الاسلامية و مقعدوم عليه التابعي القيانون الوضعيني الم

ف اذا كان مفه وم النظمام العدام في القا نبون الوضعي بتعلمة الساسا بالمعلمة العليما لمحتمع ما يختلف باختسلام الازمنية و الامكنية، وحسب منذاهب المشرعيين ، السيماسيمة والاقتصادية و الاجتماعيمة ، فهمو بهذه المشابة يخضع للتغميم و التطبور الذي يمر بده المجتمع .

وعلى العكسس من ذلك ، فان مفهوم النظرام الدارام في الشريعة الاسلامية ينهضض أساسا على الدليال الذي دل الحكم الشركي الاسلامية عليات ، فكال حكم دل عليه نصص صريح قطعي الشبوت و الدلالة كان يكون مصدره نصا في القارآن أو سنة متواترة أو اجماعا ما ما الفقهاء المساء بياسا بيعتبر من النظام العام ، ولاتجوز مخالفت بالية صورة من المصور ، مشال كيفياة المسلاة و الحج والحكم الشابت باجماع المسلميان، فمشال هذه الاحكام الإزمنة و الاحكام النظام العام المائي لايختال في الختلاف والحكام الازمنات و الامكناسة و الباسيام العام المائي المختلف باختلاف الإزمنات و الامكناسة و الباسيات العام المائي المسلميان أن المائي الما

واذن نحق واعدد النظام العدام في الشريعة الاسلامية ، كمدا يقدول (احدمد سلامة ) هي تلك التي يعلمه من تشريعها

<sup>1</sup> ـ د . عبد الوهــاب خــلاف = تقسير النصوص التينونية وتـأويـلـهـا ، منشور لـه غني مجلـة القانون والاقتصـاد ،

العبدد الثانبي،سنة 1948 ، ص ، 188 .

أن المشان في هما همو المدوام و الاستمارا، فتكاون بالتالي مسان الفقاء الفقاء الذي ليسس ما النابالي مسادل الفقاء الشابات الله و التابالي على على حساب الاحسوال والمقتضيات (١) .

وقدد نقدل فجر الاسلام (البيرزؤي) في كتاب كشده والسرار في الاحسوال المرار في الاحسوال المرار في الاحسوال المرار حكما مجمعا عليه بدليد لقطعي يكفر لانه مسار بانكساره لما هيو من ديدين الرسول (ص) فعار كالجاحد لمسدق الرسول (ص) ويسلاحظ عندا، أن مفهوم النظام العام في الشريعة الاسلامية ينصرف فقط الى المسلمين ، ولا يعدد كنذلك بالنسبة الى في سراء في المسلمين ، وهدذا يعني كما يقول (توفيق حسسن وسرح) المسلمين ، وهدذا يعني كما يقول (توفيق حسسن وسرح) المسلمين النظام المسلمين ، وهنذا يعني كما يقول (توفيق حسسن وسرح) المسلمين المسلمين ، وهنذا يعني كما يقول (توفيق حسسن وسرائي بالنسبة الى في المسريعات الاسلامينة ، فانها الاتعتبار كنذلك بالنسبة الى في المسلمين المسلمين ، متى كانت شام العدام في المسلمين المسلمين ، وتاني كانت شام المسلمين ، وتاني المسلمين ، الآيات .

1 ـ د . أحمد سلامة = الاحتوال الشخصية للتوطنييت نغير المسليمين ط، 1965 ، ص 131 .

2\_د، توفييق حسين فيرج = الاحتوال الشخصية للتوطنيييين غيير المسلميين

وعلني هندا الاستناس يتنبغيني الاشتنارة كتذليك الني أن حسب الاعتىقى الديم كيف ولسنة وكيف البشجاء من النبط سيام العبام ، وأن للشخيص أن يغيب ر منذهبه أو طبائفتيه بشيرط أن يكبون هنذا التغيبسر ال\_\_\_ الاس\_\_\_لام لا ال\_\_\_ مليحة أو ط\_ائفححة اخجحري، ويترتحب عليه عثيال هيذا التغييس أثياره مسين حييب ثالقانون الواجب التطبيدي، غت سدري عليه أحكام الديانية الجندينة دون مراعاة لمسا اكتسبب من حقبوق في ظلل التوضيع الأول الذي نشأت الترابيطية أو العبلاقية في ظليه بيل ودون البحيث عميا إذا كان هذا التغييسر قد قصد لذاتيه أى كان عن عقيدة و اقتنداع بافضلية الوضع الجديد أولم يكسب كــذليك حنتيني ليو قيصيد بيه الغييش و التهييرب مين الوضيع السابيييق ومدا يفرضنه من التزامات وقيرود، كنما الاينمني كندلك الوقيت النذي تنسيم فيه التغيير، سيواء تهم ذلك قبيل قيام النيزاع ورفيع الدعيييييوي أو في اثناء السياء السيار في ها (1) ، و تبدو مهمة القاضي في ها الصدد عسيسرة ، لان الامساريت صلحق بمسالسة دقيقة و حسساسها قيد يكبون لها طبابيع دينتي وهذا ما يجعبل القضياة يتبريث وويون كشيب واء أوام مدا يعتب من النظناء العنسام و

ويستقى الفقيه أميلة جاءت بال شرائع غير الهسلاميين تعبر من بعين أحكامها مخالفة للنبطام العبرية تعبر المسلامية في السيرية في الماليون السيرية السيرية السيرية السيرية السيرية السيرية السيرية الماليون كالماليون ألك ميرون السيرازام فترة العالم المدائولية من حيث استلزام فترة العالم الدة بعد انتهاء الرابطة الزوجية صع أن عدم استلزام مرور فتر رة العالمية أن عدم استلزام مرور فترون العالم ولاي يتعارض مع النظرام العالم في المجتمع الانهاء ولي المجتمع النهاء المرابطة ميرون ألماليون الماليون المنظرام النظرام النظرام الماليون المسلميون المسلميون

ومعما يكسن من الامسر، فان الحالات التي تعتبسر فيها شريعة غير المسلميان مخالفة للنظام العام، ينبغني شريعة غير المسلميان مخالفة للنظام العام، ينبغني الحديد في النظام الياعاء وفي اعتبال ما اذا كالتابيات مخالفة للنظام العام، فاذا تبيان للقاضي بعد التابيات وبعدت حقائق الاماور واحوالها ، أن هناك قاعدة من القواعد في شريعة غير المسلميان ، تتعارض عام النظاما العام العام المالة المنابعة عين تطبيات عدن تطبيات عدد القاعدة ، وينبغني لامال أن طبيات الماليات الماليات الشامية ، ومي الشامية ، ومي الشامية العاملة (2)

1۔ د ۰ توفیتق حسسن فصرح = الدرمسیرجست

ع السابسق، ص 113.

<sup>2</sup>ـد، جسميـل الشـرقـاوي = الاحـوال الشخـصيـة لغـيـر المـسلـميــنالـوطنـيـيـن و الا جــانــب حـ 1، ط 2 ، 1966، دار النـهـضـة العـربيـة

على النتائج المترتيبة على هنذا التغيير طبقيا لا حكساه السيرين أو المنذهب المحسديد (1) .

واذن فـــلا يـمــع الشحــدى مــن احــد الــزوجـيـــن قـبــل الآخـــر بـــان نـــ مــقـــان فـــي استبقــاء عــروة الـزوجـيــة مـمقـــودة طبقــا للـقانـون الــذى كـان يحكــم بـــه قـــبل شغـيـــر الـــــزوج الآخـــر مــذهـبــــــه (2) .

هسذا وقد أيدت محكمة النقض المصرية التجساهها السابيق في عدم الاخذ بفكرة الحقيدوق المكتسبة، وعدم الاخذ بفكرة الحقيدة المحديدة مين تطبيبق شريعت المحديدة مين الناحية السريعية الجديدة مين عدما اذا كان ذلك قد تم تهيربا مين أحكام ديانت ورن بحدث عما اذا كان ذلك قد تم تهيربا مين أحكام ديانت مي السابقية: فمتى شبت أن الشخيص أسليم، فان الشريعية الاسلامية عبي التي تحكم حالته مين عدذا السوقية، اذ القيول بغيير ذلك في عالم العيام و لا محيل للقيول بأن المحتى عليه لا يصبح المتبيارة مسلما أو لا محيل للقيول بأن المحتى عليه لا يصبح المتبيارة مسلما أو عدد ارتداده وأنه لا من اختصاص المجلسس المجلسس المحلية واعتندات للاستسارة مسلما بعدد ارتداده وأنه المن اختصاص المجلسس المدلكية المناها المدلكة المناها المدلكة المناها المناها المناها المدلكة المناها المدلكة المناها المدلكة المناها المناها المدلكة المناها المناها المناها المدلكة المناها المناها

<sup>1</sup>\_د.جـمـيـل الشرقـاوي = المسرجـمـع الســابــق، ص 41.

<sup>2</sup>\_راجع مؤلف د. توفيت حسن فرج ، المرجع السابق ، ص 198.

<sup>3</sup>\_ د.عبـد النـامـر تـوفيـق العـطـار = مـجـلــة ادارة قـضـايـا الحـكـومـة ، س 14، عــــدد 4 ، ط1970 ، ص 813 .

<sup>1</sup>\_ انظــر في هــذا المعنى الدكتور عبـد النـاصـر تــوفيــق العطــــار = مجـلــة ادارة قيفــايــا الحكـومــة بس 14، عــدد 4، ط 1970 بس 813. \_\_\_\_ا وانظــر كــذلـك الـدكتور أحـمـد مسلـم، المــرجــــع الســابـــق،ص 801.

وأيا كان الباعث على اعتناق الاسلام ، فان حمه و الفقه والمناق ومعظم أحكام القضاء قد استقدر على وجدوب تطبيق الشريعا الاسلامية على دعدوى الطللان عند اعتناق احد الزوجيان الاسلام حتى بعد رفع الدعوى ،وبه سرف النظير عما قدد يزعمه الطرف الأخسر مدن حقوق اكتسبها عند الزواج ،ودون بحث فيما اذا كان اعتناق الاسلام قد تم للتحايال على تطبيق قانون دون آخدول العناق الاسلام قد تم للتحايال على تطبيق قانون دون آخدول المناف الفيانيان نحو القانون ورفوض في مجال الامور النفسيات المتعلنات بالمتعلنات بالمتعلنات المتعلنات المتعل

كما قضت محكمية النقض المصرينة في حكم آخر لها، بيان "الاعتقداد الديني من الأصور التي تبني الاحكام فيها على الاقرار بظامر اللسبان والتي الاجوز لقافي الدعوق وعلى ماجري بياق قضاء هذه المحكمية ان يبحث في جديتها ولا في بواعثها ودواعيها في حصوصا وأن في الفقية الاسبلامي قاعدة شميسرة تقرر أن في الظامير واللبية يتولى السرائي السرائي (3).

ودلليت على استشهدادهيا المتقدم بقدوليه تعداليي . "ولاتقولوا " للمين ألقى اليكيم السليم لسيت ميؤمنيا . " وبالخديث الشرييف

<sup>1</sup> ـ د مبعد الناصر توفيق العطار = المرجع السابق من 813

<sup>2</sup> ـ نقض 19 / 11 / 1966 طعن 28 لسنة 33 ق، مجموعية الاحكام سن 17، عـــدد 1 ، ص 74.

<sup>&</sup>quot; أشار الى عاذا الحكم الدكتور عباد الناصر توفياتي العاطار ، المرجع السابق.

<sup>3</sup>\_ أحمد مسلم = المرجم السابق ، ص 202.

السندى أنسب شخصها تشكك في مسدق عقيدة آخسر بقولسه

وسن النياحية القيانيونية يسرى احسد الشسيراح ان المحكمية شبهست تنفييسر الحديسن بتنفييسر الجنسيسة المحكميسة الجنسيسة الجديدة ان تسرتسب على دخلول الشخلس فيها تمتعه بكل حقلوق اللوطنييسن، دون ان يحتج عليله وباحكسام الجنسسية القديمية ، وينتهي هلا السرأى الى أنسه يمكسن القلول بان تغيير الحديسن الى الاسلام ، اياكسانت بسواعتسم يعتبر (لجواة قانونيا) السديسن الى الاسلام ، اياكسانت بسواعتسم يعتبر (لجواة قانونيا) القلامي قدانون القانون الوطني، فلا يستطيم هسلنا القلامي الاالاعتبدادبيا ، وبالتالى تعتبر مسألة دخلسول الشخصي الالعلم مسلل تعتبر مسألة دخلسام العام العلم الشخصي والنقلة العلم مسلك تتعليق بالنظام العام العلم التجليز مناقبية مناقبة النظام العام التجليز مناقبة المناقبة النقلة المناقبة النظام العام التجليز مناقبة المناقبة المناقبة النقلة المناقبة المناقبة النقلة المناقبة الم

كمسا قضست بسأن عقسد النواج لا يكسب ايا من الزوجين فيما يختص بالطلط أو التطليب قد حقدا مستقدرا ، ولا يمسن التحدي مسن احدد النزوجيس قبدل الآخسر بأن لده حقدا مكتسبا في استبقداء عروة النوجية معقودة طبقدا للقداندون السددي كدان يحكم بده قبدل تغيير النزوج ديانته أ

ومسن القضاية التي عرضت على المحاكسم المسراقية و التسسي غلب ت فيدما محكمة

1964 ، ص 1984،

<sup>1</sup> ـ د ، مسوجسيز القدانسون السدولسي الخداص المنقدارن ، ط 1966 ، ص المنافذ

<sup>2</sup> ـ د . توفيـق حـ سـن فــرج = احـكـام الاحـوال الشخـصـيـة لفـيـر المسـلـمـيــن ، ط 2 ـ

المــواد الشخصيــــ تــرارهـا فــي 2 أفــريــل 1952 ،و قبـل أنيـوض القانسون المدنسي العسراقسي مسوة سبع التطبيسق في 8 / 9 / 1953 . وخيلاصية القاضبية هي أن عدائلية التجليسيزيسة مشوطنسة في العدراق مكبونية من أب وأم وبنيت ، تبوفسي الأب ، وعنسد بليبوغ البنست سيبين 13سنة مين البعيار أشيفيرت استلامها وعقدت نبكاحها عليي عبراقبي أمسيام المحكم للة الشلوميلة الجلفلفلويلة فلى بلغلكات ومشدما علملت أم البنسلت بهاذا الزواج رفاميت دعيوى أمام محكمية المتواد الشخصيسة طلبت فيها ابط ال الحجية الصادرة باسكامها وابطال عقيد الزواج السيواقيع وتسليب البنيت اليها باعتبارها لسم تبليغ سبن البرشيد بتمسيام الشامنية عشيرة من العمير، ولأنهيا بتريطانيية لايتحيق لها ان تتصيرف تسرفات قانونية دون موافقة وليتها ،وقدال دفداعها بمدا ان احكــام القانـون الـدولـي الخـاص تـشـتــرط فـي زواج الأجـانــب أن يـكـــــون . المقسد صحبيحا حسبب شريعتني النزوجينن ،وحيث أن زواج هسسنة البنست غيير جدائدز بموجب احكدام القدانون الانجليزي، لذا فقسد ط البيت بفسيخ عقيد النكساح ٠

وبعد أن اجدأت المحكمة الى قدواعدد الاستداد بموجب قداندون مركدر الأجدانية في العدراق الصدادر في سندة 1931 وكذلك احكددام القدانون المدندي قبيدل وضعيده مدوضيع التطبيدي، تبيدن لهدا أن القاندون الانجليدي يجبيدل الحكدم الدى القيانون العدراقي باعتباره

د ، صمدوح عبدد الكتريم حالفاظ = منجلة القانون و الاقتنصاد ( جامعة البنصرة ) العبدد الاول والثانيي سنتة 1971 ، ، الله التانيي سنتة 1971 ، ، الم

قــانـون المنوطنين بخنصيوص القواعد المنوضوعية الانتعقاد الزواج

وبعدا أن القاندون العدراقدي المدأخوذ عن فقد الشريعة الاسلامية يجيز زواج البندت المراهقة اذا أدعت ببلوغها أمام القدافسي وظاهدر حدالها الايكذبها الأن البلوغ في الشريعة الاسلامية يتراوح من سن التاسعة الى سن الخامسة عشد من العدر.

لذا فــان لـهــذه البنــت الحـق في أن تــزوج نـفسهــا بـمن تــشـــاء ولـو لـيـهــا حــق ابـطــال، زواجـهــا مـن نــاحـيــة الكـفــاءة فـقـط، وعلـى هـــــــذا الاســاس ليــس الامـهــا المحعـــة الحــق في معــارضـتـهـــا في الـزواج الانـهـا لـيـســت ولـيــة علــيـمأ.حـيـث انغير المهلمة الا يـجــوز ان تـكــون ولـــــــــة . (1)

<sup>1-</sup> أن الشريعة تجييز زواج الصعفيرة باجدازة التولي دراجيع اللبداب في للمراء الكتداب ، النجيزء الثداليات ، ص 10 ـ 11 .

<sup>1971 -</sup> مشار الياء في مجلّة القانون و الاقتصاد العدد الاول و الثاني في سناة حامعات الكريم حافظ ،ص

<sup>-</sup> نشسرت مسده القضيسة فسي كتسباب احكسبام القضياء العسراقسي على مسبواد القسانسون ، للمستحدامسي عبسد المستزير السهيل الطبعية الاولسي ، الجسزء الاول ، ص 40 ـ 41 .

وعلى صبحا فبيداً سيلام البنيت رفعيت ولايسة أمنها غريبر المسلمية واسبحيت ولايسة أمنها غريبر المسلمية واسبحيت ولايتها للقياضي النقياضية في واسبحية الشريعية الاسلاميدة تبيين أن الانام (القياضي اليسوم) وليسبن مسن لاوليسبن لاوليسبن ليسبب المنام (المالة المنافي اليسبن المنام المنافي اليسبن المنافية الاستنافية المنافية الم

ان المحكمية ليم تقير ولاية غير المسلمة على المسلمية للمخالفتها للمخالفتها النظام العام العام الان كل مسائل الاحسوالالخمية من النظام العام ومن ضمن هذه المسائل مشكلية الولاية علي النفيس ، وليم تمييز المدعيدة هدفه القضيدة امام محكم تميين المدعيدة المام محكم تميين المدعيدة المام محكم تميين المدعيدة المام محكم تميين الم

امسا فيمسا يتعلبق بللميرات في الشبريعة الاستلامية فانها تمين ربيسن الورثة المسلمين و الورثة فير المسلمين وفتطبق الشريعة

انظ سيسر المسادة 11 من قداندون الاسسرة الجيزائيرى المسادر بقدانيدون رقيم 84 ـ 11 ـ المسوّرخ في 9 رمضيدان 4 140 المسوافيق لي 9 يونيو 1984 التي تنسم على انده (يتولي زواج المسرأة وليما و هيو أبوها فاحد اقداريما الاوليين ، والقاضي وليني مسن لاولين ليسه ) ،

2 ـ د ، صمحوح عبد الكريم حافظ = المرجع السابق ، ص

الاس\_\_\_\_لاميي\_ة بالتصبية للمسلميين و لا تلسزم احكمامها الورثية غير المصلم\_\_\_يننن

و من القضايا يا التي عرضت في هنذا الشان ، هنذه القضية التي تتلخص وقائعها أن في وفاة شخص لبناني في بيروت بتاريخ 1949/07/19 وترك وصية مئرضة في 15 مارس 1949، وضمين فيها المورد وصية مئرضة في 15 مارس 1949، وضمين فيها كل تركته لزوجته السيدة (جان يوليت ) واذ للم يكلسن وفقا الموردة سوى زوجته الموصى لها وشقيقه (البيسر ناصر) وفقا الأحكام القافون اللبناني ، قام مكتب تنفيذ الوصايا في لبنان باخطار شقيبق الموصى بما تضمنت الوصية ،ورد على هذا الاخطار بقبول الوصية المذكورة فيها يختص بالاموال الموجودة في لبنان ونازع في صحتها بالنسبة للاملوال الموجودة في مصر استنادا لاحكام القانون المصرى اللسواجية المناهمين المسرى السنادا المحكام القانون المصرى الساعات والمساعدة النطبية ، وهني لاتحياز الوصية اكتشر من الشلث وهي القلاماة .

وبتاريخ 13/1/12/31، حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية علنا وحضوريا بمحة ومية (الفريد نامسر) والتي أوصى بمقتضاها ليزوجت السيدة (جان يوليت ناصر) بجميع شروت مع جميع مايترنيب على صحة ونفداذ هنذ الوسيسة من اشار قانونيسسة.

ف استانفت السيدة (اليسس عسكر) و من معها هذا الحكم لحدى، محكمة الاستئنان الاسكندرية تطلب تعديله وقصر الوصية على ثلث التركة ، وبتاريخ 17 يناير 1965 ، حكمت المحكمة حضوريا بقيلول الاستئناف شكلا ورفضي موضوعا و تاييلد الحكيم المستأنف.

فطعين في هذا الحكيم بطريق النقض، وعيرض الطعين على محكمة النقيض المصرية ، وقد نعى الطاعنيون على الحكيم المطعييون في النقيض المصرية ، وقد نعى الطاعنيون السبباب أربية ، تسذكي ما يتعلق بالدفيع بالنظيام العيام من السبباب من المناعنيون أنب بمقتيض السبب البرايع من السبباب الطعين أضاف الطاعنيون أنب بمقتيض الاسينة أبهما يتعلق بالقدر الطعين ، أن أحكيام الشريعية الاسلاميية أبهما يتعلق بالقدر السني تجييز ، السوميسة يعتبر مسين النظيام ، المنتناع عين تطبيق القانون الأجنبي السذي تعينيه قيواعد الاسنياد متى تعارض مع هيذ الأجنبي السذي تعينيه قيواء للسنيان التمسيد كبتطبيق الأجنبية المواريث و السومياييان التمسيري علي مسواد المواريث و السومياييان . . .

وقصد رفضت محكمتة النقض، هسدا السبسب مسردود، الانت، وفقا للمادة 22 عن القانون

المحدني، وعلى مداجبري بنه قنفي المحكمية الايجبوز استبعداد المحكمية الأجنبي الواجبية الاان تكبون هنذه الأحكام مخالفية اللانظيام العبيام أو الأداب، في مصير، بان تمييس كيبان السدولية أو تتعليق بمصلحة عيامية وأساسية للجمياعية ، والايدخيل في هنذا النظياق اختيلاف احكام القانون الأجنبي عن احكام القانون الأجنبي عن احكام القانون الأجنبية عن احكام القانون الرهيبة فيه المقدار البذي تجبوز الوهيبة فيه بالنسبة لغيير المسلميين كهنا هنو الحيال في الدعوي . (1)

يشير،د . على مسادق هشدام ، في تعليقه على هذا الحكمم في من الطاعندون في ما الطاعندون في اسبداب طمنعم امدام محكمة النقض في هذه القضيدة في اسبداب طمنعم امدام محكمة النقض في هذه القضيدة اللبندانيدة أسواله بدعوي ان القاندون أن يوصى بمدا يريد عن شلمث أمواله بدعوي ان القاندون اللبنداني المختصم بحكم النواع لايسمح بذلك وبرر الطاعنون اللبنداني المختصم بحكم النواع لايسمح بذلك وبرر الطاعنون الاسبب من أسباب طعنهم م كون أحكم الشريعية في ما يختص بالقدر الذي نجوز الوصيدة في المدتم المداكم الاستناع عدن تطبيق القانون الأجنبي الذي تعينه قدواعدد الاستداد عن تطبيق القانون الأجنبي الدي تعينه قدواعدد الاستداد متى مدارض مصع عددة الاحك

<sup>1</sup>\_طالح هذه القضية في مجلة ادارة قضايحا الحكومة ، س ظ ، عدد 4 . 442 م . 1970

وهندا يبدو الطابع الاستشندائي للنظدام العدام العدام في القانون الدولى الخاص فهو كما وصفه الاستداذ (علي صادق هشام) اداة لاستبعداد القانون الأجنبي و تطبيق القانون الوطني بصفدة استثندائية ، خروجا على الأصل العام في تطبيق القداني والقداني ون الذي اشدارت قدواعيد الاستاذ باختصاصه وطنيا كان أو أجنبيدا ويضيف قائيلا (( ... ونحن لانتدكك في هذا التحليل الإمدان في عير المقبول ان يستبعد القاضي القانون الأجنبي ، فلي عير المقبول ان يستبعد القاضي القانون الأجنبي ، فلي عير الوطني ، وليو كانت آمير ت ، ذليك ان المشرع اذا اشيار بداختمداي قدانون أجنبي ممين لحكيم النزاع المتضمين عنصوا أجنبيدا فاندار بداختمداي فاندا المناون أجنبي ما المناون أجنبي المنظمين عنصوا القانون أجنبي المناون أجنبي المناون أجنبي المناون أجنبي المناون أجنبي المناون أجنبي المناون أجنبي ما النزاع المتضمين عنصوا أجنبيدا فاندا القدانون هو اكثبيدا القدانيين ما يفعيل فليك لما رآء من أن هيذا القيانون هو اكثب

و نسي فسوء هذه الحقيقسة ، ندانه يمكن القبول بان دكسم محكمسة النقسض هذا ، قسد اصاب فيما قبره بن أن اختلاف احكام القانبون اللبناني الواجبة التطبيق علي الوسيدة بالنسبة للقدر الجائز الايصاع الايصاء بن القواعد المقررة في الشرياء تا الاسلاميسة لايستوجب استبعاد منذا القانبون باسبم النظمام العبام العبيام في عصب عصب عصب التاليم التاليم النظمام العبيان عصب المنابع العبيان بالسبم النظمام العبيان عصب عصب النالم التاليم النالم العبيان بالمسلم النالم العبيان عصب المنابع العبيان بالمسلم النالم العبيان بالمسلم العبيان بالعبيان بالمسلم العبيان بالمسلم العبيان بالمسلم العبيان بالمسلم العبيان بالمسلم العبيان بالمبيان بالمسلم العبيان بالمسلم العبيان بالمسلم العبيان بالمسلم العبيان بالمسلم العبيان بالمبيان با

غير ان هذه المسالية التي ليم يبدف فيها المشير المصلمين المصيرى بالنظرام العامل لكونها الاستعلامي بالمسلمين والموصى ليلم فيالمسلاحظ في هيذه القضية ان كالامين الموصى والموصى ليلم وبياقي اليور شة ،ليسبوا من المسلمين، ومن شم يشور التساو ل عصا اذا كان الأمير يختليف فيها ليوكان هولاء المسلوثية وبالاسلام ،اذ الأمير يختليف تناما ، فلوكان اليورشية يسدينون بالاسلام ،اذ الأمير يختليف تناما ، فلوكان اليورشية مسلميون ،فانه الايجوز مخالفة قاعدة أنميسية الميسبواث المقررة في الشريعية الاسلامية ، اذ أن ذلك يعتبر من النظام المسلمين ، وبالتالي لايجوز الايماء اكشاب من النظام من النظامة الميامة المسلمين ، وبالتالي لايجوز الايماء اكثاب الأميان الأميار يتعليق بالمسلمين .

ويبدو هدا واضعدا في عبدارات محكمدة النقدض الواردة فدي حيثيداتها القانون الأجنبي حيثيداتها القانون الأجنبي بحكم الوصيدة اللنسبة للتدور الجدائيز الايمداء بده و ذليك فيما ليو تعليق الأمدر كمدا ذكرنا بدالمسلميدين .

فب عدد ان قررت محكمة النقض ، المبدأ العام المشام المسار الياب في عدم جواز استبداد القانون الأجنبي المختصص السو تعدم جواز استبدات القالم المالح الاساسية للجماعة المسافت قول عدا ، ولايدخل في هذا النطاق اخت لاف احكام القانون الأجنبي

عصن احكسام القدانون الموطني نبي تحديد المقددار المسلمين تحدير المسلمين كما هسو تجدوز المسلمين كما هسو المحدال في هند المحدال في هند المحدال في هند المحددال في هند المحددال في هند المحددال في هند المحدد ال

وأخد فابمفه حصوم المخالف ، فانده ليوتعلى الأرسر بالمسلميان لتعيين السندي بالدين الأجنبي السندي بالدين الأجنبي السندي بيقيرر أحكاما تتعارض وضغ الشريعية الاستلامييية بالنسبة للقد في الجين المسلمية بالنسبة ونلسك لأن النظام المسام في جمه وريسة مصوري من الاستلام في دائسرة الاحسوال الشخصيات في مسنده الحالية الاحسالام ولذلك في انتها بيتمين في مسنده الحالسة الامتنالام ولذلك في انتهانون الأجنبي متى اختال في المالية وقالات والمسلميان المسلميان المسلميان المسلميان المسلميان المسلميان المسلميان المسلميان المسلميان الفياد المسلميان المسلميان

د . هـــــاه علـــه صـــادق = تــمــلـــقـــات علــ الأحـكــاء الــمــــــــ محــلــة

د · هــــام علــي صـــادق = تعليقــات على الأحكـام المصريــة ،مجلـة ادارة قضــايــا الحكـومـــة ،س 14، عــدد 4 ، 1970 ، ص 443 .

يت ضحح لنا مما سبق، ان الشريعة الاسلامية للم

على أن الشرب عن الاستلامية قيد أخيف أيضا بمبدا (شخصية القيراني فهي على منا انطيرة علينه من من الشامية القيراني فهي على منا انطيرة علينه من السامة علين النباس قيد أباحيت لغير المسلمينين في منا يتعلمون فيمنا يتعلمون فيمنا يتعلمون فيمنا يتعلمون فيمنا يتعلمون المعتقدات و العبدادات ، بنل وفيمنا يتعلق بالمعاملات وسنواء أخيف الشيريعية الاستلامينة بمبددا اقليمينية وسنواء أخيف الشيريعية الاستلامينة بمبددا اقليمينية القيرانيين ) ، في انته في القيرانيين الوسمين أو بمبددا (شخصينة القيرانيين ) ، في انته في العبدالية تنازع القوانيين ، لأن القياضي في العبدالية تنازع القوانيين ، لأن القياضي في العبدالية تنازع القوانيين ، لأن القياضي في العبداليين لا يطبيق الا تبديان العبدان العبدان لا يطبيق الا تبديان العبدان العبدا

أمــــا عـن مفهـوم النظـام العـام في الشـريـهـة الاســـلامـيـة فانـه يختلف عـن مفهـوم النظـام العـام فــي القـوانيـن الـوضـعـيــة

فه ....و يتصدف في الشريعية الاستلامية بالثبات، أي لا يتغير بتغيرين الزمان و المكتان، كما هيو الشأن النسبة لمفهر و النظام العام في القروانيين الصوضعية .

	الــــــاب
	=======================================

ـــــامـــــة للـنـــ <u>ظــــا</u> ، =============	ال <u>مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</u>	ال <u>ـنــــــــــظريـــــــــــــــ</u> ة ======================
	1	

LA THEORIE GENERALE DE L'ORDRE PUBLIC

	ال <u>ة</u> ل الا و ل : ===================	•
·	ور النظــــام العـــام فـــي القــــ	د
	لــــدولــــدي الخـــاص وعـــلاقـتـــه	
	لمفـــاهـــاه	

لقــد عـرضنــا عنـد تقــديمنــا للفســل التمميــدي لفـكــرة النظــام العــام و تطــورهــا عبــر المـــدارس الفقـعــــة .

و سنت صرف في هصدا الفصصل دور النظيم المستمام المستمام في محمدال تنسازع القصوانييين الدوليات الخاصون وكيفي مجمدال تنسازع القصوانييين الستبعياد القاندون وكيفي محمدال المتابع المحمدالية المحمدات التنازع الوطنية الاجتبات المتفق عليه أنه اذا ماتم تكييسف العمدالقصة

مـــن المتفق عليـــه ، أنــه اذا مـاتــم تكبيبيــف العـــــلاقــة
القــانـونيــة واسنــادهـا الـــ قــانـون أجنبـــي تعبيـــن علــــى
القــافــي أن يفمــل في النــزاع المطـروح عليــه وفقــا لـمــــا

غيرو أن القدافدي قد يه دل عن تطبيدق القداندون الاجنبي اذا ما تبيدون لحد، أن في تطبيدق هذا القاندون من الاجنبي المباديء الاستاديء الاستاديء الاستاديء الاستاديء الاستاديء الاستاديء التي يقدوم عليها كيدان مجتمع عن تطبيق القاندون الاجنبي اذا كان يمس النظام العام .

ولـقــد بــذل الفقـهـاء جهـودا صضنييــة قــي سبيــل تـعـريــف

N

مــــن النظــام العــام ، وقبــال التعــرض للتـمـاريــف التــي وردت بـشـانــه ، يحــسن بـنـا أن نميــيز، عـن بعــف المفاهـيــا المشــابـهــة :

المسبب حسيسيث الأول: التفرقية بين دور النظيمام العسمام فسي القدانون البطولي الخسمام فسي القدانون المدولي الخسمام فسي القدانون المدولي الخسمية العسمان

رغصم ان غكرة النظام العصام تحدف الـــى صياني والمصال المصال المصال التشريد الحراب المحتود السي تحقيق المحسورية للمجتود السياء في مجال القانون السداخلي القيانيون السداخلي الا ان عمل هذه الفكرة لا تعني في نظر جانب من الفقال الا ان عمل هذه الفكرة لا تعني في نظر جانب من الفقال الفقال المصال في كل من القانون السدولي الخاص والقيانيون السداخلي ، ويبرز هذا الاختيلاف على وجسم الخدوس في النقياط التالي ويبرز هذا الاختيلاف على وجسم الخدوس في النقياط التالي تعتبر بعض القيواعيد القيانون السداخلي تعتبر بعض القيواعيد القيانون المحسم متملقة والمحسم متملقة المحسم متملقة المحسم متملقة المحسم ال

ب\_النظـــام العــام ،هـبو كـبونـمـا قـبواعـد آمــبرة لا ي≖جـــوز

<sup>1 -</sup> EDOAREDO - VITTA = L'ordre publicenmatière de divorce et de NULLITE de Mariage . Revue critique de droit Int. privé Année 1965 . P 261 .

المستقدة المستقدة المستقدة المستقدة على المستقدة المستقد

ل الفراد الاتفراد الاتفراق على دخالفتها ، خلاف البعض الآخر من القراعد لا تعتبر متعلقة بالنظرام العراء ، بمعند انده الاحرج على الافراد من الاتفاق على مايخالفها ، بينما استعران بفكرة النظرام العرام في نطراق القرانون الدول للمال الخراص لا ستبعران تطبيق القرانون الأجنبي الذي الترات الخراد تطبيق القرانون الأجنبي الدي الترات

شيانييا : يكسون السدفيع بالنظام العام في القانون الداخليي عندما تكسون الداخليي عندما تكسون الداخليي عندما تكسون المسلاقية محسل النسزاع وطنيسة بحتيية الم

أمصا البدفيع بالنظيام العصمام في القصانسون البدولي الخصصيات المسامي في القصانسون البدولي الخصصيات المسامير في في التعلق المناصم المنا

أن يقسوم جسيزائسرى بلسميغ 19 سنسة ، بتمسيرف يشخلسن بسامليتسه

<sup>1</sup> ـ د ، أحمدها منسليم .. ج المد سوحميان فلي إلفنانسوش الدولسي الخداص المعقباري، ط 1966 ص 2 ـ د ، علي صدادق هشدام = تندازع القبوانيسن واحتكامية في القيانسون الدولس

الخياص العينيزاقيني، بلا 1974، ص ١٠٠٩

و هـــو في عـولنددا أو في المكسيدك، فيان تصرفه هـذايعتبر محيددا طبقا لقانون جنسيتا الدي يحتبره بالفاسان الرشد، أي بــلغ 19 سندة من العمدر فيدر عمداب بعدارض من عيوارض الاعلمية ، في حيان أن القانون المحولندي لا يعتبر الشانون المحالمية ، في حيان أن القانون المحولندي لا يعتبر مي الشخد من رائد دا الا ببلدوغ 23 سندة ، و القانون المكسيكدي بيالمدوغ 25 سندة ، و القانون المكسيكدي بيالمدوغ 25 سندا الا ببلدوغ 31 سندة ، و القانون المكسيكدي بيالمدوغ 25 سندة ، و القانون المكسيكدي بيالمدوغ 25 سندي الله بالمدوغ 35 سندي المكسيكدي المكسيك

و تحديد يده بحراك بي مشارع بالتشبيان الدى فرنسا و يحدث بيدن احدى زوجتيده ندراع أو خصطاف يمصل الى القف المناه في مداك ، في معال أن الدرواج باكشير من واحدة في فرنسدا ويعتبر مخالفا النظام أله العصام في القانون الداخلدي يعتبر مخالفا اللنظام أله العصام في القانون الداخلدي الفرنسي عن الحكم لهدذ المدروجة أو عليما با عتبدارها أوجحة طبقادا للقانداندون الحكم المدن الحكم المدين وحين الحكم المدين الحدين الحكم المدين الحدين ا

رابه هـــا: يـفــع انصـار الازدواج سببـا آخــر للتمييــو رابه سببـا آخــر للتمييــو رابه سببـا الفــاص و النظـــام فـي القـانـون الـدولــي الخــاص و النظـــام المــام فــي القـانـون الــداخلــي ، و يـقــولــون أن التمســـك بـالنظــام الـعــام فـي القـانـون الـداخلــي يـتـرتــب عليــــــه النهــام الــداخلــي يـتـرتــب عليــــــه النهـــام فــي القـانـون الـداخلــي يـتـرتــب عليــــــه النهـــام فــي القـانـون الـداخلــي يـتـرتــب عليـــــــه النهــــــمـــرف الــداخلــي يـتـرتــب عليـــــــــه

 <sup>1</sup> \_ د ، علي عليس ساد م .ان = صفكرات ضي القانون الدولي الخاص الجزائري
 1 \_ د ، علي عليس ساد م . ان = صفكرات ضي القانون الدولي الخاص الجزائري

<sup>2</sup> ـ د . أنــور العمروسي = التـعليق على ـ مــوص القــلاون المــدني المـعدل لمــذاهب الفقه واحكام المقداء الحديثية في مـصـر والأقطار العربيية ، ط 1981 ، ص 120.

النظ العام السدول العام العام

و قصد رأينا آنفا ،انه من حيث الكلم كان الاستثناء المحام الكلم كان الاستثناء (3) الكليم بكثير من القاعدة في تطبيق الله ، الاأن الفقه المحاماء في تطبيق النظام المحام الالانشاء في تناوع القوانيان يستخدم فكرة النظامام المحام الالانشاداد المقارة قصاعدة الاسناد المقارة

<sup>1</sup> ـ د ، على صادق عشماء = مجلة ادارة قيضايا الحكومية على 14 عدد 97044 والا 1966 عدد 1966 عدد 1966 عدد 1966 عدد 205 م

<sup>3</sup> ـ 🤲 راجيع متوليف التكتور على علني سلبيمان المرجع السابيق

مسدما جسزئيسا، ذلك انده اذا اشسسارت قساعسدة الاسنساد السي تطبيس قيانيون أجنبسي محميسن علمي عسلاقسة ذات عنصسر أجنبسي، شم تبيسن بعدد ذلك ان تطبيسق هدذا القانون يتعارض غلبي تطبيست مع الاسس الجوهسريسة لدولة القاضي، فانسه يتميسن على القاضي ان يستجمسد تطبيست ذلك القانسون لمخالف تبه للنظرام الحسام السسائسد فلي دولتساء . (1)

أن و قدد حداول البه عنى القداندون الدولى الخداص ودورها في القداندون النظياء المسلم، ان يقسم النظيام المداخلين، ان يقسم النظيام المداخلين أو تسمين: نظام عدام دولين أو مدللين و نظيام عدام داخلين أو نسب (2) ، و قدال ان النبوع الأول عبدارة عدن قدواعد النظام المدام المدام التي تسبري على الوطنين و الاجدانيين على حدد سيواء، و النبوع الثناني ، مدو عبدارة عدد قدام التي تسبين فقيط، (3)

غير أن معظم الفقية المعاصر قتد انتقليد عندا التقسيد مرا التقسيدي أن معظم الفقية المعاصر قتد انتقليد على عيب فلي عيب فلي عيب فلي عيب فلي التمام التما

) '}<sup>}</sup> '<sup>y</sup>' I

<sup>1</sup> ـ د . أحدمد مسلم = التوجيب في القانون الدولي الخاص المقارن الم 196 المناد مسلم = التوجيب في القانون الدولي الخاص المقارن الم 196 على المناد الناد من السبب قليم المنام الناسبي قابلة على المنام الم

ويدها أحد الفقهاء عمدة التفرقة أو هدفا التقسيم بيرور) (1) النظام الدام الداخلي (بالخطاورة) النظام الداخلي (بالخطاورة) لكونها تقطع المجرى الدلبية في المحام الدولية و العلاقات الخالسة في المجال اندولي . كما أن من شأن اعمال عنفه التفرقة بيرن النظامين ( النظام العام الدولي ، والنظام المام الداخلي) بيرن النظام بيرا تجميد انوظيفة قاعدة الاستاد، كما تودى في تعطيم المالة موضوع ننداية الأمرال اليالية موضوع النيران المالية النيران النير

<sup>=</sup> تعبير عن المبداديء العدادة للعدالية و الاختلاق و حسين التنظيم فيني مجتمعين عندخنيني عند

Les régles d'ordre public relatif "Dependant" de particularité Dessentiollement contegentes variable pour chaque pays, blors que Des régles d'ordre public Absolu som L'expression d'un principe génèrale de justice de morale ou de Bonne organisation Sociale de on ne sourait supporter la véolation sans compremettre de bonne Fonctionnement d'une Sociéte Civilisée."

Voir ANDRE CHAPPELLE = Les fonctions de l'ordre public en droit Int. privé THESE 1979. p 371

<sup>1</sup> ـ د . عبر البدين عبيد اللبه ×= القبانيون البدولي الخياص ،ج.2 ،ط 1977 ، ص 535

السوميول المصي عمده التتعجمية التي فسرضيت عليهم المشبه حصاد قانسونامام أو تنطبيان قساناون غسرياب عليام ويـــرى الفقـيـــه (نبـوايـه ع م ١ ٥ ٥ م م فــي عــده التـفــرقــ . ( N'est pas انما ليست جيسة ( bonne فـهـــى مــن جـهــة تـفــرقــة خــادعــــة ( · (FAUX فهي خادعية ( TRAMPEUR) ، الأن اصطاح نظيام عيام دولي تــد پس اســه السـامــج علـی معنـی ( نظــام عـام مــتـرک فیحا ہیـ الـــدول) ( Ordre public international ) مــح أن النظــام العـــام فيني القيانيون البندولتين الخياص ينتنمين بالبوطينيسية ، حقيقية تنسب يتفسق أن تكسون بسسألسة أو مسائسل محينسة محتبسرة مس النظ العسام العسام في اكثر من دولية ، و عسى المسائيل المتفق عليه سافسي الاصلم المستحضيرة ( Molin civilises ) ، مشمل "تحمريهم المرقبية، والنخصاسمة، واعمال القرصناسة في L'interduction de la traite des négres, de la piratrie sur la mers . غييسر أن مسدا النسوع مسن المسسافسال لا يشحقسق الافسى أضيسق الحسود و هيو على أيسة حسال لا يتنفيني عين النظسيام الحيام حتى في هيسند الحالات صفيحة البوطنيحي

1 ـ د. عـز البديـن عبـد اللـه = القـانـون الدولـى الخـاص ، حـ 2 ، ط 1977، ص 535 - NIBOYET = cours de droit Int. privé Ed,1947 . p 422

و عمدي أيضا تفرقة خاطئة ( F N U X )، الأن ما يسمونه نظاما عداما دوليا عمدوني المقية في المقية في المقية العدام عدام داخلي، فالنظام العدام العدام الدولي و النظام العدام الدولي و النظام العدام الدولي (1) ق ( Oredre public National )، السوطني للحول (1) ق ( الممدري و النظام العدام الع

و يتضيب في (نبير أيهيم) التي منا سيب ق ذكيره "وليسبب التفرقية منا بيبن النظيام المطلبق المنظيات التفريبي"

(L'ORDRE PUBLIC والنظام العام النسبي relatif.

المقداب للنظر ام العدام الداخلي أوفسر حظه من سدابقته المداد الداخلي أوفسر حظه من سدابقته المداد الداد أن النظرام العدام مطلب قدائد الداد الداد

ويقترح (نبيوايده) (١ ١٥ ٥ ٢ ٤ ١) نبي النهاية بعد نقدده لمسلم التقسيم استعمال "تعبيرين "وهما النظام العلمام العمنداه في القانون الدولي الغلماس، و النظام العمام بمعنداه في القانون الداخلي ، أي يعتمل حسب رأيب تعبير استعمال استعمال استعمال النظام النظام المحام العلم المسلم النظام المحام في القانون الدولي الفاص، النظام المحام في القانون الدولي

<sup>1</sup> ـ د . فـوأد عبد المنحم رياض = المسرجمع السابق ، ص 535.

<sup>2 -</sup> NIBOYET = Cours de droit înt. privé ED 1947 . P480.

غتيط عندديا بكون القاندون الأجنبي المختدم بصطندم بالمبادئ أو الاستين الجودية القنانيين .

أما النظا المام الداخلي في ست مسل في ابط ال الاتفق ال الخداد الأماد الذاء التا المتفقال المتفقال الخداد الأماد الأماد الأماد التا المام النظام المام المام

و همكندا ينظر "نب إيمه" التي النظمام العمام علمي أساس وظيفته وليمس على أساس وظيفته وليمس على أساس موضوع النظمام العمام دائمسسال وليمسوط النظمام العمام دائمسسلال (1) واحمد دوان تعمدد شوظيفت من •

و يـللـــق البحــف الآخــر على الــدفــع بـالنظــام العـــام فــي القــانــون الــدولــى الخــاص بـالنظــام العـــام الاستبعـــادي أو النظـــام العـــام الاستبعــادي أو النظـــام العـــام الاستبعــاد (1/2) المحــاد (1/2) المحــاد (1/2) المحــاد النظـــام النظــام الــذي يـقــمــر على ابطــال الاتفـاقــات الخـامــة لــلافــراد،عندمــا العــام الــذي يـقــمــر على ابطــال الاتفـاقـات الخـامــة لــلافــراد،عندمــا يــفـالفــون القــواعــد الآمــرة (1/2) . (86gles imperatives ) .

و مناك من يتبير عن مذاالتمييز بين وظيفة النظام العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم العالم القانون الاداخلي ووظيفة في القانون الدولي الفاص بالنظام العالم التوجيب على (L'ordre public de direction) ، و النظام العالم العالم

<sup>1 -</sup> NIBOYET = Cours de droit Int. privé Ed 1947. : 488

<sup>2 -</sup> JACK MAURY=L'éviction de la loi normalement compétente :l'ordre public et la fraude à la loi ,ed 1951 . P71

<sup>3 -</sup> CHAPPELLE ANDRE = Les Fonctions de l'ordre public en droit Int privé , THESE 1979 . P 295

تـأصـيـل عــذ، التخرقـــة أو الازدواجـيـــة فــِـي النظــــــام العــــام

البواقيدة عدوان سبيب تمسيك انتسار ازدواجيية النظيدام العجيام بنمسذا التنشسينيان يرجعنه الفقيه للي عبيدة استبيانه المتمنيا المستناء وجسود اصطبيلام خسياص بتصفيفيوم النيظيام العبيام فيني القيانيون البيدولييني الخسساص، فيخسسلا عسن أن طسسابستع الازدواج هسذا،قسيد ظيميسر فيي جيمييسيس فتسروع القسانسون،وختسامستة فتنبي القسائسون المتبدنسيي الفسرنسسي،الاستيمنس فيني المنسادة السندادسينة منسه التبي تقيضيني بنائيه الالإجبيوز بالاتفاقيات الخساصسة منخسالفسة القسوانيسن المستنصلقسية بالنبطسيام العساءأو الاداب) و قسيد رأي رجيدال الفقيسة فيني حنكسيم منشذا النسيص قبيسندا عليني سيلبط سيبان الارادة نسي تسرتنيسب احتكسنام الالتشيزامنات التعمالتجديسة أورأوا تنقسبيسسيس القوانية اللي قتوانين يجور لللافراد الاتفاق على مخالفت مسلم و قدوانيدن لا ينجدوز لمدم الاتخداق على مخالفت عدا ،وعددا القبسم الشانسي ينفسم القبوانيس المتملقة بالنظباء ألعبام ءواذن فنمسم قلمستسبدوا فيي الحقيقية بالقيوانيين المتحلقية بالنظام الميام القوانيييي الآمــــة ( (2) الاختيارية أو المفسرة ( FACULTATIVES ) ، ويجسري مبوّلاء الفقاماء مقابلية بيدر المدادة الثبالثية فقيرة أوليني من القبانون المدنيييي الفسرنسسي التس شقشس بسان قسوانيسن السؤليسس والأمسس تسس

<sup>1-</sup> LERBOURE/PIGEONNIERE = Droit International privé, Ed 1981, P321.

<sup>2</sup> ـ د . عنز الندين عبد اللبه = القنانيون الندوليني الخناص ، ط 1977 ، ص 531

على كـافـة من يسكبنون الاقليم (اقليم فرنسما) و المدادة السادسة من القدانون المدنى الفرنسي التي تنقضي بانه لايجوز بدالاتفساق مضالفة القدوانيس الفتملقية بالنظام العام و الاداب.

و قدد دعدا الفدارق بيدن أشر تعلمو القداندون بالنظدام العددام في العملاقدات الداخليدة و بيدن أشر تعلمة بيدن النظام العددام في العملاقدات الدوليدة الخداصية الى التفرقية بيدن النظام العددام الداخلي أو النسبي و بيدن النظدام العدام الدولي أو المعالمي أو المعالمي الاقليمي، أو بيدن النظدام العدام التوجيد سي و النظام العمائي الاقليمي، أو بيدن النظام العدام العدام التوجيد سي و النظام العدائي كما رأيندا من قبيل، بحيث بكور، أشر مفعدول تعلم القاندون الناظام الداخلي عدو عدم استطاعة الإفسراد الاتفدال على مخدالفية احكامه ويكرن أشر مفعدول تعلمي القاندون بالنظام العدام الدولي عدو استبعداد القانون الإجنبي المختيص أميديداري وابيدا ليه بقداندون آخير . (1)

و صما سبق ذكره، يكون انصار الازدواج تد استندوا فصوري تبرراتهم الآنفية الذكرة اليالمادة السادسية من القانون المدني الفرنسي، و كذلك الى المدادة الشالشة نقرة أوليي من نفيسيس القانون وابتدروا مدده التفرقة بين النظيام المدام الداخليي و النظيام العام المداخليي

وبسبب المقدارنية بيس مداتيس المدادتيسن وقدع الخليط في اذميسان انتصيريسيسار الازدواج .

<sup>1</sup> ـ د ، عــز الــديــن عـبــد اللــه = المسرجـــع الســابــن، ص 484

غييسر أن القضاء الفرنسسي يبدو أنده حسل هذا الاشكسال أو هسذا الغمسوض ، نساتخد حسلا وسطا، فدحو لاينغسي التشابسه الكبيسر بيسن النظام العدام العدام الدولى متأشسرا بيسن النظام العدام الدولى متأشسرا بالحياة العمليدة أفي يصتبسر القوانيسن الخاصة بالحالسية أو الاهليدة للشناص منن للنظاهام العنام النداخليدي

وت أسيب سياعلى فإلك في ان استنسب الدقي الحيوال الشخصيبة للقيانيون الله والمنافية المتابع المنافية المتابع المنافية المنا

ف القشاء الفرنسي يسرى أن النظيمام العسام في القانون الدولسي ليست الله الفرنسي يسترى أن النظيمة للنظيمام العبام الداخلسي ليست الله الفرنسي المستود بالنسبيمة للنظيمان العبدام العبلاقصية للكن القضاء الفرنسي الاينفيي بسن وراء مصدا انعبدام العبلاقصية بيمن النظيمام العبدام الحدولسي (1)

و يحميف الفقيات الفصرنسي (السوسوران) هسفه العالقات بطريقات مندسياة وللنظام العام العام العام العام العام العام العام العام القالت والنظام العام العام القالت النون الدولي الفاص الكام العام العام العام العام القالت المركبيان مشتركتيان في المركبيان أو كدائرتيان منفه ملتيان أو متقاطعتيان أو كدائرتيان منفه ملتيان أو متقاطعتيان المحيات يمثيان الدائرة الكربيان منفه ملتيان الدائرة الكربيان منفه منظال الثاني الدائرة الكربيان ويمثيل الثاني الدائرة الكربيان ومشتركيات الدائرة الكربيان والمنابية ويمثيل الثاني الدائرة مشتركيات الدائرة مشتركيات المنابية ويمثيل الثاني الدائرة مشتركيات الدائرة الكربيان والمناب المناب ال

وخاللاساة القاول،هاي أن التباريات التي أتاي بهاا انهار تقسيام

<sup>1-</sup>LOUSSAURN=Droit Int.privé Ed 1978. P 324.

L'ordre public interne et l'ordre public en droit international sont à l'image de deux cercles concentriques de surface inégale, celle du étant plus étendue que celle du seconde.

<sup>-</sup> ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'ordre public en droit intern privé , these 1979. F 139.

النظــام العــام ، الــى نظــام عــام داخلــي ونظـــام عــام فـــــيو القــانـون الــدولـي الخـاص، تـمــد تـبريــرات غـيــر مقنـمــة وغـيـــر مـوسُــد علــي اعتبـارات منطقيـــــة .

فدالنظيام العدام في الدولة الواحدة لا يمكن تقسيميه السيدي قسسيسن، وانمدا يمكن أن يقدوم بوظيفتين اسداسيتين :

## الوظيفية الإوليين :

تكون عند اعمال في العلاقات القانونية التي يكون اطرافها وطنييسة التي يكون اطرافها وطنييسن، وتتحقق عندها يخالف الافيراد القواعد الآميرة، والجزاء هندا على بطللان التسروف أو الاتفاق بطللانا مطلقا ، بناء على طلب من لله مصلحة في ذلك وتحكم به المحكمية من تلقياء نفسميا .

الـونليفـة الثـانيـة للنظـام العــام:

تكون عند مخالفة القانون الاجنبي للنظام العام في دولي القانون القانون و التبعيد الدعية القانون القانون القانون القائدة منا على منذا القانون الفيائية، أو ابطالت، كمينا يترتب على منذا الاستبعيد الاشتباء المنز أخير منو تغييب القانون الواجب التطبيق أمين أمين شم يبودي الى استبعياده أو ابطاله بقانون آخير من شم يبودي الى استبعياده أو ابطاله بقانون آخير من شم يبودي الى استبعياده أو ابطاله بقانون آخير من شم يتفيد الى استبعياده أو ابطاله المالية المستباء المنالية المستبعيام المنالية ال

و مسذا مسا يسوك ده الفقيدة (لسويس لموكاس) بقوله.

أن مسونسوع النظيدام العسام واحسد دائميا ، الاوهسو كفالسياسية
احتسرام عقتضي مسن المقتضيات الاجتماعية و السياسيسة
ولكسن وسيلسة تحقيق هنذ الغاية مزدوجية ، فاحيانيا و في القيانيون البداخطيي بنسوع خياص يكون دور النظيمام العيام ، هسو
أن يجعيل قياء سدة منا الزاميسة ، واحيانيا أخسرى ، و فنسييالقانون البدولي الخياص بصفية خياصية يكيون دوره هيو هجير القياء عددة القيانيون الخياص بصفية خياصية يكيون دوره هيو هجير

وحتي لي و سلمني النظيمام النظيمام النظيمام النظيمام النظيمام العربي المسلم المس

1 ـ مشار اليب في متوليف د ، عنز الدين عبد الله ، المرجسيين عبد الله ، المرجسيين عبد الله ، المرجسيين المرجسيني

عصور أنه حتى الآن لا ته وحدد سلطة عليها ملازمة (1) غيوق الهول تفرض تطبيه قيمنذا النظام عليه المعلم المحموعة الهول تفرض تطبيه قيمنذا النظام المجموعة الهولية ، اضافة الهي ذلبك اختالاف النظام القانونية من دولها الأخرى .

النظام القانونية من دولها المحلمان الالهام المحلمان ال

1\_د ، عليي صدادق مشدام "تنازع القوانيين، ط 1974 ، ص 319 .

- يسري استاذنا الدكتور علي علي سليمان= (انه ليسس هناك نظام على دولي، ولا يتماو وجود مشل هنذا النظام الااذا توحدت السدول كلما في مجتمع واحد، وللذلك فمن المقرر الايقبال الدفي بالنظام العدام المحاكم الدولية وعي تنظر في دعبولوى بالنظام العدالية المحاكم الدولية وعي تنظر في دعبولوى القانون الدولي، وذلك لان علذه المحاكم لا تعدف الى حماية نظام معين . (د.علي على سليمان ،المرجع السابق، ص. 152 .

ويقبول د . علي النيني في هذا الصدد" أنه بعد ان شعر انصارهسدا التقسيم ، (ويعنى به تقسيم النظام العام ، الى نظام عام دولي و نظام عدام داخلي ) ، بهذه المعوبة كما شعبر المجمع العلمي السدولي فتركبوا كبون القاعدة مين النظام العبدام العبدام السدولي أو مين النظام العبدام العبدام العبدام العبدام العبدام العبدام الداخلي المناسي ، ومعنى أو مين النظام العبدام الداخلي البناء العبدام الداخلي المناسي القانون الدولي الخيدام د علي النيني = القانون الدولي الخيدام د علي النيني = القانون الدولي الخيدام د علي النيني = القانون الدولي الخيدام د العبدام د النظام النينية علي النينية علي النينية علي النينية علي النينية علي النينية د العبدام د

ـث الثـانــــي /

النظــام العــام و القــوانـيـن ذات التـطبيــق الغــورى]و المبــاشـــــر، L'ordre Public et la loi D'application Immédiate .

لا نمسيدف من اجبراء المقارنية بين النظيام العبام والقبواء دات "التطبيني الفسوري او المباشير" او التي تسمي ايضنا بقبوانين البيولينس" ، الى اجبراء دراسة تحليلية لهذه القواءد ، لأن القبام بهذه الدراسة لا يتسبع مقامها عنيا ، وانما نقتصر فقللط على أوجبه التشابية او التقارب بينهما لنعسرف الفيرق بينهما في مجال القانون النسدولينيا ، الخياص .

يـجــدر بـنـا بــادىء ذى بــدء ان نــوضــح مـعـنــى القــواعـــد ذات التطبيـــق الفــــــورى او المبــــاشـــاشــــــر ٠

ينظر المشرع في كمل دولية الى بعض القراعد القرانونية علي الديرا المشرع في كمل دولية الناميات الأقتمادي لكل دولية ومن ثم فيلا يجوز استبهادها و تطبيق قراعد أجنبيات قراعد أجنبيا أخسري محلفيا ، بأي حيال من الاحتوال ، سيواء تضمنيت العلاقية القيانونية عنيما الجنبيا،أو كانت وطنية بحتالة . همسيده

1\_ د . مسلاح محمد المقدم = تنازع القوانيان في سنداتالشحسان ومشارطات أيجمار السفينية ، رسالية دكتورة ،طبعة 1980،ص474 القـــواعــد تكــون ذات تطبيــق فــورى او مبــاشــر ،بمعنى انهـا تخــرج مـن مجـال تنــــازع القــوانيــن .

ونظرا لطبيعة هذه القواعد التى تتميز عن باقى القواعد التى القواعد القرائونية الأخرى، فانه اذا تعلم الأمر بها فلايلج واعد القدائونية الأخرى، فانه اذا تعلم الأمر بها فلايلج واعد لاستشارة قصواعد الاسنداد أصللا، لأنه كما ذكرت لايمك ن اخضاعها القدائون غير قانون القاضى، ولاتكون محمل مناقشة مع القوانيان الأجنبية .

و انظ القوانيان فرات المسام المسام المسام القوانيان التي تعاريف القوانيان فرات التطبيات التطبيات الفيوانيان التي تطبيات مباها المسام ا

و عــرفهــا ( RYMOND VANDER ELST ) بقــولـه : "ان القــوانيـــــن ذات التـطبيــن الفــوانيـــاشــر ، هــي القــواعــد المــاديــة التــى يـــرى المـشــرع وجـــوب تـطبيـقـهـا على التـمــرفــات و الـوقــائــع بـغــض النظـر عــن القــانـون الـذى يـحـكـم هــذه التـمــرفــات أو الـوقــائــع وذلــك بـمـوجــب تنــازع القـــوانيــن ..." (2)

Les lois d'application immédiate sont des lois de droit materiel qui dans la volonté de legislateur, doivent s'applique aux actes et aux faits qu'elle vise, quelque soit la loi qui regit ces actes ou faits en vertu des regles de conflit des lois ...."

19 Commence of the Commence of

<sup>. 1 -</sup> MOHAND ISAAD = Droit INT. privé ED 1980.P103.

<sup>2-</sup> REYMOND VANDER ELST = Droit Int. privé BELGE et droit conventional International .tome 1 DRUXE LLES .1983.P34

و مما سبق تتضم لنا العالات القوية التى تربط بين النظام

غيـــر أن هــذا التـطـابـق فـي النـتـيـجــة لايـعـنــى مـســاواتـهـمـا فــــى (2) مــراحــل تــدخـلـهــمــا فــى النـــزاع ،

ف القواعد ذات التطبيق الفورى او المباشر تكون تلقائية التطبيق بمعنى انها ليست في حاجة الدى تذخل قاعدة الاسنداد لتعيينها كقاعدة واجبة التطبيق ، بل هي بحكم طبيعتها تقدر مباشرة استبعاد القانون الأجنبي وتحلل محله ، بخلاف تقدرير مباشرة استبعام العام ، فلابد ان تشيير قاعدة الاسناد تقدريا الدفع بالنظام العام ، فلابد ان تشيير قاعدة الاسناد بتطبيق قانون أجنبي معين، ثم يقوم القاضي بفحص مضمونه بتطبيق قانون الأجنبي ) ويقرر مدى ما عنته او عدم ذلك مع الاسدس الجوهرية التي ينمخ عليها كيان مجتمع القاضي.

العد مطي صادق هـشام = دروس في القانون الدولي الخاص ، ط 1986 ، ص

<sup>3-</sup> FRANCECAKIS (PH) = Qeulque precision sur les lois d'application de la leur de la leur de les regles de conflis de loi = revue crit de droit Int, privé ,Annee 1966.NR 1 . P1

وبعب ارة أخرى، فقراعد التطبيق الفورى او المباشر الاتخف المساقة او المساقة او المساقة او المساقة او المساقة المساقة المساقة المساقة الدفع بالنظام العدام كما ان تطبيقها يكون تطبيقا الاستادات الساقة المالات المساقة العالم المساقة العالم المساقة العالم المساقة المستطنات المساقة المستطنات المستطنا

" ان هــذا القــانـون يـجـهــل التعو يــض عـــن الضــرر المـعـنـوى ،وهــذا يـتـنـاقــڤن مــع النظــام العــام الفـرنـســى ٠"

غير ان عبدا الحكم قد نقض عن طبرف الغيرفة المدنية الاولسي المحكمة النقيض النسرنسية بتاريخ 30 مارس 1969 بحجية :

"ان عبدم اعتسراف القانون الأجنبي النختيص بحق التعريض المقبرر المسالح أب علني اشير وفياة شخيص من جبراء حيادث مسرور المجرد ان هيذا القيانون (القيانون الالماني) يخالف القواعد الداخليسة الأمسرة في قيانون القاضي (القيانون الفرنسي ) المتعلقيسة بقيانون المسؤولية الغيير عقيدية لا يعكن اعتباره متنداقضيا المسال الماني مفهيوم القيانون الدولي الخياص .

و من جمعة أخرى، فأن حكم محكمة الاستئناف قيد انتقاد انتقادا أخير لا ستعمال محكمة الاستئناف منمجينة تعتبر" اقليل

<sup>1-</sup> ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'orgre public en droit Int. privé thes: 1979? . P.F.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في هذا المعنى بقولها:
" أن القوانيين المتعلقة بالمسوولية التقصيرية ،هي قصوانيين بسوليسية بموجب المادة 3 / 1 سن القانون المدنى الفررنسيي الفرادة كما أن هذا يعتبر مخالفة صريحة للارشادات الأساسية التالي التالي النظام المادي التالي المادي يعتبر بان النظام المادي المادة مصو اجراء استثنائي ولايمكن دمجمه مع التطبيق العادي لقاعدة تانون القاضى ( LEXFORI ) "بصفتها قانون بولياس"(1)

و خــ لاصــة القــول، انــه اذا التقــى النظــام العــام مــع القــواد ذات التطبيـق الفــورى او المبــاشــر فـي نـقــاط مشــركــة مـن حـيـث المــدف الـذى يـسـعـــــى الــى تحـقيـقــه كـل منـهـمـا ،وهــو حـمـايــة المجـتمــع مـن أي قـانـــــون أجـنبـــى قــد يـهــدد أمنـه واستقـراره ،فــان طبيـعــة تــدخـلـهـمـــــا فــى النــزاع يخـتـلـــــــف .

ف القوانيان ذات التطبياق الفورى او المباشار ، نظرا الاعتبارات خاصة قادرها المسارع، فان تدخلها الكون سريا وفوريا وفوريا أن هان ها القراعات تطبيق مباشرة بدون اللجوء او انتظار تدخل قداعات التناون الواجب قد التنازع في دولة القاضى التى تعين عادة القانون الواجب التطبياق، كما ها ها السان بالنسبة للدفاع بالنظام العام .

<sup>1-</sup>ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'ordre public en droit Int.prive thes . 1979. P 9.

كما أن تطبيع عدده القنواعد يكنون عناديا، بينما الدهنديي بالنيذليام العنام يكنون على سبيال الاستشناء .

وقسيد اصبيح التشريع الحيديث يصيبل التي ضرورة اخضاع بعيض المسائيل القيانونية لقانون القاندي ، وسعرفض ان يطبق في شأنعا أي قانسون آخسيسير .

و من علق المسائل الموضوعات المتعلقة بعلاقية العمل والضمان الاجتماعي و نظه التأميين، وبصفية عدامة كافة المسائل التي تماس تنظيم كيان البولية الاجتماعي و الاقتصادي ،ويخالييف ملذا البرأي ما جدريعليم الفقيه من اتباع المنهج الحديديث في شان في شان في التنازع بالنسبة لهنه المسائل ومحاولة الراجم في الفكرة المسندة ،كالقول مشالا، بان المسائل ومحال النسبزاع تدخيل في مضمون فكرة قوانيين البوليس او الأمين المحدني، تمهيدا لامنياديا البي قيانون القيانيين البوليس و الأمين المحدني، تمهيدا

و قــد تــبـب مــذا الاتجـاه الغقامــ الحديـث فـي تجميـد وظـيفــــة قــاعـــدة التنـازع فـي دولــة القــافـــ و التـى أصبح بعبـرعنـمــا بــازمـــة قــاعـــدة التنــازع فـي دولــة القــافـــ و التـى أصبح بعبـرعنـمــا بــازمـــة وــازمـــة (Crise de la regle de conflit

و محمليوم أن ازميعة تمياعيدة التعنيازع تبودي النبي ازمية النظيام العبيام الأن النيظيام الميام مبرعيونا بالسيبير المسبيق لقناعيدة التناسبازع،

<sup>1-</sup> FRANCE CAKIS (PH) = Quelque precision sur les lois d'application

Immédiate et leur; rapports avec les regles de

conflits de loi=revue crit.de droit Int.prive

<sup>2</sup>\_د . على صادق عشام = دروس في القانون الدولي الخاص ،ط 1986 ، ص142.

<sup>39</sup> من من ( ANDRE CHAPPELLE ) المسرجيع السابق، ص 39 ع

المسحدث الشاليث /

L'ORDRE PUBLIC ET LA FRAUDE A LA LOI

النظام، العام و الغام شنحو القانون:

"FRAUD TOWARDS THE LAW"

الغـــــش حــالــة مــوجــودة فـي كــافــة فــروع القــانــون الا أن الفش فــي القــانــون الـدولــي الغــاص، سفـمــومــا خــاصــا وتــاشيــرا واضحــــان ذلــك ان الغــش يــودي الــي تنفييــر فـي تـطبيـــق القــانــون الـواجب التعلييـــق بـــبـب تبـدل بـمــض قـــواعــد الاسنـــاد نـتيـجــــة الــــا بــد الاسنـــاد نـتيـجــــة للـــاروف الجــديــدة التــي بــودي اليـمــا اعـطـــاء الحـكــم الـيقــانــون آخــر غـــر قـــانــون القـــانــي .

و قبيل أن نسبوشيم أميم الفيروق بين الفيش نحيو القيانونو الدفيع بيالنظيم نحيو القيانون والدفيع بالنظيمام العيمام نعيمرف المقصيود بالغيمش نحو القانون .

المقوميود بالفيش نحيو القانيون:

يسراد بالفسش نحبو القدانيون في ميسدان تنازع القسبوانيسان التحساب التحساب التحسيرب التحسير التحسير التحسير القدانيون الاجتبابي السواجب التطبيسق . (1)

و الغييش نحيو القانون يعتبر مانحيا من موانيع تطبيق القانون

1 ـ د. على على سلبيمان = مذكرات في القانون الدولى الخاص الجزائرى ط 1984 ، ص 159 .

الاجشبيسي ودفيميا يتتمسيك بينه فسي مسواجيمينة الاشخياص الب يه مسدون السي التحسايال بقصد اخشساع تصرفاتهم اليقانسون محسيسين تتحسريسا منين بتعسض الاعتبساء بسندلا منين القنانسيون السنواجسي التحلبيـــق أصـــــق أصـــــــق

ونيظ ....را اليي أن كيديلا مين النيظ ....ام العبيام و الغييش نيح ...و القانون ينسد سبب المسدم تطبيس القانون الاجنبي الذي اشسارت بتلبية ... قـاءـدة التنازع السوطنب...ة ، ذهــب اتجـاه فقهــيي الـــى القــول بــانــه الا وجــود لنظـريـة الغــمش نحـو القـانـــ اذ يبمكنين فيكنبرة النظيبام العبنام أن تنقمنوم منتبيام الغيبش نحبيب (1) القدانسون ويبسرر الفقيسة ( بسارتدان ) المدي هدو مدن منكري نظريدسة

<sup>&</sup>quot;Quand l'idée d'ordre public est en jeu, l'éviction de la loi normalement applicable resulte invariablement de l'ordre même de cette loi, tandis qu'elle resulte accidentellement, quand  $z_{\infty}$  . elle est due à l'influence de l'idée de la FRAUDE à la loi, de L'intention qu'a eue la personne engagée dans le rapport de droif litigieux d'eluder les dispositions de son statut personnel.

ces dispositions prennent alors en fait grâceà à l'intention

franduleuse de la personne qui pretend s'y soustraire, le caracter de dispositions d'ordre public ".

Yohr. = GRAGLICH = Introduction à l'étude de droit Int.

Privé , Ed 1978 , P 72 . litigieux d'eluder les dispositions de son statut personnel.

Privé , Ed 1978 , P 72 .

الغــــش نحــو القـانـون ذلـك بـقــولــه ،أن اعـتـمــاد النـتـي التـي يـمـــل اليـمــا الاشخــاص عـن طــريـق التحــايــل علـى القـانـــون تعتب ر مخدالفية للناسام العدام الانسب يسبودي السبي الاضهرار بالمجتمع و السنى عسدم احتسرام القلوانيسن ، وينتهسي السي القلول ، بسان الغلسسة نتحسب القدانسون ، مساعسو الاستبورة خسيا، سبة للتدفية بالشظيام العسيام، ولكسن علسي السرخسم مسن تنشساب هدمسسسا ممن حبيست أن كليسفسا يتعسسه سببسا لاستبعساد القانون الاجنبي السواجب التطبيق ، فانه يمكن التشرد عليني محتبذا المعبشرر بتستمسولينة ، فلتنك أنتبه اذا ننظيرنينا التي اساستميما لا تنفينه لندا الفرق الجوهدري بينهمدا أفينينما يقوم البدفيع بالنظام الحــــام علــى اســاس تـعــارض منضمـون القــانـون الاجـنـبـي الــواجـ التبطبينيق السذي اشتسارت بستطبينقنسية قساعتندة الشنبسازع السنوطينيس مسع مضميون قدانون القاضي ذلسك الاختسلاف أو التهسارض الذي يجعبسل تطبيسق القداندون الإجنبسي غيسر مسلائسم بالنبسبسة السي قسنانس القــاضـي، فــان سليسة الغــش تحسو القــانـون ،تـهـدف الــ التمصيرية ومسن القداندون الدواجيب التطبيدي ووساست فيفسال الطعيب ـة، و بعبـــارة أخــرى،فــان الـدفــع بـالنـظـام العــام يكسون موجسه السي مضمسون القدانسون الاجتنبسي الأن قسواعده. تتعسارض مــع الاســـس التي يـقــوم عليـمــا النـظــا، القـانـونـي الــــوطـنـ فسي حبيسن أن السدفسع بسالغسش نتحسو القسانسون ليا

المعنى درعلى صادق هشام عدروس في القانون الدولي الخاص ، ط 1986 ، ص167.

ـ د ، جابر جاد عبد الرحمن = تنازع القوانيين ، ط 1969 ،

ـ مد صمدوح عبد الكريم حافظ = القانون الدولي الخاص العبراتي،ط 1972، ص6،

القــانــون الأجنيـــي ولا يعمدن الــي استبعـــاد القــانــون الأجنبـــي الـــواجــب التــانــون الأجنبـــي الــواجــب التــطبيــق بــذاتــه الانحــا شـو دفــع مــوجــه الــي الـوسـيـلــة و الحـيـلــة التــي لـجــأ اليــــا الانحــراد بـقــمــد الاستفــادة مــــــــن قـــانـــون قـــانـــون اجنبــي يــرونــه المــلــح احـكــم عــلاقــاتــمـم بـــدل قـــانـــون القــانـــون القــانـــانـــون الـــة أمـــــلا. (1)

كذلك فدان أعلم مدايفسرق أو يميسن بيان الدفسع بالغسس نحسب القدانون و الدفسع بالنظسام العسام همو مجدال اعمال كل منهمسا فدالمجدال الدفسع بالنظسام العدام يكون عندد فدالمجدال الدرئيدسسي لاعمال الدفسع بالنظمام العدام يكون عندد مسرحلسة انشداء العالاقية او المركدز القدانوني في دولية القدافسي فمندا يتعين اعمال الدفع بالنظمام العدام لابطال هذه العلاقية او المدركيين المدال هنده العلاقية او المدركيين المدال هنده العلاقية او المدركيين المدال هنده العلاقية او المدركيين القيانيان المدال هنده العلاقية المدركيين القيانيان القيانيان المدال هنده العلاقية او المدركيين القيانيان القيانيان القيانيان القيانيان المدال المدال الدالمين المدال هنده العلاقية العلاقية المدال هنده العلاقية المدال المدال هنده العلاقية المدال المدال المدال المدال المدال المدال المدال العدال هنده العلاقية المدال المد

امدا بالنسبسة للمدراكسز القداندونيسة التى تم انشا وهدا فسسسي الخددارج ،غدان اشر النظدام العدام بشدأنهدا يكدون مخففددا بدل واحيداندا يكدون منعدما تماما ،بمعندى ان القداضي الوطندي قد يمتدرن بمدلاقدة او مدركز قداندوندى نشدا في الخدارج ،بالدغدم مدن انده لدم يكدن يسمدح بنشدوئده في دولته ، وسندرا ذلالدلك بالتفصيدا العدام .

امــاالــدهــع بالغــش نحــو القـانـون،قـان مجــال اعمـالـه يكــــون عــادة في مـرحـلـة الاحـتـجــاج بالمركـز القـانـونـى الــذى تـم نـشـــو، في الخـــــارم،

<sup>1</sup>\_ د.على صادق هـشام = دروس في القانبون البدولي الخاص، ط 1986 ، ص 167.

<sup>1975</sup> عبيد المنتسم رياض = الوجييز في القانون البدولي الخاص،ط 1985 ص GRAULICH=Introduction à 1'étude de deroit Int privé,ED1978.P72

ف الفسس نحو القانون يتحقى عن طريق قيدام الافسسراد بالجراء لتفييد مدابط الاستكاد، وذلك تمميدا لانشداء مركز قانوني ونقا للقانون الذي يشيسر اليه الفالسط المستكاد الجديد ومن شم فكثير مايتسنى اعمال السدفسيع بالغيش نحو القانون إلابعد انشداء المركز القانوني وفقال للقانون الجديد و محاولة الاحتجاج به في دولية القافي للقانون الجديد و محاولة الاحتجاج به في دولية القافي في في ناد ان الوسيلة في ذاتما، وكي تغيير غابط الاستكاد اجراء مشروع كمسال ان انشداء المركز القانون الذانظر الماليدة في ذاتما، وكي تغيير في بعتبر تصرفا مشروع كمسلل الناد المركز القانوني الذانظر السناء المركز القانوني يعتبر تصرفا مشروع الذانظر اللها المالية في ذاتماء أي اذا لم يكن مرتبطا بتغيير في ذاتما الذانية المالية في ذاتما أي اذا لم يكن مرتبطا بتغيير في الدالية الدالية اللها اللها اللها المالية في ذاتما أي اذا لم يكن مرتبطا بتغيير في الدالية اللها اللها اللها اللها المالية في ذاتما أي اذا لم يكن مرتبطا المتغيرين في ذاتما اللها الها اللها الها اللها الها اللها الها اللها اللها الها اللها اللها اللها الها الها الها الها الها اللها الها ال

و من الواضح ان عبده العملية قد لاتته الابعد تحقق النتيجية التي يستمدى الافسراد الى تحقيقيا، في حين ان الدفع بالنظام

و السدكتورة سياميية راشييد . . . . . . . . . . . .

<sup>1</sup> ـ د ، فــوُاد عبيد المنتعم رياض = المترجيع السابق، 1975 ، ص 168 ،

مبياشيرة عنيد لشنياء العيلاقية القيانونية او المركز القانوني، ويضيف استهاذنيا الدكتور علي علي سليميان ،الي ماسبينق ويضيف استهاذنيا الدكتور علي علي سليميان ،الي ماسبينق قيول، قبول، قبول، فرقا آخير بين النظيام العام و الغييش نحيو القانور قبول، أن السدليل علي اختلاف الدفعيين ( الدفيع بالنظام العام و الدفيع بالغيش نحيو القانون) ماتيراه الخلبية الفقماء من وجوب الأخيي بالغيش نحيو القانون ولو كان أجنبيا،في حيين أنييه بالنظام المعقول أن يثار الدفع بالنظام العام لمصالح قانيون أجنبيسيا،

كندلك يختلف الدفع بالنظام العام الداعم الدفع بالفش نحسو القانون من حيث الاثار التي تترتب على كليم ما الفاعمال الدفي التنظمام العام العام

و نخلص مصاسبت الى القول، ان أساس الفكرتين (فك سرة النظـام العـام و الغـش نحـو القانون) وأن اتحـدتا في النتيجية رحي استبعـاد القانون الاجنبي الواجيب التطبيت ،فانهمـان

<sup>1</sup> ـ د ، على على سليمان = مذكرات القانون الدولى الخاص الجزائسرى ط 1984، ص 195.

<sup>-</sup> MOHAND ISSAD = Droit Int privé ,ED 1980.P205.

فـــا ستبعباد القانون الاجنبي باسم النظام العام ويقلم والمسام العام ويقلم والمسام والمسام ويقلم والمسام والم

أمــا استبعــاد القـانـون الاجنب ي بناء على الـدفــع بالفـش،فـمــو (1) يــرجــع الـى عنمـر النيــة فـي استعمـال قاعـدة الاسنـــاد .

فداذا غير الشخص جنسيت علي سبيل المثال حتى يطلق أوينقل موطنه للاستفادة من اختصاص محكمة معينة أو للتمسرب من تكاليف يجدها ثقيلة أو تقصير المدة المكسبة للحقوق مثللا، فدان تحايله لا يكون مبطللا للتجنس أو للموطللي الجديد، بل للنتيجة التي قصد تحقيقها غقط و مي الطللق أوالاختصاص أو التمسرب من التكاليف . (1)

لا يمكن القول كذلك عندا أن الحمسول على مشال عده النتائسيج يعتبر مشعدان مع النظام المسام .

ونسير في النهاية ، الى أن السبب الدي ربط في القديم بيدن نظريه الغيش وفكرة النظريام العدام ، ربما يرجع السوي العديم الاستام الإستام الاستام الاستام الاستام الدي تنميض عليه نظريه الغيش، حتى يمكن أن تقيف في مواجمية الاعتراضات التي الناع البعين في مواجمية الاعتراضات التي الناع البعين في في مواجمية البعين النوايا و البواعين في وقيت ليم تكنن فيه فكرة البحيث عن النوايا و البواعين في مقبولة ليدي الشراح ، أميا وقيد تغييرت الافكيار بعدد ذليلة

1\_د.علي صادق هـشام = دروس في القرانون الدولي الخراص ،ط1986 ،ص 167.

<sup>1</sup> ـ د . جابر جاد عبد الرحمن = تنازع القوانين ، ط 1969 ، ص 586.

و قصد اكتفىي المستصرع الجرائيري بالنسبية للغييش نحيو القانون، في مجال تنازع القوانيين بالقاعدة المدامية في القرانييون، (2) (2)

انظلل منذا المعنلي :

1\_ دعلي علي سلبيمان = مذكرات في القانون الدولي الخاص ، ط 1986 ، ص166.

1972،2 . على صدادق هشده = شنازع الاختصاص القضائي السدولسي،ط 1972،2 . ما على صدادق هشده عندازع الاختصاص القضائي

2 - ISSAD-MOHAND = Droit Int.privé , Ed 1980 . P 206.

الا أن البعدض من الفقهاء يحبذ اضافية الأداب و البقداء عليهددا البي جانب النظام العدام لكونها قد تتناول معانبي لاتتمد ل بالنظامام العبام .

ف أذا كــان النظام العــام يتعلىق بالاسـس الجم وهرية التــي ينهــف عليها كيان مجتمع معين في وقت معين ، فــان الأداب تهتني بالجانب الأخلاقي البحت للمجتمع وتحافظ على الأداب تهتني بالجانب الأخلاقي البحت للمجتمع وتحافظ على النواميس الخلقيات اله فتحميم من الأنحرافات والوقات والوقات في الأفهال المشينة التي من شانها أن تشسوه سمعتال المجتمع الاخليات التالي من شانها أن تشسوه سمعتال المجتمع الاخليات المجتمعات الأناب المسلقة التي المحتمدة الناب المحتمدة الاخليات المحتمدة المحتمدة الخليات المحتمدة الأناب المسلقة التي المحتمدة المح

وعلى هـذا، فكلمـة (الأداب) لا تعنى أنها كلمـة مـرادفـة للنظـام العـام ككـل ، وانمـا مكملـة لـه ، أو هـي الشـق الشـانـــى الـه ، ولـذلـك أعتبر الفقيه ( السنهـورى) أن النظـام العـام العـام والأداب هـمـا البـاب الـذي تـدخـل منـه العـوامـل الأجتماعيــة والأقتـمـادي=ـة والخلقيــة ، فتـوثـر فـي القـانـون وروابطــه وتجعلـه يـتمـاشـي و التطـورات الأجتماعيــة والخلقـــة والخلقـــاة .

وقد عصرفها الاستاذ (سليمان مصرفس) بأنها (الاداب) عبارة عسسن مجمعوعسة مسن القدواعد الخلقية أو الدوجدانيسة أو الدينيسة التي وجد الناس أنفسهم ملزمين بأتماعها وأحترامها فسسسي روابط حمم الأجتماعيسة ،

<sup>1</sup> \_ د.علي علي سلبيمان = مذكرات في القانون الدولي الخاص الجزائري،ط1984،ص157. 2 \_ د. عبد البرزاق السندهوري = مصادر الالتنزام ،ح 1 ص 400.

<sup>3</sup>\_ 5: أنــور سليطــان = المتوجـيز في الشطـيريـة العبـامـة ليبلالــــزام،ط1983،ص137.

اذن فـــالاداب تحني تليك العــادات المتـاصلة في مجتمع معين و العـرف المتـاملة في مجتمع معين و العـرف المتواتر و التقـاليـد الموروثـة و البروح السامينة عنيد الانسيان لمعرفــية المناصر ترشد الانسيان لمعرفــية السحيح من الخطـأ و الحسين من القبيح و الغيـر من الشــر .

والاداب بسمسذا المغمسوم تخضسع لتطسور المجتمسع ،فمسسم تتسبدل و تتغیر من زمان البی آخسر و من مجتمسيع الی آخسس فساذا القينسا نظسرة علسي السزمسن المسامي لادرئنسا عسذا التغييسر وعبذا التطيبور ليستسلادات العسامية عبسير العسبور، فقيسد كدانت منسساك أمسور كشيسارة تنعنتبسار مخالفسة للهلاداب فسي المجشمعسات القنديمسة واصبحـــت الأن غيــر مخدالفـة لـــلداب فـي جيلنـا عـــدا وامسبور اخسسرى علسى العكسيس مسن ذلسك كسانيت لا تشعسارض مسسيع الاداب العسامسة السسسائسدة فسي تلسك المجتمع سات ولكسسن الآن اصبحتت محتبل سختط وتتذميس من طيرف المجتمسيع التدولسي المعدامدر، من ذليك ،كدان القيدام بعمليدة التأميدن عليدي الحيــاة والـوسـاطـة في الــرواج فيــبـر ذلـك منن أمــــ خُــيـرى كان يبعـــــنيــذ مخـالفـا لــلاداب العـامــة فـي المــافـــيى بسينم ــا اجــراء مشــل هــذ، التـمـرفـات أو القـيــام بـــمـــمــــــا في عصرنا الحداف ريعت بسر من الامسور العداديدة التي نباشرها في حيداتندا اليوميسة ، وعليي العبكسيس مبين ذليك هنداك أمسيور كــان القـيـام بـهـا في السـابـق فيـر مخالـف لـلاداب المـــامـــامــــا

<sup>1</sup> ـ د ، مصيدوح عبيد الكرييم حافظ = مجالية القيانيون و الاقتصاد ، جامعية البيانيون و الاقتصاد ، جامعية البيصيرة ، العبيد الاول ، و الثيانيي ، س 1971 ، ص 128 .

<sup>2</sup> ـ د . انسور سلطان = المسرجسع السمابسين ، ص 137 .

و بمحرر الدزمين أصبيح ينظير اليميا الآن على أنها محسل سخط و تذمر قدوى، ندذكر منعيا على سبيبل المثال عملية (الاسترقات) أو نظيام . السرق الدذي كان مباحا في المصور النيارة ، وكذلك عادة وشيدا لبنيات التي دانت متفشية وعنتشرة في المجتمعة الجاهلي قبل مجيىء الاسلام الخ... ونخليص الى القول، بأن فكرة الاداب الإمكين أن تحيل محسل فكرة النظيام الميام أو أن تحتويما ، وانما هي مكملة فكرة النظيام المياني لميا أو مي المداء أو مي الشيق الشاني لميا لميا ذكرت آنفا ، فمي فقيط لميا، أو مي الشيق الشاني لميا المياني الأخيان أن تحتويما وترتبيط بالجانب الأخيان أن المجتمعة عنوانب تعتبين وترتبيط بالجانب الأخيان المجتمعات واحتماعية واحتماعية واحتماعية واحتماعية واحتماعية ولينييية ، والاداب تشكيل أحيد هذه الجوانب ، ولايمكين الإيمجتمع وبينان يتجبرد منها أو يستغنني عنها مهما كانت ميبولي

كم فصفيت از النظام العدام صوحمداية المصالح العليد اللمجتمع، ي

و نظميه و الحضارة التبي يبلغها.

\*\*\*

<sup>1</sup> ـ د . أنسور سلطان = المسرجسع السسابسق ص 136 .

<sup>2-</sup>د ، عبيد البرزاق السنيميوري = المبرجيع السيابيق، 401 .

<sup>3</sup> ـ د . ممدوح عبد الكريم صافظ = مجلة القانون والاقتصاد جامعية

الفـــــــــــل الثــــانــــــي / ==============

مفهمسوم النظام العامام فسي المقانون السولى الفات المقانون السدولي الفاص، وشيروط المساليات و المات الم

# / \_\_\_\_\_\_\_

و قـــد أصبـــج عــذا المبــدأ مسلـمـــا بــه لــدى الجـميــع كـمــا تـدفــع بــه المحـاكــم فــي مختلــف الـــدول .

غير أن الاتفري على هددا المبددا (مبددا امتناع القدافي عدن تطبيع القدانيون الاجنبي اذا تعدارض مع قدانيون الاجنبي اذا تعدارض مع قدانيون الاجنبي الواجبة القدافيي ) لا يخلص ومن مساعب جمعة تعتليق القدافي عند فحصه للقدانيون الاجنبي الواجب التطبيع وذليك لعدم وجبود مفهوم موحد متفق عليمه للنظام العدام وقد تعددت التعدييات في شانيه تعددا يكداد لا ينتمي وتبداينيت بالتدالي فكرة النظام العدام من حيث نطاقها التشعيب تبعدا للنزعة التي انبثقت عنما هذه التعريفات نظرا لتشعيب

و تنسبوع صفيدات منه و صبوره ، فهيو في مجيدال السرواب على الداخليية غيبره فيي السرواب ط التي تشتميل على عنصر أجنب يي.

و كــل مـاأمكـن لكشيــر مـن الفقـمـاء أن يـفعـلـــه ازاء تعــريـف النظـــام العــام ،مـو أن يـأتــي بـتعــريـف غـامـــف للنظــام العــام العــام . (1) .

ومسدا ما يسوسف له ، خصوصا وأن تطبيق القانون الاجنبي غي قضية من القضايا يتوقيف على ما اذا كسان لا يخسال النظام المسام للدواسة القاضيي . .

فك ل غموض أو شف ارب في شحد ديد مقموم النظام العام العام العام العام وثاب على شطبيان القائد الفي العام العام العام العام على تطبيان القائد الفي الله العام ا

الاحتمال الاول، أنام يسودي الدي التسوسع في تنظيياق قدامدة القدافسي على حسداب القاندون الاجنبي الدي عينته قداء ده التندازع الوطنية، واستبعداد هدف الاخيار في كثيار مدن الحالات بصورة عفوية يضر بالتعداون القدائم بيدن الدول ويصبح التعمادين القدائم بيدن الدول ويصبح التعمادين القدائم التعارف القدائم بيدن الدول ويصبح التعماد واضحا في تنظييات قدانون القدافسي واضحا ويصبح التعماد المنانون الاجنبيا التعارف ون مبدر علي حدد ذاتا الجماد الدوليات المحالية الدوليات .

<sup>1</sup> ـ د ، نعيم أدمون = الوجيم القانون الدولي الخاص،ط،1967،ص65 . 2 ـ د . علي الرينسي = القانون المدولي الخاص، ج 2 ، 1929 ، ص 192 .

الاحتمــــال الشــانـــي ، الــذي ينجــم عــن غمــوض أو عـــدم فـمــا ذكـرت اذ يمكــن فـمــوض النظـــام العــام عــو علــى العكـــس ممــا ذكـرت اذ يمكــن تطبيـــق التــانـون الاجنبـي بمــورة عشــوائيـــة . دون التــأكــد مـن عــدم معـارضتــه لقـانـون القــافــي، وفــي هــذا خطــر علــى الاســـس الجــوهــريــة التـي يـقــوم عليـمــا كـيــان مجـتـمــــع القــافـــي .

واحساسا بخطورة عنذا السوضع بنذل الفقد الكثير من المجمودات في سبيال وضع تعريف للنظامام المسام المسام يعتمد عليم القاضي عنددما يعارض عليم تنظبيات قليمان القاضي عنددما يعارض عليم تنظبيات قليمان الاجنبات في القائد المنابقة المنابقة

و سنعسرض الآن التعساريسة المسامسة للنظسام العسسام العسسام فممين المبحسث الأموالي بقميد القياء الاضلواء على مفهووم النظسام العسام ودوره في العسلاقيات البدوليسية الخيامية ، لنعسرض بعسد ذليلك شيروط اعمداليه والأثيار التي تترتب عليسيه .

رغـــــم الصعــوبــات التـي عــاقــت الفقـمــــاء فــــيو وضــع تعـريــف للنظــام العـــام،لــم يمنــع البعـف .ـــن محــاولـــة الاتــان ببعــف التعـاريـف لــه ،نــــذكـــر

- عــرف البعـض النظـام العــاع بـانـه ســلاح للــدفــاع فــــار ض قــانـو ن أجنبــي واجـب التظبيــق اذا مـا ظـمــر تعـــار ض فحــواه أو مضمــونـه مـع المفائيــم العـامـة لـدولـة القافــي المدامــة لـدولـة القافــي المــاء الا المــاء تــدولــة القافـــي

و عسرف الاستساد (أحمد مسلم)، بمايلي (النظام العسام العيام العسام العياد و غيي دولية ما، عبو الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمنذ المندولية، بما يقوم عليه عنذا الكيان من معتقدات سياسية تتعلق بالأمن والحرية والديموق رائلي قياد و معتقدات اجتماعية تتعلق بالمساواة أمنام القاندون واحترام المكار دينية اساسية معينة أو عتائد دنميية واحترام المكار دينية والراسمالية ونحوها عن المذاعب

<sup>☐ 1</sup> ـ د . سمـدوح عبد الكريـم حداغـظ = القـانـون الـدولـي الخـاص العبراقــــيي ط، 1977 ، ص 323 .

و الافكار الاقتصادية كذا العندالة الاجتماعية و تكافو الفرص). و عارف الاستاذ (جابر جاد عبد الرحمان البقول "يقماد بالنظام العام العام في القانون الدولي الخاص ذلك الدفع السادي بالنظام العام العام في القانون الاجنبي الواجب التطبيق بشال بالتطبية معينة واحسلال القانون الوطني (قانون القافي) عالم منظرا الاختالاف الحكام الوارد في كال منهما في عامدا المادد اختالاف الحكام الوارد في كال منهما في عامدا المادد اختالاف الحكام الوارد في القانوني بيان عامدا الشائن " (2).

و عسرفسه الاستساد (عسز الديس عبسد اللسه) بُنقوله "أن السدفسيع بسالنظسام العسام همو وسيبلسة قدانونية يستبدد بها في النسسراع المطسروح أمام القدانوي الاختصداص العسادي المعقود للقدانون الاجنبسي متى تعدارضت أحكامه تعدارضا أساسيدا مدع الافكدار التسسي يقدوم عليمسا قدانون القدامي " (3)

- أمــا الاستـــاذ (بيبجبونيـــر) ( P) للفظــام العــام هــو الــذي يسمح للنظــام العــام بقولــه "أن الــدفــخ بـالنظــام المـام هــو الــذي يسمح باستبهــاد القــوانيــن الاجنبيــة المعينـــة بــواسطـة القـــوانيــن الحــاديــة الفـرنسيــة ، اذا كــانــت هــذه القــوانيــن (الاجنبيـة) فـــن شــأنـمــا ان تــمــارض مــح الاعــداف الاخــلاقيــة و الاجتماعيــــة

<sup>1</sup>ـ د . أحـمـد مسلـــم = الـوجـيـز فـي القـانـون الــدولـي الخـاص ، ط 1966 ، ص 203 .

<sup>2</sup> ـ د ، جابر جاد عبد الرحمن = تنازع القوانيسين، 1969 ، 555 .

<sup>3</sup> ـ د . عــز الــديــن عـبــد اللـــه = القانـون الـدولسي الخـاص ، حـ 2 ،ط 1977 ، ص 494

اعتبارات التجارة الدولية و التفاصن السدوليين القيارات التجارة الدولية و التفاصن السدوليين الاستاد (بيجونيز) ( (ERBJURS(2)) السي القيارات المسام المسام المسام المسام المسام المسام المسام المسام التعريف أخيار المسام عن طريبق وفي المساع وهناك من حاول أن يعمرف النظام العسام عن طريبق وفي وفي قائمة للقوانيان التي تعتبار متعلقة بالنظام المسام، و تتلخم مدة القوانيان حسب رأي الاستاذ ( قالياري )فيما يلي: أدا كمان الفيارض من القاعدة القانونية يتعلق بتنظيم وحمالية أمان الدولة في المسادة في المسادة والخارج .

ب اذا كمان الغصرض من القصاعدة القصانونيسة حمصايسة الحقصوق العمامسة المقصررة نبي السدستور، والتي يعسمسر عندها بالحريسات الفسروريسة للمبواطنين، كحمق التفكيسر و العمسل و حريسة التنتسل و الملكيسة النعمة النعمة على المتعلقسة الاشخصاص، و القلوانيسن المتعلقسة بحما تكمون عصادة مقصورة على المبواطنيسن دون الإجمانيين، فيسلا بعما تكمون عصادة مقصورة على المبواطنيسن دون الإجمانيين قانسون يعتقبل بماي حسال من الاحسوال أن يسممح القدامي بتطبيعة قانسون أجنبي على المسائل المتعلقسة بالحالة المدنية لاقسماراد

د ـ القنوانيس الاقليميسة ، و شي المصبر عنها بقوانيس الامسسسن و البوليسس و القوانيسن الماليسسسة 3 .

<sup>1 -</sup> LERBOURE-PIGEONNIERE= Droit International privé, Ed. 1978.P52

<sup>2 -</sup> DATIFEOL = Droit Int.privé Ed 1981 . P 422 .

<sup>3</sup> دراجيع تنفاصينيل ذللك في موليف د، جنابير جناد عبيد الترجيمين=تنبازع التوانيين ط 1969، ص 587

فطبقــا لمـذا البرأي كــل القوانيـن التي سببق ذكـره متملقية بالنظييييان الميي

و المتبأميل فيني مندا الترسنيية أو عندا التمسداد يسترك للبوهلية الأوليني، أن كنيل القنوانييين تتمتينير عنن النظيام العندام ، وبالتاليين لا مجال الاعطاء فسرصة لتطبيات القوانيان الاجنبية ، والشاك فسني أن المنب الفسنة أنسي شطبيستق قسانسون القسائسسي علسي حسبسب القدانسون الاجتنبسي السواجسب الشطبيست فسي الحسالات التبي لا يستعسسارض فسيسمسا عسذا الاخبيسسر مسع قسانسونست اليسمؤدي السي جمسود فسسسسي المسلاقات الدوليسية و يتقسضي علسي التماون القسائسم بين السسدول فيي شيشي المجيلات

و يستسماعل الاستماذ ( نمه وايمه ) ( \_\_\_lel\_\_e ( NIBOYET كيفيهة ههذا الحساسر أو التفهداد لحاللات النظهام العسام ،ويقول: " أن هــذا يـتطلب فـتـــ فـمــرس لجميده الحــالات التي تمـس بالنظام العـــام ، وعددًا من المستحيد تحقيقه "

و يتخلينها اللِّي القيول، " بِسِيانِ النِّيقُلِياءِ المِسِيامِ الإيمكِينِ الآ أن يبكِ فسي كسال دولسسة علسي حسدة ، الأئ كسسال دولسسة المسسا تنشسريسعسما

فالنظام العام فيي رأييه عبارة عن معاينية يتبين من خيلالها م التبعدادل بين النظم المخشلفسة للدول ! ١

L'ordre public ne peut être que propre, à chaque pays, puisque à

L'ordre public est la constatation qu'il existe une insuffisance of d'équivalance entre les institutions des divers pays.

> NIBOYET المسرجسع السسابسق ، ص

وعسرفه الاستساد (أحمد سسلامة ) بقوله : "أن النظام العسسام (1) ما همو الموضع الطبيعسي المسادى و المعنوى لمجتمع منظ (1) المادى و المعنوى لمجتمع منظ (1) "L'ordre Public est l'état normal matériel et intellectuel d'une Sociéte Organisée ".

و هسدا السوضع يكسون مساديسا فيشمسسل كسل عنسامسر المجتمسسع مسن اشخساص واشيساء و تصسرفات ،ويكسون مصنويسا ،فيشمسسسل مسا يهيمسن علمى الجمساءسة مسن عقسائسد راسخسة و مبسسادىء قسانسونيسة واخسلاقيسسة و اقتصسساديسسة .

وعلى مسذا الاسساس، فسان عندا النظام المسام همسو نفسس عندا المجتمدة و بمسا أن النظام المسام همسو الموضيح الطبيعسي فسانه يجبب الابقداء عليه وتتعساون كل أجمهزة السدولة المنظمة لتحتيق عدد الفاية وينتمسي الاستساذ (أحمسد سلامة) الى القسول أنه مدادام النظمسام العسام عبو السوفسع الطبيمسي للجمداعية ، فمسو اذن يسرتبطبها العسام عبو السوفسع الطبيمسي للجمداعية ، فمسو اذن يسرتبطبها فيتطلور مصفيا و يقتصر عليمسا ، وبالتالي لابد وأن يكسون وطنيها أي يتعلل قيم معيدسان !

<sup>1 .</sup> التدكتبورأجمد ستلامية = الاحتوال الشخيصينة لنغيبير المستلمينينين الطبيعية الرابعية ، 1965، ص 239 .

وفسى تعريف مشترك للاستانيسين ( "LOUSSAURN")")
"ان مبسيداً تبدخيل النظيام العبسيام الاستثنائي يجيبين يجيبون المستريبره فبسبي اعتبسيارات عمليسية".

وعلى هـــذا الأســـــاس فــــان النظــــام العـــــام "يجب ان يبقـــى كمـقـــوم استثنــائـــى يسمـــح بـاستبعــاد القــانــون الأجنبـــى المختــص أصـــلا، اذا كـــــان هــــذا الأخيـــر (القانـون الأجنبـى) يتضمـــن نصـــوص لا يمكــن قبـــول تطبيقهــــا مـــن طــــرف المحكمـــــة المعنـــــة ".

"Le principe de l'intervention, exceptionnelle de l'ordre public se justifier alors par des considerations pratiques.

L'ordre public doit alors rester "un correctif" exceptionnel. permetant d'écarter la loi étrangere normalement compétente,
lorsque cette dernière contient des dispositions dont l'application est jugée inadmissible. par le tribunal saisi".

انظــــر هــذا التعـريـف فــى رســالــة :

ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'ordre public en droit Int, privé, these 1979.P 354.

و تعصرنات المادة 30 من مقدمة القانون المدناة العام فقالات الالماني ( 3 G B ) لتعصريات قصواء النظام العام العام فقالات اندا تالك التي تتصال بالاساس الاجتماءية و السياسيات و الاقتصادية للبالد، و بمضائيهما الاساسية في وقات معين ويكون من طبيعاة القانون الاجنبي المراد تطبيقة في المانيا

كما عصرفت المحكمة العليا الاسبانيات النظامام العليام في حكيم صدر لها بتارياخ 15 أفريال 1966 جاء في حي حيثات ماء في المعالم ال

( بسميا أن تطبيب التانون الابنيي أو أثبيا الاحكادي الاجنبية قيد تصطيدم في غياليب الاحيان ببحيض المبادي الاجنبية قيد تصطيدم في غياليب الاحيان ببحيض المبالي التي يعتبر منا القيانيون الولندي غيار قيابلية للمساس بحيا فيوق اقبليسم دولت عيا ، لان النظيم القيانونية لمختلف في السيدول ليسبب ميونية بكاملها على نفيس التي نفيس القيادول ليسبب ميونية بكاملها على نفيس القيادواء و المباديء ، وأنيسه ميان الفيرور، كيذليك القياد و المباديء ، وأنيسه ميان المياديء التي في ميان الميان ال

<sup>1 -</sup> JACQUES MAURY = L'!viction de la loi normalement compétente : L'ordre Public et la Faude à la loi Ed 1952.P

انب من النظام المنام المنام يـضـــــم المــبــــاديء القــــافـــونـيـــة المــ Puisque l'application du droit étranger ou l'efficacité

Ouque

Ouque l'application du droit étranger ou l'efficacité

des jugements étrancers peut se heurter souvent à certaines

Outque le droit national considére comme intangibles و الخـــاصــة السيــاسيــاه و الاقتصـاديـة و الم

- " Puisque l'application du droit étranger ou l'efficacité principes que le droit national considére comme intangibles dans le territoire de sa souveraineté (En éffet les systemes juridiques des différents pays ne sont intégralement fondé sur les mêmes normes), il est également nécessaire d'assur la défense de ces principes intangibles, constituant ce que l'on appelle l'ordre public national qui est intégré par 🛱 juridiques public etprivé, politiques et économique principe moraux et même religieux qui sont absolument obligatoires 🔀 conserver l'ordre social dans un peuple à une époque donnés XV A. CREMADES = REVUE C R I.T. DE DIP Nº4, 1975. P 609.

كمسسسا تعسرضت محكمسة استئسساف (بساريسسس حكمهـــا المــادر بــاريــاريــنخ 22 مــارس 1944 الــي تــهـ للنظـــاء المـــام بقــولهــاء المــاء

( أن شعب ريب ف النظب ام الحب ام الحب ودلين بيب رشبب لم بدالم ف عبوم الــــواســــع للــــرأي العـــام الفــرنسـ

" La définition de l'ordre Eublic National dépend . dans une large mesure et l'opinion qui prevant à chaque moment en E " . C Α R

- : L'arrêt dans ce sens de la cour de cassation du 25 jany 1966 rendu dans l'affaire " ROYAL DUTH" ( D 1966.390 , note Loussouarn et les arrêts du 23 Avril 1969, relatifs aux Natio sation Algerienne GAZ pal 1969.1.276.341.)
- n Algerienne GNZ pal 1969.1.276.341.) غ ذلك. LERDOUR PIGEONNIERE = Droit privé,Ed 1978.7503
- راجـــع مـوئلف العكتور علي علي سليـمان = مذكـرات في القانون الـدولـــي الخاص الجزائري، لا 1984 ، ص 154 .

D'MOHAND-ISSAD = Droit Int. Privé (Reg les des conflits Ed 1980 . P 198.

JACQUES MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente : L'ordre Public et la faude à la loi 100, 100 30 .J. Ed 1952, P122 .

<sup>:</sup> Dans ce sens MIGUEL DE ANGUBLO RODREGUEZ = Revue critique de droit International privé Nº 3 Année 1972 . P377

ب و تعسرضت المحكمة الفيدراليدة السويسوية في المدادة و عدن القدانون المدني المدادر في سندة 1961 الى مفطيوم النظيام العدام بقولها انده "حسيب قفياها المحكمة الفيدراليدة ، أن النظام العدام العدام يعكن تبريده دائما بعدم المساس بالشعبور العام السويسري أو الهاديء الاساسية المظام المداواة السويسرية أو بالمفاهيام القانونيدة السويسسرية أو بالمفاهيام القانونيدة السويسسريات أو بالمفاهيام القانونيدة السويسسريات أو بالمفاهيام القانونيدة السويسسريات أو بالمفاهيام القانونيات السابيات المسابيات أو بالمفاهيات القانونيات المسابيات المسابيات أو بالمفاهيات القانونيات السابيات المسابيات الم

D'aprés la juris prudence du tribunal FEDERAL, L'ordre Public peut toujours être invequé pour éviter que le sentiment Suisse du droit ne soit de blessé par une mesure intolérable lorsque des prencipe Fondamentaux de l'ordre légale Suisse son mécennus u que les conceptions juridique suisse exige, imperiensement que la priorité leur soit donnée par rapport ou droit applicable ou appliqué étranger.

انىطىسىر:

: ANDRE CHAPPELLE Les Fonctions de l'ordre public en droit :

انظلر هندا التنفريف كذلك في موليف:

MOHAND ISSAD = Droit international privé, ED 1980 . P196.

ويسلاحظ على عسنه التعدارية ، سرواء منها الفقهية أو القضائية أنيه رفيه مشلها جميعها في الوصول الى تعريف جهامه موحد للنظهام العدام ، الاانها تتفيق جميعا على نقطة جوهرية ، وهي فسرورة استبعداد القانون الأجنبي الواجب التطبيق ، اذا تعارض تطبيقه مع المبادئ الأساسية التي تتمشل خاصة في الأعداف السياسية و الأقتصادية و الأجتماعية ليولسة القاني .

و نسرى ان السبب السرئيسي الدنى اعدان الفقية و القضياء في ايجداد شعدريف متفق عليه للنظام ، هيو كيون النظيام العام فكيدرة وطنية بحتة ترتبط بكيل دولية على حيدة ، اغدافية الى ذليبين مسرونية هيذه الفكرة وتغييرها باستمرار مين مكيان الى مكيدان وفيدان وفيدن زمان الى مكيدات أخيدات وفيدان الى مكيدات الى مكيدات الى وفيدن زمان الى مكيدات الله وفيدات الله ميدات الله وفيدات ال

ويسرجع الحسسم فيها في النهاية الى القالسي الوطنى الدي يعسد ممشلا وحارسا للمبادئ الأساسيسة التي تقوم عليها دولتسسه، فهمو الشخص البوحيد الموهم للادراك المصالح العليا لبلسده، والتى لا يجوز المساس بها أو العبث بها من طرف القوانيسن الأجنبية التى لا تحتسرم عسدة المبادئ.

غيب ان التعب اريب ف الفقيمية و القضائية للنظام العبام مهما كان التجاهاء العبام مهما كان التجاهاء الاتفاق على تعريف التجاهاء الاتخلومان فائدة ، فهمي وان عجزت في الاتفاق على تعريف موحد ، فانها قد اعطب توجيهات عامة يستأنس بها القافسي في السدفاع عليات عاملة الماديء دولت

المبحسيث الشياسي / شيروط اعمال الدفيية المبحسية الشيام المبحسية ا

Condition d'intervention de l'exception de l'ordre public.

القصيد أكسد الفقية الحصديث في مجمعيوسة على أهميسة دور النظياء العصام كاداة لا ستبعياد القانون الاجنبي المختصر بسواسطية قصاء حدة التنازع السوطنيسة ،اذا تعسارض تطبيبي محدد القانون مصع الاستسس الجنوعسريسة التي ينهيض عليميسا

ولك يستبعد القائمي تطبيق القاندون الاجنبييي ولكي يستبعد القائمي تطبيق القاندون الاجنبييي بيا المسلم النظيام العبيام ، لا بيد من توافيس شيوط معينية يمكن على غيروط ميا الجميدال البيد في النظيميام العبيام ، ونتناول هيده الشيروط في المنطب الملك الملك الملك الاتبيان الاتبالية :

المطلبيب الاول : أن يكسون القدانون الاجنبيي واجسب التطبيس قدانونا المطلبيسة قدانونا والمستعدد التطبيسة قدانونا ون بمصنبي ان يكبون مختصدا طبقدا لقسواء د التنازع في قسدانون

المطلب الثاني : أن يكون القانون الاجتبي المراد تطبيقه يتعارض المساء المساد تطبيقه يتعارض في حكم مصع مقتضيات النظام العام ليدولية القاضي .

المطلب الشاليث: أن تكبون المخالفية للنظام العام حاليية .

أن يكون القدانسون الأجنبسي واجب التطبيق قسانونا، بمعنسى ان يكون مختصا حسب قسساء سدة الاسنساد الوطنيسة . المطلب بالأول /

النظـــام العـــام يــأتى كعــلاج لاستبعــاد القــانــون الأجنبي الــواجـب التطبيــق في حــالــة تعــارضــه مــم الاســس الجــوعــريــة التى ينـمــض عليمــا كيــان مجتمــع القــانــى، فـاذا لـــم يكــن القــانـون الأجنبــي مختمــا ، حسـب قــاعـدة الاسنــاد الــوطنيــة، فـلا داعــي للـــمــــك مختمــا، حسـب قــاعـدة الاسنــاد الــوطنيــة، فـلا داعــي للـــمـــــك بــالنظـــام العـــام لاستبعـــاد، من ميــدان التطبيـــق.

ويقصول الفقيم (نبوايم) في عنذا المعنى "ان العدف من الدفيع بالنظام العام، همو حماية الدولة من اخطار بعض الحالات التبى تطبق فيما القوانيان الأجنبية، فاذا لم تكان هناك قوانيان أجنبية واجبة التطبياق، فالخطار ينعدم تماما ولاتدعاء "لحاجة النال العاما"

"L'exception de l'ordre public pour but de protéger un pays contre les dangers dans certains cas de l'application des lois étrangeres.

S'il n'ya pas de droit étrager applicable, le danger n'existe pas ,il n'est donc pas besoin de faire appel à l'exception de l'ordre public ."

<sup>1 -</sup> NIBOYET = Cours de droit Int. privé, Ed 1949 . P 489.

ونتناول بعيض هذه الحالات بالجاز فيماليلسي:

#### ا\_القــوانيــن السيــاسيــة / Les Lois Politiques

ان القـــوانيــن السيــاسيــة فــي أي بــلـــد كــان تــوضـــع لتحقيـــق المــداف معينــة يستفيــد منهـا مــواطنــي هــذا البـلـــد فقـط، ولـــذلــك يجــب أن تقتصــر علـى رعــايــا عــذا البـلــــد، ولا يـمكــن ان يــزاحـم هــذ، القـــوانيــن أي قــانــون أجنبــي مـهـمــا كــــان نــوعــه و السلطــة التــى اصــــد ر تــــــه .

وتوسيف القوانيان السياسياة عادة بانها اقليمية التطبيق كما ان تطبيقهما يكون عاديا ولا يكون على سبيل الاستثناء وبالنظار الى طبياها القوانيان السياسية و خصائصها، فانسه لايمكن مزاحمتها من طارف القوانيان الأجنبياة كما ذكارت، فهداي واجبالها التطبيات التطبيات كما ذكارت،

وعلى هذا الاسماس لا ينعض الدفيع بالنظام العام عنا الأن القوانين الأجنبية في هذه الحالية مستِبسيدة بصيورة تلقيائيينية .

 <sup>1</sup> ـ د ، علي علي سلسيمان = مذكرات في القانون الدولي الخاص الجيزائري ،ط 1984، ص93.

<sup>2 -</sup> NIBOYET= Cours de droit Int.privé, Ed , 1949 . P 490 .

## 2 ـ قــــانــون المــوقــم :

تجميع التشريعات مند القصدم على تطبيق قانون المصوقع على على العقدار و المنقول ، وهي قاعدة تقليدية يرجع عمدها السي الصدرسية الايطاليسة القصديمة !

ويقسد بقانون الموقع، القانون الذي يطبيق على الاحسوال المساول العينية (Les Statuts reel) ومعلوم ان عبده الاحسوال تشميل كيل الحقوق المينية الواقعة على عقار او منقول،كما تشميل

وقد نصب المادة 17 من القانون المدنى الجرائرى على انه ،يسرى على الموقدي على الموقدي الموقدي الموقدي الموقدي الموقدي الموقدي الموقدي المنتقول قانون الموقدي فيمنا يختص بالعقار ،ويسرى بالنسبة الى المنقول قانون المبون المهمة التى يسوجن فيمنا منذا المنقول وقت تحقيق السبب الذي تسرتب علينه كسبب او فقيد الحيازة ، أو الملكينة ،و الحقيوق العينية المنتقيد العينية ، المنتقيد العينية المنتقيد العينية ، المنتقيد العينية المنتقيد المنتقيد العينية المنتقيد العين المنتقيد المنت

ولقد بسرر بعض الفقائدا تطبياق قدانون الموقد على العقدار، بدانه يعتبدر جبز من اقليدم الدولة الذي تمارس عليده سياذتها. امدا الفقيده (بدارتان) فيبسرر تطبياق قدانون ألموقد على العقدار (1) بتدأميدن المعاملات (Ea Securite de Transaction)، ومعما كداندت الاعتبدارات، فالقدانون الأجنبي غير مختصص، واذا انصدم اختصاص القانون الأجنبي أيدر مختصص، واذا انصدم اختصاص القانون الأجنبي أيدر مختصى الدفيع بالنظرام العدام العدام،

<sup>☐ 1</sup> د على صادق هـشام = دروس في القانون الدولى الخاص ، ط 1986 ، ص 295.

<sup>1-</sup>راجع مذكرات في القانون الدولي الخاص الجزائري الدكتور على على سليمان المسادي المسادي المسادية على المسادية ال

<sup>2 -</sup> NIBOYET Cours de droit Int.privé, Ed 1949.P490.

ف الملكية تخضع لقدانون موقعها ، فاذا فرضنا ان الملكيسة توجد بالجزائر فالقدانون الجزائري هذو الذي يكون مختصا ويطبق تطبيقدا عدائي ا ، وهذا من الاسباب التي تودي الى عدم اختصاص القدانون الأجنبي ، وإذا انعسدم الاختصاص المعدمات معده فكسرة اللجدوء الى النظرام العدام . (1)

#### 

يــــلاحـــظ ان تطبيـــق قــانـون المحـــل عنـــا ليــس تطبيقــا لقـاعــــدة ( Lucus ) المتعلقــة بشكــل التصرفــات، وانـمــا يعلبـق قـــانـــون المحــل على الالتــزامـات غيـر التعـاقــديــة طبقــا لقـاعــدة أخـــــــرى مـــى قـــاعـــدة ( Lexloci delicta ) .

ويتقصيد بالالتزامات غير التعاقدية الالتزام الناشيء عن الفحسل النسار و الالتزام الناشيء عن الفحسل النسسافيين

ويـرى استـاذنا ألدكتور على على سليمان" ان المبرر الددى يجعــل تطبيت قانون المحل على الفعـل الفار سائعغا عمو مبدأ الشرعيـة فقـانون المحلل على الفعـل الفار سائعغا الفعلل او عـــدم فقـانون المحلل على المختص بتحديد مشروعية الفعلل او عــدم مشاروعيته بتحديد الجرائم ، اذ ان المساللة مساللة امن مدنى وتدخل في اقليميـة القانون ولدذلك استثنى تكييفهـــا مان قــانانون ولدذلك استثنى تكييفهــاا

1 - NIBOYET = Cours de deroit Int.privé , Ed 1949 . p490
 2 د . علي علي سليمان = المصرجيع السحابيق ، ص 88 .

.

و فسي هسدة الحسالسة اينفسا يظهر بسوفسوح عسدم اختصسام، لا ن القائدون الأجنبسي، ولا يسلجاً السي السدفع بالنظام العسسام، لا ن القائدون السواجب التطبيدي عندا هدو قائدون المحسل وليسس غيسسره مسن القسوانيسسين الأجنبييسية .

وقدد نصص المشرع الجدزائدرى على وجدوب تطبيد قداندون المحل أصدل أصدلا لقانون وقدوع الفعيل الفدان واستثنندون قد قد المحدان القدائد المحدان المحدان المحدان المحدان المحدل القداندون المحدل على مشروعية الفعدل في الحكم على مشروعية الفعدل مدع قداندون محدل وقدوعده، وذلك في المدادة 20 من القداندون محدل وقدوعده، وذلك في المدادة 20 من القداندون مددات المحدد المح

# 4 - تـــانــون ارادة المتـهـاقــديــن : La loi de l'autanomie)

القداعدة، انده يسسرى على التدسرفدات القداندونيد. التى يبسرمونها الأفسراد القداندون الذى تختاره ارادتهم، ويشتسرط الأفسرا الأفسراد القداندون أجنبيني معين انتتوافر ملية مابيسن العقد او المتفداقدين وبين القدانون المختدار، المنعداقدين وبين القدانون المختدار، الانده من غير المعقول ان يختدار المتعاقد ان لحكم عقدهما قداندون الا ملية لده مدالمقدا بمما، والا افترض فيهم، الغدين نحسو القداندون القداندون .

وعليه فالقدانون المختص أصلاءهمو قدانون الارادة،وليس قداندون آخدر، وليس قداندون آخدر، ولذك، أخدر، ولذك الدالدون كذلك،

راجسع = مولف الدكتور على على سلبيمان ، المرجمع السابق ص 106 .

2 ـ عـز الديـن عبـد اللـه = القـانـون الدولي الخـاص، حـ 2 ، ط 1977، ص 390

لأن القدانسون الدواجسب التطبيسة هدو القدانون الدفى اختدارته ا ر ا د ة المتعداقد ديدن، بشدرط تدوفسر صلحة تبدر عددا الاختيار كما ذكرت،

### 5 ـ قـــــو انيـــن اللجــراءات : Les lois de procedure

لقصد اعتصاد خضموع قصوانيسن الاجسراءات الى قانون القاضى السذى يسرفه التوانيسن تتغللسق يسرفه القوانيسن تتغللسق بتنظميم مرفق القضاء ككسسل، ولقد اخصما القانون المسدنى المصرى و كذا إلفرنسي و النول المربية التى حذت حذومه السسى قصانون القصانون القانون المسدنى .

امـــا المــشــرع الـجــزائــرى ، فقــد . أغـــــــفــل النـــص عليــمـــا ،

و يسمرى استداذندا "الدكتور على على سليمان "،انه ينبيغي تطبيد سمت قدانون القداضي عليها بالجزائد .

ومصا سبق يتضح لنا انبه كلمنا اتضنج وجنوب تطبيبق قدانون معير سنواء كان هذا القسندان المنون سياستياه قدانون المنوقسيع او قدانون المحان القدانون البذى تختار، ارادة المتعساقيدين، وغيره من القنوانين الاخترى النواجبة التطبيبين، فنان البدفينع وغينان العنام العنام الايعمال بنه فني مثال هنذه الحالات للثالث لشبيبين الاختصاص مستبقاالين قدانون معيناتان واجلب التناطبيات والحنان التناطبيات واجلب الانتاطبيات والحنان الاختمان المناطبيات والحنان التناطبيات والمنالة والتناطبيات والمنالة والتنالين التناطبينات والمنالة والتنالة والتنالين التنالين المنالة والتنالين والمنالة والتنالين والمنالة والتنالين والمنالة والتنالين والمنالة والتنالين والمنالة والتنالين والمنالة والتنالة والتنالين والمنالة والتنالين والمنالة والتنالة والتنالين والمنالة والتنالة والتنالة

<sup>2</sup> ـ على على سلبيمان = مذكرات في القانون الدولى الخاص الجزائرى ،ط 1984 ص 93

المطلب الشاني / أن يكبون القدانون الأجنبي المسراد تطبيقه عدد عدد عدد المسراد تطبيقه يتعدارض في حكمته منع مقتضيات النظام العدد السام لحدولة القام

" Les exigences de l'ordre public "

<u>ست ...دع ...</u>ى الامتنساع عـن تطبيـن القـانون الأجنبيي المختـــم فسي دولسية القياضيي ، ان يشعببارض فسي حكمينية منتع مقتبضي منا مقتضيات النظيام العالم ليدولية القالة الناسي (1) ويعبر عن هنذا الشرط"بعدم التكافئ القانوني I N S U F F I S AN C E "o'équivalence juridique ) و قـــد كــانــت هـنــاك محــاولات لتـحــديـــ عـــذ، المقتضيات مسجوقيا عن طريق تقسيم القوانيس ،الـــــ قــوانيــن مـتـعـلـقــة بـالنـظــام العــام ، وقــوانيــن غـيــر مـتـعـلـقــ بالنظام العبام، خسوف من تحبير القائسي لارائسه و سيسول الشخصينة مستغللا بلذلك سلطتنه التقديرينة ، وقلد رأينساان كــل هــذه المحـاولات كـان مصيـرهـا الفشــل، لـعـدم ثبـات مقتضيات النظـــام العـــام، فـالامـر يتطلب كما يقول الفقيه (نببوايــه) Plongent dans les profondeur de la vie social de chaque Pats " 

<sup>1-</sup>NIBOYET = Cours de droit Int.privé ;ED 1949,P 491.

<sup>2 -</sup> JACKS MAURY = l'évication de loi normalement compétente:l'ordre public et la fraude à la loi Ed 1952 , P 121

والصدي استقصر عليصه الفقصه و القضاء حصاليا ، هصورية التصمقت معيات النظام المسام ، همي تلك الاسمس الجوهرية التصميع معيان في وقعت معيان معيان محيان مجتمعات الكيان مجتمعات المكان و السرمان، فعلامي وسيده الاسمس تختلف باختالاف المكان و السرمان، فعلاميا سبيال المثال قصد تعتبر بعض الدول الرواج عندها نظاميا مدنيا بينما التعتبره بعض الدول الاخرى نظامان

وقـــد يكــون التطليبق جـائـرا فــي دولــة ومحظــورا في دولــة أخــرى النظـام العــام أخــرى الــ تمــس النظـام العـــام فــي دولـــة أو فــي دولــة أو فــي أخـــرى .

ومسرجع ذلك كلسه كما اسلفت السي اختسلاف مقتضي التواحدة النظلمام العسمام العسمام من دولسة الاخسري وفسي الدولة السواحدة (2) من زمان الي زمسان Spatiale ) ولا يكتفسي جسانب من الفقسه بتسوافسر احد مقتضيات النظلمام العسمام في دولسة القائمي لكسي يستبعد تطبيسن الفلام العسام العناص الاخسام العناص المختسص المختسم العام وذلك بتحليله للسبواقسع قبيل المختسم النظام العام وذلك بتحليله للسبواقسع

<sup>1</sup> ـ عسر البدين عبيد اللبية = القدانون البدوليي الخياص، ج. 2، ط 1977 ،ص 336 .

<sup>2 -</sup> NIBOYET = cours de droit Int.privé , Ed-1949 , P 491 .

الاجتمــاعـي والاقتصـادي و السـيـاسـي للمجتمــع الــذي صــدر فــي ظلــه مــذا القــانــون ، فيـقــوم بــاجــراء مـــو ازنــة بيــن قـانـــونــه و القــانــون الــواجــب التطبيـــتن ، مــن حيــث تـــابـــه نـمـط الحـيـــاة الاجتماعية و الاقـــمــاديــة ، وهــذا مــايـعبــر عنــه بــتحليـــــل )

Dianostique l'exigence de l'ordre (1) مقــنميـات النظــام العــام (1) عــام وعــن طــريــق اجـــراء القــانمي هــذا التحليــل ،فــانــه قــد يــمــــدل عــن وعــن طــريــق اجـــراء القــانـون الاجـنبــي الــواجــب التطبيــق أو علـــــى الـــقـــد يــــــــدل مـــن فــــــــرص استبـعـــــاده .

و المسلاحينا على هذا الرأي الفقدي، أنه من النهاحية النظرية تبدو فكرته مقبولة الى حددما ، نظرا لكونها تدفيع القياضي الى البحث والاجتماد أكثر ر ، خاصة وأن فكرة النظرام الى البحث والاجتماد أكثر ر ، خاصة وأن فكرة النظرام المسام يصعب ضبطما و فهمما البسمولة . النظران تجسيد هذه الفكرة في الواقع العملي أصر صعب المنال، ذلك أن القاضى بالنظر الى وظيفته وحدود المنال، ذلك أن القاضى بالنظر الى وظيفته وحدول اختمامات وامكانيات الايستطيع القيرام بذلك فمسالية بحدث المجتماع الإجنبي وتحليما فلسروف فما السياسية و الاقتمادية و الاجتماعية ، لاستخلاص نما السياسة أفكار المجتماع الإجنبي مع الافكار السائدة في

.

<sup>1 -</sup> NIEOYET = Cours de droit Int. privé , Ed 1949 , P450. 2 ـ انظر في هذا المعنى ، د فواد عبد المنعم رياض= الوسيط في لا النون الدولـــى 189 .

تمتبللر مسلأللة بالغلة التمقيللايململب على القاهل التحبيدي لهينياء فيكتبل مسا يستطيبع القياضيي القيبام بسيه مصو فيمسم الافكسار السيائينية فيني منجت منفسيه ،فساذا رأى القانيون الاجتنبسسي النسواجسب التعلييان متعدارضا مقتماءفانيه يتعب عليـــــه استبعـــاده وابــدالـــه بقـانون آخــر،دون أن يحاول تحليسل المجشمسم الاجنبسس أو اجسيراء دراسسة لسنه ليقبح فــــى النهـايـة باستبعــاد القـانون الاجنبـي أو عـدم استبعاده <u>غتاليك مسيدالينية تفييون اختميدامينيي</u> ومسا يتمكنن قسولسيه منسا مبيو أن فكسرة النظهاء العساء ـا وصفـهــــا البـمـــف ( لا يـمـكـن تحــديـــدهـــا الا فــي أمــــ معينينية وفيي جيريل معينين ) . (١) النظييام العبيام للقياضيين البيذي يقبيبدره وقيت المندازمية (2) Au moment du litige) وتقــديــر القــاضــي تــوافــرمقتضـيات النظــــام العــــام مـــام مـــو مسالــة قـانـونـة تخفــ لــرقــاــة محكم....ة النقيية (3)

1 ـ د معتبر البدين عبيد اللبه = القنانون الدبولتي الخناص، ج 2 ، ما 1977 ، ص/ء ي

2- MOHAND ISSAD = Droit International privé,Ed 1980,P 195.

وقيد اكندت منجنكية النبقيض الفرنسيية في عذا المعنني في احدى حياتها العامة بمنداسية الحدي احيامه المنظيام العنام طليبالية قانهونية المناها العنام طليبالية قانهونية المناها العنام طليبالية النهونية المناها العنام طليبالية النهونية المناها العنام طليبالية النهونية المناها العنام طليبالية النهونية المناها العنام العنام العنام العنام العنام المناها العنام العنا

4...L'ordre public c'est une question de deroit)

انظــــر ذلــك فـــــ :

MALAURIE (PH) #L'ordre public et le contrat ED 1953.REIMS-URSS.P113

اذا اتضـــح للقــاغــي أن القــانــون الاجنبـي الــذي عينتـــه قــاعدة التنــازع الــوطنيــة يـصـطــدم فــي حكمــه مـــح مفهــوم النظام العـام السـائــد فــي دولتـــه تعيــان عليــه استبعـــاده عن مــيـــدان التـطبيـــق واحـــلال قــانــون آخـــر مكــانـــه .

غير أن السروال الدي يطرح عندا، هو في ايرة لحظروة يجرب أن يتقرر ما اذا كران عذا التصرادم صوجودا بيرن القاندون الوطندي و القاندون الاجنبي المحيرين بواسطية قراعدود المحيرين بواسطية قراعدود الاسندية الاسنديدة .

أن التصافي وربعا الموجود اليوم ربعا كان فيدر موجود في المستقبال، فما العدمال؟
المانسي وربعا الايوجود في المستقبال، فما العدمال؟
أن الرد على ذلك سمال بسيط: فالعبارة باللحظامة التابي يطلب فيما من القاضي الفصل في النزاع الاوقات نشاوء المالاتية موضوع النزاع، وبعبارة أخرى، العبارة بماءو مقارر في قانون القاضي وقت صدور الحكم الا وقات نشاوء العالقة مدون القاضي وقات صدور الحكم الا وقات نشاوء العالقة مدون النابي وقات المالية المالية العالمانية والعالمانية مدون المالية المالية العالمانية والمالية المالية ال

و الصواقصع عصو أن عصفه المصصالصة ( مصطالصة حصاليصة النظام العصام تعتبصر فلي نجايات الاعميانة ، و قصد لفتات التباه الفقاصلة

<sup>1</sup> ـ د . علي علي سلميمان = المسرجسع السابسق، ص 153 .

السزمدان و المكسان ،

و القيضياء اليميا كشيرا، نظيرا لكونميا تضع حيدا فياصيلا بين المفميوم السابيق للنظيام العام و المفميوم الجيديد لينه ، خياصية وأن مفموم النظيام المام في تفيير

ف اذا القينا القينا القياسا القلال المقارن المقارن المقارن المسام السلام المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم القلام المسلم المسلم المسلم القلام المسلم القلام المسلم المسل

ويمكن استقداء امشلة من القضداء الفرنسي لتوضيده مدى التغيد النفرسي لتوضيدان التغيد النفريسي التغيد التغيد التغيد التغيد التغيد القدانون الاجنبي بالسم القضداء الفرنسي يستبعد تطبيد الظيلاق القانون الاجنبي بالسم النظدام الدام متى كدان يبيد الطلاق الدذي غيد ل محدرمد!

وحسبيدهيا منع طبيته للنظائ العنام العنام الندى ينتفينن حسنتيب

أو سسى كــان يسببين رئىسى دعنسوى اشبات النسبب لللولاد

<sup>1-</sup> LERBOURS - PIGEONIERE = droit Int. privé 1978 . P UNI

<sup>2</sup> ـ د . جدابسر جداد عبد الرحمن = شدازع القوانين ، ط 1969 ، ص 568 .

غيـــر الشــرعـيـيــن ، وقـــد ظـلــت هـــذه الــدعــــوى محنوعــــــة في فـــرنـســا حـتـى سـنـــــة 1912 . (1)

و قبيل سنية 1923 كان القانيون الفيرنسي يشترط للمحيدة التبني أن يكون النزوجان المتبنيان قد بلغا من السيدين من الانجياب . . ولما صدر في سنة 1923 فيانيون يبيي التبني حتى لمن الانجياب . . ولما صدر في سنة 1923 قيانيون يبيح التبني حتى لمن الميبلغوا هذا السين وطعين أمام محكمية باريسس في تبن حميل في الخارج قبيل محدور هذا القيانون باعتباره مخالفا للنظام العيام ، الان المتبنيين كيانيا شيابين، قضيت المحكمية برفيض الطعين باعتبار أن مثيل محذا التبني قيد أصبيح غيير مخالفا للنظيام الماماء . (2)

<sup>1-</sup> JACKS- MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente :l'ordre public à la faude à la loi ed : 1952 . P. 48 .

<sup>2</sup> ـ د ، علي علي سليمان = المشرجاع السابق، ص 153 .

<sup>3 -</sup> MIGUEL DE ANGUILO RODRIGUEZ = Revue CRT de D.I. N° 3 , 1972 . P 37.7 أنظير المادة 344 مين القانيون المدنى الفرنسيي الصادر في سنية 1923،والتي احليت محييل المادة 343 مين القانيون السيابيق .

و نف التخبيب وعرفت أنطم التخبيب والاحساوال

فمشييل عبيدم جبيواز انحبيلال البيرابطيية السيزوج كـــان مـتــأمـــلا فــى اسبــانـيـــا بـمقتـفـــى التـــريــــــ الجمه صوري فيي مدادة الطبيلاق ، فكسان ينظير الى انحسيلال رابط ...ة السزوجي ...ة علسي أنسب مسداس بالنظيمام العدام الاسبانيييي مصا يجيليز اللفليع بالنظليام العصام عنالدما يتعلبا الا الا الم

غييسر أن مستذا القسانسون قسد شغييسسر بتعسيد صيبيسي قـــانـــون 7 جـــويـليـــــــة 1981، الــــذي أبــــــاح الطـــــــــ ف\_أصب\_\_\_ عير مخال فالسام السام السام .

و في بلجيكا كان الطالق محظيورا يتمليون بالنظ العام العام وعند ما مسدر قارات و العام و عند المالة عليه المالة عليه المالة عليه المالة 1961، أبـــاحــــه وأصبـــــح غيـــــر مخـــــالـــــا للنظام المالي ال

وأخبيسرا القدانون الايطسالسي المسادر في أول دسمبسر 1970 و المتصليق بالطبالق، فقيد فيسر هنذا القانون الكشياس من المفاهيم التي كان ينظر اليما على انما من النظرام المن النظرام المن النظرام العلم العلم المن النظرام العلم ا

PIGEONNIRE = Droit International privé.ED 1978.P 498 1 - LERBOUS -

<sup>2 -</sup> MIGUEL DE ANGELO RODREGUEZ : Revue critique de droit International privé N° 3 , ANNEE 1978. P 498

ليــــس فقـــط المفهــوم القــديــم للنظــام العــام الــذي كـــــــان لا يبيـــح حــل رابطــة الــزوجـيــة فحســب ورادعـا أبـنسا فبـــــا يتعلــق بشـرعـيـة الاطفـــال الطبيعييــن بعـد الانـفمــال البـــات. الــدي يـقـــع بيــن والــديهـمــــا ، أ

و مصل سبق يتضح لنا أن نظمرية حالية النظمام العملام

The second of t

وعليب فالعبيرة عنسد البدفيع بالنظام العام عمي باللحظيمة التي يطلب فيما من القافي الفمال في النبزاع ، لاوقت نشببوء العبلاقية متوضوع النببيبيزاع ،

و يـوكـد فـي هـذا المـد الاستـاذ ( JACKS MAURY ) أنـه اذاكـان الوضع يتعلق بالدفاع عن مفائيـم اساسيـة للقانـوي الــوطنــي، فاننا الا يمكن أن نفهـم كيف يجوز للقاضـي أن ينـسـك بـفنـــرم سـابـق للنظـام العـام ،كان قـد تـم تـركـه أو التخلـي عتـه مـــن شنطرف قـانونـه الوطفـي ولايـتعمــل ، المفعـرم السـارى أو الحـالـــــى للنظــــام العــام عنــد شمـلـــه فـي النبــــراع (2)

<sup>1 -</sup>MIGUELDE ANGUELO FOOR EUEZ = Revue critique de droit Int. privé. N° 3 , 1972 . P 372 .

<sup>2 -</sup> S'il s'agit de défendre des conceptions fondamentales de droit national on ne comprendrait pas que le juge puisse le faire pour des conceptions déje abondonnées par son propre droit et on comprendrait mal, par contre qu'il ne le fasse pas pour celles qui y sont acceptées au moment même ou il doit décider ( MAURY L'éviction de la loi normalement compétente: l'ordipublic International et la faude à la loi . Ed 1952 , P 122 .

فالاستــانَّ جـاك مـورى يستنكـر فـي تـاؤلــه هـذا عـودة القافـي . للمفهـوم التقليــدي للنظــام العــام العــام الـذي تفيـر مفهــومـــه عنــد النطــق بالحـكـم .

أمـــا الاستـــاذ باديلـــى (E A D I L I) فيعبــر عن رأيــه فــــي مســألــة حـاليــة أو معـاعـرة النظـــام الـعــام بـــولــه (لننــسى قليــلا النظـــام العـام التقليــدي، فالقاضي بمغته عفــوا فـــي المجتمــع، بجـب عليــه أن يــأخــذ بعيــن الاعتبـار النظــــام العـــام العـــام الحـــام الحـــام الحــديــد المــارى وقــت النملــق بـالحـكــم .

و مصنصى الاستداد (باديلسى) قدائد لا يجب أن ندافسد و مصنصى الاستداد (باديلسى) قدائد لا يجب أن ندافسة بعديد الاعتبار مفحدوم النظرام الحدام العدام الا تكدرون الاعنبد وجدروده .

ويـــرى كـــل مـــن الاسـتــاتــنة (ROUBIER-NIBOYET.MM,GEVALDA et

المحمود المحم

ونجد القانون السويسرى يسسرح نبي عنه المسالية (مسالية حلاية أو معاصرة النظام العدام ) في المادة الثانيسية

<sup>1-</sup> MIGUEL DE ANGUELO RODREGBEZ- Revue critique de droit Int. privé N° 3 1972 . P 372 .

مسن الباب الافير بأن واعدد القانون المدني المؤسسة على النظرام العدام العدام تدخيل حييز التدليبيق أو تصبيح فورية التطبيق على كدافة السوق التي ينسم القانون على أنشدائه المدنيي و تطبيقا السابق البذلك لا يجوز تطبيق قواعدد القانون المدنيي السابق التي أصبحت مغاييرة لمفضوم النظام العام الجديدا و نغسس الموقف اتخده القضاء المقدارن تجاء حدالية النظام العام العدام العدام أمموو يأخذ بالحيل المتمشيل في تطبيق النظام العام العدام العدام و يتجلب مدون أي اعتبار لمفموم النظام العام العدام المدابية النظام العدام و يتجلب عدادر في سنة 1936، و قدد جداء في حيثيداته لمكدان (بدروكسيل) المدادر في سنة 1936، و قدد جداء في حيثيد حسب المكدان ما العلى : (حيث أن دفموم النظام العدام الاستغيار حسب المكدان المناب المدارية المناب المناب النزمان ) .

و كذلك مجموعة النصوص التي سنت في البيلاد منيييد الحصوب المالمية الاوليين ، قد ظمير فيما عجيز و نقيص العجيد مسايرتميا أو مواكبتميا للتبطيور الملحيوظ العقيدة في بلجيكينا ، وبالتالين أصبحت منذ النميوس العقيرة للله القياضي البلجيكين في عيدة مجيالات ، من شيانميا

<sup>1 -</sup> DATIFFOL = Proit International privé, Ed 1981. P 412 .

<sup>2 -</sup> MIGUEL DE ANGUELO RODRIGUEZ = Revue crétique de droit Int privé, N°3, 1972, P372.

بـتـنـمـيــــة الاقـتـمــــاد الـوطنــي و من ذلــك علــي سبيـــل المـثــ Attendu que la notion de l'ordre public varie non seulement dans .

Attendu que la notion de l'ordre public varie non seulement dans .

1'espace mais amssi dans le temps , qu'en Belgique elle a évolué de manière notable sous la pression des évenement be more prescriptions d'une portée analogue (à la joint resolution dont l'application était en cause laicitées dans la pays depuis la guerre empâchement. (Cluases-Or ou de clauses valour-or ou ) (شـرط الـدفـع بـالـنعـب) l'annulation rétroactive .) لسلاتفساقيات التي مقدت بطريقسة أو بكييفيسة تخداليف أحداني

" Attendu que la notion de l'ordre public varie non seulement dans . était en cause "dic'tées dans le pays depuis la guerre empêchement, le juge Belge d'admettre que la prohibition de la clauses-or ou de cluases valeurou l'annulation rétroactive en tout ou en partie des conventions qui avaient été l'également formées sont actuellement en opposition avec cette notion  $\pm$ 

ر فـی ذلـك: đe droit Int.privé . MIGUEL DE ANGELO RODRIGUEZ = Revue Critique N° 3 , Année 1972 . P 376 .

LEREOURS المسرجع السابق، ص 502. انظبر في هندا المتمنيي كمتذلبك ، و همكندا نصلاحظ ، أنه يتحديه على القائمي عند أعمداله الدفيع بالنظرة العدام العدام في مواجمية قدانون أجنيدي واجب التطبيدي أن يفضع غي اعتبداره مسدألة حاليدية مفهوم النظرام العرام العرام السائد وقدت المصدار الحكرية لاوقدت نشدوء المنازعية (1)، كشرط لا ستبعدان القاندون الاجنبي باسام النظرام العدام العدام ، و شنذا تحاشيدا معطبيعا النظران .

1- MOHAND - ISSAD = Le jugement étranger devant le juge de l'exequeteur de la revision au contrôle Ed. 1968 . P 129 .

-راجـع BATIFFOL= المصرجـع السـابــق، ص 412.

طبيعية الدفيع بالنظام العيام العيام في مجال العلاقات الدوليييية الخييام الخييام

بــعـــد أن عــرضنــا صفـنــوم النظـــام العــام وشـروط أعـمــالــه، يحــدر بنـا أن نـوضـح طبيعتـه فـي مجـال العـالاقـات الــدوليـــة الخـــاب

لقسد اختلف الشرار) حسول تحسديد طبيعسة الدنسسع بالنظسدام العسام ،هسل عسو يعتبسر تطبيقا لمسبددا أصلسي لقواعسد القانسون السدولسي الخساص أو أنسه مجسرد استثناء ؟ :

ان الاجابية على هدا السوال تحتير بالغة الاهمية ، مين حيث تحديد نطاق النظام العام رتفسير، فالقول بيان النظام العام العام وتفسير، فالقانون الدولي النظام العام الخاص، يكون معناه التوسع في التمسك بالدفع بالنظام العام العام ويصبح الاصل أو القاعدة هو عدم تطبيق القانون الاجنبي الواجب التطبيق أو المعين بواسطة قاعدة الاسناد ، بحجمة مخالفت للنظام العام في دولية القاضية القاضية .

A second

<sup>1</sup> ـ د - جدابسر جداد عبيد الترجيمين = تيندازع القيوانيين ،ط 1969 ، ص 458 .

<sup>2</sup> ـ د . حسسن المسداوى = تنازع القوانيين و احتكامت في القانبون الدولييين و احتكامت في القانبون الدولييين على 112 . الخاص العراقيي ،ط 1972 ، ص 112 .

لقصد اختليف الفقماء حيول طبيعها النظالة العصام و عندا الاختلاف تعبود جينوره اللي عمسد مدرسية الاحتوال الايطاليسية اذ كان الفقي التقليدي يستخدوم العسام العسام العسام العسام العسام العسام العسام العسام العسام المالات و قاعدة عاميات قيواعد فاتخد من فكرة النظام العام الساسا لميان اختصاص القانون اختصاصا اقليميا، الاستاد و مبررا لجعلل اختصاص القانون اختصاصا اقليميا، فتكون قواعد النظام العام كتلك التي تتعلق بالاموال أو الجيرائيم ، تعطى الاختصاص القانون الاقليميي، و ماليمان الغلام المعام العام المعام الختصاص القانون الاقليميا، و ماليمان الفقية المعام العام العام المعام العام العام الله النقيد، اذ عدد النظام العام العام العام المالية النقيد الذات النظام العام العام المعام المعام العام العام المالية النظام العام العام العام الدول بالاضاف النقية النقية النظام العام العام الدول بالاضافية النقية اللهنام الوال النقيدة الاسناد الدي

ويبدو أن الفقده المعاصر قدد تنبده اللي خطرورة هدذا الحوضع و غير نظرت المعام لطبيع النظرام العدام ، فاصبح الموضع و غير نظرت ولي للطبيع المنظر اليده على أنه يلعم ورا استثنائي الميلج أ اليده الاغرام النائم على الاسرورة التي تتطلبها المحافظة المحافظة على الاسرورة التي تتطلبها المحافظة ال

<sup>1</sup> ـ د ، حسسن المداوى = المسرجم السابسق، ص 112 .

<sup>2</sup> ـ د ، ممسدوح عبد الكريم حافظ = القانون الدولي الخاص العراقييي . 332 . ط 1977 ، ص 332 .

الجـوهــريـــة و الاخـــلاقيــــة و الاجــــمــاعيــــة و الاقــــمــاديـــة الـــــ ينهمين عليها كيان مجتمع القسافي

فق<u>اء ...دة</u> الاسنياد اذا أعلى تعلى سبيال المشي الاختصاص فيي السزواج البي قيانيون الجنسيسية ، وكسان قيانيس الجنسي ... المخت ص يتضم ن حكم ... ا يمن ع بمقتض اه السرواج بيسن السسبود و البيسسيض،وارادا السبروجسسان الشمسيك بسب لبط ....لان السزواج فسان النظ ....ام العسسام ينحسنض هندا كصمسام أمـــان لـــدفـــع الخـطــــر الـــذي يـمـــدد كـيـــــان الـــدولـــــــر الاجت مساعسي و الحضداري مسن جسراء تطبيست عسدًا الحكسم أو مسدًا النصص في القانسون الاجتنب سي الذي اشارت بتطبيقه قاعسدة الاستنسبهاد فيلمسد عسدم تطبيب سق القانسون الاجتباسي منسا علسسي بيـــل الاستثنــاء، وبمقـدار تعـارضــه مــع النظــاء العــــام لـــدولـــة القــاضـــي ، الــذي يـمـنــــــع العـمـــــل بــالـحـكـــــــ القــائــم علـى التفـرقــة العنصـريــة التي أسـاسـهــا عنــا اللـــون، وفيـمــا عــدا ذلــك تبقـى قـاعـدة الاسنــدا ذاتها و الاختصاص في الرواج الي قدانيون الجنسية (3) وعلي ... ، فالنظ ام الع ... ام يجب الا يحب دد بصورة مباشب رة و أو بصفية تلقائية ،فالعمال بسذلك يسودي السي جميودي فـــي العـــلاقــات الــدولـيـــة الخــاصـة مما يـنـتــــج عـنــــه بـطـبيـعـــــ ك الحـــال انكمـاش فـي التـجــارة الــدوليــة وبالتـالــي يـضر بـالتـعــــــاون

<sup>1-</sup>MERCIR (PURE) = Conflit de civilisation et droit Int privé, 💆 P 108 Ed 1972 ,

<sup>2</sup>\_ د . ممدوح عبد الكريدم حدافسظ = المسرجسع السابسق ، ص 332 .

المسدوليسي بنصفيسة عسامسة ،فيعسدم الالتنفسات التي عسدة الحقيقية أو تجاهلها في مجال العلاقات الدولية الخاصية ، الاسيك أنـــه يــودى الــى مجـافـاة الـواقـــع أو انكـــاره تـمـامــا،فــــدور النظـــام العــــام لايــريــــد فــى حقيقتـــه وطبيـمـــــد عـــن كــونـــه مـجــرد صـمــام أمــان ( SOUPAPE DE SECURITE )مـــذه الفـكــرة التيى اقترحما الفقييية الالمانيي (فيايمر) ( شم ط ورها الفقيم ( ZITLMAN ) الذي قال بان فكسرة النظبام العلمام عبسارة على شرط تحفظى ( CLAUSE DE RESERVE ) لانه التقلف فلي وجله القاندون الاجنبي النواجيب التطبيلي و تحــافط على المفاعيسم القانونية و الاخلاقية الاساسياسية لقانبون القداضي، وفي هذا المعنيين يصيف الاستبياد الالمانيي ( RAPE ) حصد النظام العصام الدذي ينجسب الوقدوف عندده بق ولسه " في الباب الدي يسؤدي اللي الخسسارج هنالك مسزلاج نغلق المرورة ، (2)

يتضعصح لندا ممدا سبق أن النظمام العصام يبرز عند الضرورة فقد ط أي ضرورة المحافظة على الاسسس الجوهرية و الحضارية التي يقدوم عليها كيان مجتمع القاضي .

أما اذا انحسرف عسن هـ به الـ وظيف ـ ق بالغت المحاكسيم

<sup>1 -&</sup>quot;A la porte qui conduit à l'étranger, dit RAAPE" il ya le verrou qui,en 

cas de necessaite on la ferme ".

revue critique de droit International privé N° 1 année 1954 . P 6 . في . par JACR 3 MAURY .

ويصب وسلي م كيد وانتقدام ضد القدانيون الاجنبي الواجب التطبيدة ، وذلك خوفدا من عنذا الانحسراف عن وظيفت ولايفت الاساسيدة فدان الفقد المن عدال الانحساسيدة فدان الفقد المعداصدريوكد على البداع الحكودي و المنطق الدي يمليد العقد لو ضرورة التعداون الديكون فدالتمسك بالدفع النظيمام العدام يجب أن يكسون فدالتحسون السباب جوهرية فيكون تطبيقيه مبنيا على المنطيق و المملحة و الحاجة ، فداذا كدان النظيمام الهنام العدام قد نظيما اليماد أسلبي في القسرن التاسيع عشير لظيروف واسباب تعدد قدائمة في وقتندا الحاضر واصبحت معظمهم الدول المتحفدة المدام العدام الحكمية و المنظيم الدان النظيما العدام العدام المنطيق في وقتندا الحاضر واصبحت معظمهم الدول المتحفدة الان تنظيم الى النظيمام العدام العدام العدام العدام المنطبق و فدرورة ميراءاة المصلحة العدام المدام المدام المدام المدام العدام العدام المدام العدام المدام المدام العدام العدام العدام المدام العدام المدام العدام المدام ال

و خــــلاصـــة القــول مــي، أن الــدفــــع بـالنظـــــاء العـــــــاء ليـــــاء العــــــاء العـــــاء اليــــاء اليــــاء الــدولـــي المــــاء الــدولـــي الخــاص واعــدافـــــه وغــرورة قــــام العـــلاقــات الــدولــــة الخــاصـــة وذلــك من أجــــل الــدول وتحـقـــاء العـــلاقــات الــدولـــــة الخــاصـــة وذلــك من أجــــل الــدول وتحـقـــاء المــدول المختلفـــــة

1 ـ د ، محمدوح عبد الكريم حافيظ = المعرجمة السابق ، ص 333 .

2 ـ د . انسور العسمسروسسى = التعليق على نبصبوص القائون المدنى المعسدل بمذاهب الفقاء واحكام القضاء الحديسة ،

ط ، 1978 ، ص 100 .

انــــــــــاي	الث	ـــــاب		الي
	====:	===###===	========	===

۴	.1	ــام العــ	بـــالنىظ	٤	الــــد فـــــد	ــــــار ا	اث
			========	=========	=========		==

EFFETS DE L'EXCEPION DE L'ORDRE PUBLIC

العــــاء	نـ ظـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	للسدفسسع بساا	العــامــة	الأنسسار	الفــــــــــن : الأول :
-----------	-----------------------------------------	---------------	------------	----------	--------------------------

المبحث الأول = التميير نبين انشهاء الحقهوق وأشارها.

المبحث الشاني = مسدى أشمر الشظام المجام الأجنبيي في دولة القاضييي المستحدد المستحد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحد المستحدد ا

المطلب الأول / حـــالــة استثناء النظاماء العاماء العاماء

المطلب الشاني = حالة النص صراحة في الاتفاقيدة على عدم استبعاد القانون الاجنبي على عدم استبعاد القانون الاجنبي من طرف القاضي الوطني ولوكانهذا القانون يتعارض مع مفهوم النظام

المطلب الشالث = حالة سكوت الاتفاقية أو المعاهدة عن النص على اعمال الدفع بالنظام العام ضد القانون الاجنبي الدي العام ضد القانون الاجنبي الاتفاقية تشير به قاعدة الاسناد في الاتفاقية اذا ما تعارضت احكام هذه الاتفاقية مع النظام العام لدولة القاضي .

المطلب البرابع = حالة النص في الاتفاقية على حالات
محددة يحق فيها للقاضى في الدول
المتعاقدة اعمال الدفع بالنظبام
العبيبات

المبحث السرابع: أثسر تنفيذ الاحكام الأجنبية على النظام العبحان .

الخـــــلامــــــة / \_\_\_\_\_ام حقيقــــة الــدفــــع بالنظــــــــــــام .

لقصد عصرضنا في البداب الاول نشاة فكندة النظام العام وتطورها عبدر المدارس الفقعيدة المختلفة ، ورأينا المحاولات الفقعيدة المختلفة ، ورأينا المحاولات الفقعيدا التي بدلست في سبيدل تعريفها بقعد تحديد مفمونه هدا و التي بدلست في سبيدل تعريفها بقعد تحديد مفمونه هدا و التي حالت دون الوصول التي تعريف موحد و متفد تليد علي ، ورأينا السروط اعمال الدفيع بالنظام العام ، وقلنا الما أنه لكني يتسنى للقاضي اعمال الدفيع بالنظام العام العام في مواجعة قدانون أجنبي محيدن ، يجب توافير شروط معيندي مواجعة أن يكنون القانون الاجنبي واجب التطبيق قدانونا ، بمعند أن يكنون القانون اللجنبي واجب التطبيق قدانونا ، بمعند وأن يكنون القانون الاجنبي المدراد تطبيقتم يتعارض في حكما وأن يكنون القانون الاجنبي المدراد تطبيقتم يتعارض في حكما مع مقتضيات النظام العام العالم العالمة القانون المخالفة القالما العام المداه حالية .

وأشــرنــا الـى طبيعــة الـدفـع بالنظـام العـام وبينـاأن الدفع بالنظـام العام ليسم مبذا أصليـا أو قــاعـدة قـانـونيـة عــاصـة مقــررة فــي قـانـــون القـاضـي ، بمل عمـو صجـرد استشنـاء يلجـا اليــه القاضي عندمــــا يـرى أن القـانـون الاجنبي المراد تطبيقــه يـتعـارض فـي حـكمه مـــــع الاس\_\_\_\_س الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو السديني الساديني أو السديني أو السديني الماء الماء

ونعب رض الأن نبي هذا البياب الشاني الاشتان السدفيع بالنظام

الفسيل الأول / الاشيار العامة للنظام العامة الع "Les Effets Generaux de l'ordre Public".

اذا تحصيان للقالي بعد فحصيا للقدانون الاجنبي السيادي السيارت بتطبيقيه قاعدة الاستساد،أنيه يتنافيي مع المبادي الاساسية أو الجوهرية التي ينهي على عليه الكيان مجتمعيه فياني، يتعين عليه استبعداده من ميدان التطبيق، فما هيو الاثير الذي يترتب على عنذا الاستبعداد ؟

أن الاثير المام الذي يترتب على أعمال الدفع بالنظام العام العام العام العام العام النظام العام النظام العام العام النظام العام العام النظام العام النظام العام النفام ا

( Effet negatif de l'oredre Public) (1) السلب عن للنظ الم العسام العسام

ويتحقيق الاثر السلبي للنظيام العيام في سورة ميااذا أكتفييي القياضي باستيمياد القيانيون الاجنبيي دون أن يحسيل محليه قيانونيه أو قيانيون آخييسير .

1\_وقسد انتقدت فكرة التميير بين الاشر الايجابي و الاشر السلبي للنظام العرب السلبي للنظام العرب البطام العرب المرف الفقية الحديث، على أساس أن اشير النظام العام يكسون دائما البحابي .

ان<u>ظ رتف اصيال ذليك فيي</u>: -LAGARDE PAUL = Recherches sur l'ordre public en droit Int.Privé<sub>g</sub>edِ

<sup>-</sup> ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'ordre public en droit Int.pri Thèse 1079 (P.) [14]

شدال ذلك أن يطلب فدرنسني من النصاء الاسباني جكما بالاسسلاق	a
المناسون بنسيت الفسسرنسسي ، فتستبعد المحكمسة الاسبانيست تدبيل	> ,
أنذا القانسيون لمخالف مدة النظمام العام في اسبانيسا ، و ترفي التالب و يقتم مسر	OSIL
(1) لإ مُر على أن يقف فانون القاضي موقفها سلبيا . سن	ユピラ
£ سمناع القانارن البوطندي فليك افناساتينساد القدانيون الأجمنيني بمنسسيا	1. 1.
بتسارغت منع النظام السام لايشتبرط تطبيبين التانبون البوطنينسي	
_ل يشتغي القراضي بعيدم تطبيق ذليك القدانيون دون أن يعقب بيب	
للسك شطبيلق تملواعبد وطعنيني لشجسل منحسل القنواعبيد المستبيابيدة لتحكم	]   
- - وسيوغ الاعتبراف بيوليد (التربيا) النذي يجبدليه النانيون السوطنسينيين	שחונ
ولـــم يشبـــل سشــرعــدسه تنظير ســـله	) ] ]
فينا يناول الاستاذ الالسانسي ( عممه ) لايشار أي مشكسل	
بال <u>حتا</u> نيون الأجنبيسي قصد استجمعه لاعطلصدامينه بالنظمام العصصال	_
القيدانسي وغيدا يكفيي وغيدالا وجيدود ليسترورة احمد الال	
ا الله الله الله الله الله الله الله ال	$\sigma$

1 \_ د،علتي علتي سلب سان = متذكيرات بني الشائبون التدولتي الخياص الجيزائنسري يا 1985 ، ص 4 كا، ر

ر أنيه يتلاحيط عبدا أنيه من النياحيية العنسلينة تنادرا ما ينكتفي بالأثير ال

2-LAGARDE PAUL = Recherches sur l'ordre public en droit întern

عند استبهاد القاندون الأجنبي المخالف للنظام العام في دولدة القاندي عند استبهاد القاندي يدده الأشدور السلبيي المخالف للنظرام الغدام الأشدور السلبيي المعقول تبرك الخصومة المعروضة على القاضي بدون حل، لأن ذلك يستبر انشاراللعددال في الناعم المعارضية المعروضة على القاندي بدون حال، لأن ذلك يستبر انشاراللعدال في الناعم أنه المعروضة المعروضة المعروضة على القاندي المعروضة المعروضة المعروضة على القاندي المعروضة الم

ولتحداثمي هدفه النتيجة يتعميس فيض النزاع وفيق قداندون يحدل محدل القانون السستيعد حدواء كدان عدفا القانون هدو شدانون القداشي أو قداندون آخير،فيعقب الأشير السلبي للنظام العدام المتمشل في شال وتعطيل تطبيق القداندون الأجنبي المدتم اشرا اجدابي وعدو ابدال القدانون الأجنبي بقواعد أخدسري وتصبح مختدة بدلا من الحكم السابق ، وعنفا ما يعبد عنده (بدالأشر الايجابي للنظم الدائم الدائم (بدالأشر الايجابي) (Effet positif de L'ordre public )

مخرف من معظم التشريعات قد أبرزت الأشمار السلبسي للنظام العمام .
الا أن معظم الفقاد، يسلم في بعنى الحالات بشرورة تطبيق قانون القاشي بعدلا من القانسي بعدلا من القانسي النظام النظام

ومسن الأمثلة التي أحل في عدا قدانون القاضي محل القانون الأجنبي المستبعد بالسم النظام العام، قضية شعبيرة عرضت على القضاء الغرنسسي استبعد في على القانون الأجنبي بالسم النظام العصام و استبعل بقانون القاندين القان

1-JACKS MAURY=L'éviction de la loi normalement compétênte:l'ordre Aub (1

2-LOUSSOUARN=Droit international privé,ed 1978.0059.

بيس الزوجيين ، وتتلفض وقائدي هسنه القضية في أن زوجيين مصين جنسية "بوليفية" تقدما التي القضاء الفرنسي يطلبان في الطلاق بسوجية قانسون جتسبيته عا المادر في سنة 1932 اللفي الساح الطلاق والغدي نظيام التفريق الجثماني (/ 1)

الطلاق والغدي نظيام التفريق الجثماني (/ 1)

الطالات والغيي بنظيام التفريق الجثماني بالريس السي القانون البوليفي المحظيات انب يبيح المللة ، على شرط أن يقبل القانون القانون البوليفي المحلفة النواج طبقا للعانون الاسباني المذي احال عليه القانون البوليفي والذي يحرم الطللاق ، فلاحظت المحكمة أنبه اذا رفيض البوليفي والذي يحرم الطللاق ، فلاحظت المحكمة أنبه اذا رفيض الله البوليفي البوليفي النوليفي النوليفي البوليفي النوليون الاسباني المحال عليه ، ورفض التفريق الجثماني طبقا المقانون النوليفي النوليفيان متنافريان منال الشقادان المحالة المحالة على فرنسان ، وماذا يعبه الخلال بالنظام العام في فرنسانا ، وماذا يعبه الخلال بالنظام العام في فرنسانا .

وفسى أول جويلية سنة 1959، اصدرت محكمة الاستئناف لمدينية بساريس حنيما يقضى الذي يقضى الذي يقضى الذي يقضى بالتفريق بدرفسيض التفريسق الجشماني وطبيق القانسون الفرنسي وقضي بالتفريق الجشماني، ورتب على ذلك تصفية عالاتاتها المالية .

<sup>1</sup> ـ د.على على سليسان = سذكرات في القرانون البدولي الخراص الجريرات في القرانون البدولي الخراص الجريرات في القرانون البدولي الخراص المراكة المر

<sup>2-</sup> ANDRE CHAPPELLE= Les Fonctions de l'ordre public en droit Interprise privé ,thésé.1879. P 356

واعتبيرت المحكمية فني خيلامية حكسميا أن مينه اليومية القانونية التي ألبت البحدا الحالبة النووجيسة تتعدارض منع النظدام العسماء الفرناء ساء والأن اليزوجيان أصبحا في وضعيرة الاتيمكناه مسابا من الاستمارار (1). في الحيداة الرزجيدة الطبيعيدة بسيد، الشقداق الذي حدث بينها. وفسي 15 منساق 1963 ، أيسندت محكمسة النبقسض الفسرنسيسة هذا الحكسيم السذى استمسدل ليسه القائمون الفرنمسي بالقائمون الأجنبي ،لكسبون مستذا الأخبي ... ريت سارض مدم النظ ... ام العدام الفيرنسي،

وقساليات : أن محاكياً الأستيئاناف قيادارافيات في حكم هيا مصلحا < 2) السزوجسيس وذليك بمضرورة تستويسة وضعيبتهما البزوجية والماليت

<sup>1 -</sup> La cour d'appel consedira "qu'une telle situation juridique et manifistement contraire à l'ordre public Français qui ne saurait admettre que des enaux en désacord ne puissent au moins obtenir le relâchement de liens conjugaux devenus intolérables".

<sup>&</sup>quot;ANDRE CHAPPELLE=Les Fonctions de l'erdre public en droit Int privé

Ed 1979. P 356.

2-BATIFFOL = Droit International privé 6D 1981 . P 422.

Polysian Parity Polysian Parity

غيير أن الأشر الايجابى للنظام العام فى حالية تعويض القانيسون الأجنبي المستبعد ينير حمله من المشاكل القانونية الايمكيين تجاعلها ومن عيده المشاكل التى تشار وكيفية العشور على حكم ملائم يحمل محل الحكم المستبعد باسم النظام العسام .

أمام عنده المشكلة المعقدة نشبت خلافات فقدية حول وضيعة مسيغة مستفن عليما للمسائلة الاستبادال أو التعويض (SU3STITUTION) مسيغة مستفن عليما لمسائلة الاستبادال أو التعويض (SU3STITUTION) وحيول مسئه المسائلة يشجه الفقية و القضاء الالمانيي في هيالة المحالية الى البقاء في دائيرة القيانون الأجنبي ،والعمل على عياد الخروج عنده كلياء اذ أن الاختصاص في الاصل للقيانون الاجنبي ،وابعياد ميذا القيانون لم يكن الابعسبيب شعارضة حيع قيواعد النظام العياد الماليات الابناء للبلحد الذي يبراد تعليبيقه فيه ، وهيذا التصارض وحيده الابير الابتعاد كليا عين القيانون الأجنبي ،يليجبأن يستبعد تطبيقه بالقدر الذي يتعارض مع فيكرة النظام المسام وتطبيق قياعدة تقاربها من نفس القيانييون المستبعد من قياعيدة تقاربان المستبعد من قياعيدة تقاربان المستبعد من قياعيدة تقاربان المستبعدة بشكل يجعلها المستبعدة بشكل يجعلها المستبعدة للنظام الدام البلحد الدي يسراد تطبيق القيانون المستبعدة بشكل يجعلها المستبعدة للنظام الدام البلحد الدي يسراد تطبيق القيانيات الناسية في الناسية في المستبعدة المستبعدة المستبعدة المستبعدة المستبعدة المستبعدة المستبعدة المستبعدة الناسية المستبعدة المستبعدة

أنلك أن تطبيق تاندون القاضي بعدلا من القانون الأجنبى المستبعد مسو من باب التجاوز للبقاعدة الموجودة في تانون القاضي (قاعدة التنازع أو الاسناد التي تعقد الاختساص للقانون الأجنبي كما يرى فقماء الالمان فيي الاخيير أن عملية احبلال قييديات التانون القياضيين

1-GRAULICH=Introduction à l'étude de droit Int, privé Ad 1078.052.

2- LAGARDE PAUL= Recherches sur l'ordre public en droit Int,privé ed 1959. P 204.

محصل القانون الاجنبي المختص تتجاوز مقتضيات النظيام العصاء في دولية التاضي ، بينما البحث عن قاعدة الاستبدال في قانون الاجنبي تبدر مدى الثقة الموضوعية في القانيون الاجنبي الذي أشارت بتطبيقت قاعدة الاسناد، وينتعبون الاجنبي الذي أشارت بتطبيقت قاعدة الاسناد، وينتعبون اللجنيال التي القانون الاجنبي المستبعد اللي القانون الاجنبي المستبعد بالسام النظام العام في دولية القاني فانه يتعين الرجيبوع النظام العام مع النظام المالية القانون الاجنبيع، و البحث فيه عن نص آخر يتبلاء مع النظام المالية القانون الاجنبال العام مع النظام المالية القانون الاجنبالي المالية القانون الاجنبالية مع النظام المالية القانون الاجنبالية مع النظام المالية القانون الولية القانون الاجنبالية مع النظام المالية القانون الاجنبالية من المالية القانون الاجنبالية من المالية القانون الاجنبالية من النظام المالية القانون الاجنبالية من المالية القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية من المالية القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية المالية القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية من المالية القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية المالية القانون الاجنبالية المالية القانون الاجنبالية المالية القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية القانون القانون القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية القانون القانون الاجنبالية القانون الاجنبالية القانون القانون القانون القانون القانون العانون القانون القان

غيسر أن عسدًا الحسل الذي انتهجه فقهاء الالمدان في حالسة تعسارض احكام القانون الاجنبي مع النظام العسام في دولسة القسامسي كحسل للنسزاع ، قدد انتقد من الفقه ، خدامة عدن الفقسة المغرنسي و الايطالسي، لكون عمدًا الحل في نظرهم من جمدة أنه يتنافسي مع العدف الدى انشسيء عدن أجلسه القانون الاجنبي، أذ أن هذا كمسا يعبسر عليه البعض يعتبسر مسخا و تشويها للقانون الاجنبسي يعبسر عليه البعض يعتبسر مسخا و تشويها للقانون الاجنبسي وضع السحدي عمدًا الشكل يخالف ارادة المشرع السحدي وضع السحدي ومن جهدة أخسري، أن الاخدة بعددًا السرأي يسودي السحوع ومن عمدة القاضي و تقريبها من سلطة المشرع المسلم و من عمدة القائمية واسعة المشرع المسلمة المشرع المسلمة المشلمي و عن ضم اعطالة القائمية واسعة المسلمة المشلمي و عن ضم اعطالة القائمية واسعة الايمكيسن قبولها .

<sup>1-</sup> LAGARDE PAUL= Recherches sur l'ordre public en droit Int.privé

<sup>2-</sup>BATIFFOL = Droit International Privé ,Ed 1981. p 421 et LAGARD

بسحسث الاول

فيي القائون الدني يحسل محسل القدانسون الاجنبييي المستبعسيييي

سبيق أن ذكيرت، أن المشكلية البرئيسية التي تتواجبه القاضيي عند تقرير من استبعاد القانبون الاجنبي الذي اشارت بتطبيقه قراعيدة الاسنداد تكمين في البجاد نص يحمل محمل النص الاجنبيي المستبعد باسم النظام العمام أي الكيفيسة أو الطريقيسة التي يعبوض بما النبس المستبعد .

أميا المشكلية أو المعوبية الثانية التي تواجيه القياضي عند استبعياد القيانيون الاجنبي باسيم النظيام العيام ، فمي تتمثل كيذليك في حيالية مسيا اذا كيان القيانيون الاجنبيي اليواجب التطبيدي لا يتعارض منع النظيام العام ليدولة القاضي ، بمفية شميولية ، وانميا يتعارض فقيط بمفة جزئيسة .

فمـل يقـوم القـاغـي فـي عـذه الحـالـة بـاستبـهـاد القـانـون الاجـنـيـي المختـص بكـاملـه، أم أنـه يقتصـر فقـط على الجــرز، الـدي يتـنـافـي مــع النظــام العــام لـدولـتــه،

تلكم مسالتان عويصتان قد اثارتا خالافا وجددلا حادا

فهـــب رأي الـــى القــول، أنــه بـالنسبــة لاعطــا، حــل في حـالـــة استبـعــاد القــانـون الاجنبــي بـاســم النظــام العــام، يتعيـــن علــى القــانــي أن يستمــد النــرص مـن تشــريــع دولتـه لســـد الفـــراغ الــذى تــركـــه انقــانــون الاجنبــي المستبـعــد، الفـــراغ الــذى تــركـــه انقــانــون الاجنبــي المستبـعــد، بــدا المــراغ النـــاع حســب مــذا الــرأي يحــل دائمــا علــى أســـاس نمــدا الــرأي يحــل دائمـا علــى أســـاس

و عليه يستعبيه الستبهاد كمل نسم أجنبه مخالفا للنظها للنظها الانظمام النسام المستطيع تعمويها

غير أن عمدنا الرأي يستلرم توفسر شرطين اساسين عمدا: وجرود قداندور أجنبسي واجب التطبيدي ، بمعنى أن يكرون القدانون الاجنبسي قد أشدارت بتطبيقه قداد بدة الاسنداد ،

- وجسود حكسم فسي قدانسون القدانسي ، يسمسح بدأن يحسل محسسل القدانسون الاجنيسسي المستبعدسد ساسم النظسام العسام ، أي يجب أن يكون عنداك نسم فسي قدانسون القدانسي . يعملح لاحلاله محسل القدانسون الاجنبسي المستبر (2) . .

ويقـول ( P.IAGARDE) غـي خــذا الصـدد أنــه لـكـي نـكـون منطقيين

و قصد قصال بمصددًا الصرأي الفقي بسبه (بسمارت ان ) . 1 راجسع تنف اصيل ذلك في موانف ( LAGARDE PAUL ) المرجع السابق، ص206

<sup>2</sup> ـ د.على سادق عنشدام = دروس في القانبون الندولي الخناص ، ط 1986 ،ص 154.

مسح أنفسندا ولا تحكيم بالتصاطفية ، يجبب الا تتصور أن السوضع يكنون دائميا بتنفسه عبد الطبرية السحلية ، فالامر في مشاهية السحائية السحائية السحائية السحائية السحائية السحائية السحائية السحائية السحائية المحتيدة أو ذاتيسة إلى الاسر منيا حيد تسماس، يتطلب البحث دائميا عبين الحالول الناجمية ، المحققية نبي نفس الوقيت للمصالي عبين الحالول الناجمية ، المحققية نبي نفس الدولية يشير كثيرا السدولية ،ذليك أن اختيلاف القيوانيين البدولية يشير كثيرون المحالية أو مشابمية في دولية القياضي تمكين منذا الاخيال مناطلة أو مشابمية في دولية القياضي تمكين منذا الاخيال من احلالها محيل القيانون الاجتبي المستبعد بالسلم النظيام

افن فالمشكلية البرئيسية تكمن في فيندم توفير حكيم قانوني مناسب يحيل محسل حكيمة القاندون الاجتبسي المستبعد في كيسل حيالية تعسرض أو تلمسرح أميسام القيساني

فالقدافسي بطبيعسة الحسال و بالنظسير الى سلطته اليسسس مشارعا لكني يسان القسوانيان التي تحال محال القاوانيان الاجنبياة التي يتام استبعادها في كالمرة باسم النظام

<sup>1-</sup> LAGARDE PAUL = Recherches de l'ordre public en droit Int.privé

واذا عسرجنسا السى القضاء المقارن ، فالنا نجده هسو الاخسر قسد أفتسى فسي عنده المسائسل بسور مختلفة ، حول القاعسدة أو الاستساس الذي يستبدل به القانون الاجنبيي .

و يمنسن أن الستلك على فلك بالمثال اللذي استقاله لنا الاستلاد السادي استقاله لنا الاستلاد السادي استقاله لنا الاستلاد السادي المثال السادي المثال المثال المثال الشادي المثال المثال الشادي المثال الم

فقد قضدت عدد المحاكم عند استبعدادها للقاندون الاجنبي بساسه النظراء العدام باحدالال قاندونها محلده والقافدي المغدرين محدد السنونها محلده والقافدي المغدرين محدد الدي تعدير في عليد ولدي واذا لديم يدوجد والداندة المانون بدرجيع الدي مبدادي الفيريمية الاسلاميية أو مبدادي القانون الطبيعات مدالية (و)

وقدد واجب، القائدات المغاربي عددا الفلسرض بالنجبة للمنازعات المتعلقات بحالة الشخاص الابانب ، بالنظار لمعوبة تطبيع تطبيعا القدانون النوطني في عددا الخاصوص على الاجانب المقيمين في عددا المغارب ، واستقار القضاء عنداك في عددا الشان على على المالة الفارض ناعل القانون الاجابي بالمالة الفارات النظام العدام العدام العدام المالة على القاندان على القاندان النظام العدام العدام العدام المالة الم

<sup>1-</sup> LAGARDE PAUL =REcherches sur l'ordre public en droit Intprive Ed 1959.P 207.

<sup>2-</sup> ISSAD MOHAND = Droit int.privé Ed 1980.P201.

و المسلاحيظ هنيا أن المحاكسم المغيربيسة في ابطالها عندا الزواج له تستند الى نيص تشريعي في قانبون دولية القافسي ،اليذي كان خاليسا عن أي نيس مسريسة في عهذا المعنسي، وانما استندت الى المبادئ العامية في الشريعة الاسلاميسة .

بعكسس منا نمينه البيسة القضيناء الالمسانسي البذي يسترى العبل فينسبي البيحيث عنس النسم المنفركين في القنانسون الاجتنبسي نفسية المستبعد بنساستنم النالينسينيام العنسينام .

وهــذا مـا عبــرت عبـ محكيـة (السرايــخ ) ( REICHEGERICHT ) وهــي المحكمـة العليـا الالـانيـة، في حكــم المحرت، بتاريـخ . 19 دسمبـر 1921، وتــدور وقــاكــع هــذا الحكــم حــول نــــزاع يتعملــن مــوضـوعــ، يحديــن يخمــخ للقــانــون السـويـسـرى انـــذاك يتعملــن مــوضـوعــ، يحديــن يخمــع للقــانــون السـويـسـرى انـــذاك يقــابــل للتـقــادم ( IMPRESCRIPTIBLE ) ولمـا كـان القــاضــي

Ed 1959.2204.

<sup>1-</sup> MOHAND ISSAD = Droit international privé,Ed 1930 . P 201

202رو : المعلوم المعلوم

الالم اندي لا يقدر عبدا عصدم تقدادم الدين بحيث يعتبره مخالفا النظرة 149من مقدمة القداندون المدني الالدادي ( EGBGB).

فقدد اضطرت المحكمية العليدا الإلمانية بصد المناقشيية فقدد اضطرت المحكمية العليدا الكبيسر الذي شار بشأن هيدنه القضيدة القضيدة القانون السويسري التي تقضي القضيدة التالي استبعاد ولكنها ليم تحل محلما قاعدة التقادم المنصوص عليما في القانون الالمداني كدا كان متوقعا المنصوص عليما بقاعدة أخرى مين نفيس القانون المستبعد بيل أبيدلتميا بقاعدة أخرى مين نفيس القانون المستبعد ( أي القانون السويسري نفيسه ) وأخذت باطول مدة التي يأخيذ بعدا القانون السويسري نفيس ي التقانون المستبعد التقانون السويسري نفيسه ) وأخذت باطول مدة التي يأخيذ التقانون السويسري نفيسه ) وأخذت باطول مدة التي يأخيذ التقانون السويسري نفي مادة التقادم ، (La Prescription 1a plus ) ،

غيـــر أن هــذا الحـل الدني اعتمدتــه محكمـة ( الـرايخ) الإلمانية كبــديــل لاحـلال قــانــون القــافــي محـل قــانــون الاجغبــي المستبعد بــاسـم النظــام العــام قـد اثــار ردود فعـل كثيـــــن المستبعد بــاسـم النظــام العــام العــام قـد اثــار الدود فعـل كثيـــــن وانتقــادات شــه يــدة مــن طــرف الأوســـاط الفقـميــة ، بحيـــــث اعتبرت عــذا الحــل الـذي تبنتــه المحكمــة العـليــا الالمــانيــة خــرقــا و تشـويـمــا للقـانـون الاجنبــي ،على أسـاس أن القــانــون

<sup>1-</sup>BATIFFOL= Droit Internatioanl privé Ed 1981.P421.

<sup>2-</sup> ISSAD MOHAND= Droit Int.privé Ed 1980 . P1:

السبويسسري هنساة إلى المنا أن المحكمية قيد لجائت السبي فيقبول الاستباذ (باتيفول) هنا أن المحكمية قيد لجائت السبي قيامية قيامية قيام القيانون الاجنبي المستبعد بفيسر صالحية وفيسر موضوعية أن تطبيق على هنده الحالية مي مي ألفيسر موضوعية أن تطبيق على هنده الحالية مي مي الأخياب التيفول) الخياب المستبعد والاجنبي المستبعد الفيانون الاجنبي المستبعد ولكين في حدود الفرورة التي يتنظلهما عيذا الحيل أو هذا الاستبدال أي أن قيانيون القيانيون التيانيون الاجنبي يجب أن يحيل محيل القيانيون الاجنبي المستبعد في الجنب أن يحيل محيل القيانيون الاجنبي المستبعد في الجنب أن يحيل محيل القيانيون الاجنبي المستبعد في الجنزء السذي يتعدارض من النظارا العيام العيام الدولية القياضي فقيط،

ويستنسد الاستبان ( P.LAGARDE ) في عمدنا المعنبي على الحكيم البذي المحيدة المحيدة ( كالمبريخ ) والندي تتلخيص وقدائعيه في تركية ( KAMMERGERICHT ) ( بوسيسي ) توفيي في ( موسكو) بعد صدور القانبون البروسي المورخ في 27 أفيريك سنية 1918 ، أي بعدد ( التعديلات الشهيرة للمراسيم و القيانيين البروسياتة ...

<sup>1-</sup> BATIFFOL= Droit International privé, Ed 1981.P 421.

<sup>2-</sup> LAGARDE PAUL = Recherches sur l'ordre public en droit Int.privé Ed,1959.P205.

<sup>\*</sup> apres les Fameux decrets ~ lois SOVIETIQUES du 27 Avril 1927.

و مسن المعسروف أن هدفا القدانون الجديديد قدد ألفدى نظرام الارث الذي كدان معمولا بده تبدل عدوره ، وقدد تسرك عدفا المتسوفي بعدد في أمسوالديد أمسوالد عدد أن المستدورة ، وقد المستوفي بعدد المستدوني المستدوني بعدد المستدوني بعدد المستدوني بعدد المستدو

فط رح السوال عندا ، الله الساس تفصل محكمت المالية السوقيية في القوانين السوقيية في النزاع بعد هذا . غيير الذي وقدع في القوانين السوقييتية همل تتمسك المحكمة بالقانون القديم أم بالقانون الجديد الساري المفعول في النحاد السوفييتي ، وبمعنى أوضح همل للمحكمة ان تطبق الناون القديم الذي يجير الارث أو القانون المحديد الذي يجير الارث أو القانون الجديد الذي يلفيني ؟ و بعد المناقشة الواسعة ، وبعد المناقشة الرواسعة ، وبعد التحري في نموض قاد. ون القانون الجنبي المستبعد بالسرم منه المحكمة تحمل محمل القانون اللوات المحكمة والتانون المداني المستبعد بالسرم النظامة العدام (وها و القانون السوفيتي ) اضطرت المحكمة

( كامبريسخ ) ( ЖАММЕТСНТ ) اللي تطبيلق القانون الالمانسي دون ان تصغرح أو تشيلسر السي ان هنذا الاخيلسر ( القانسون الالمانسي ) قلد طبيلق بصفته قانبون القانسي .

و يعلق بعدض الشدارحيين على عددا الحكيم عبقاندولية "أن القاندون السيد والمستب التطبيب ق أعنات الاعلم على عددا الأخير يتعدارض مدع القضيدة هذو القداندون"السوفيتي "، ولكن هنذا الأخير يتعدارض مدع

1- LAGARDE PAUL = Becherches sur l'ordre public en droit Int.p

النظام العدام لدولة القاضي (القانون الالماني) ، لفلاله النظام العدولة القاضي (القانون الالمانيين القاندون الالمانيين المانيين المانيين القاندون الالمانيين المانيين الماني

غيستر أن هسذا الأسعيليين ينتسبباعل مسرة أخبيري عيسن الع<mark>سلاقسة التب</mark>يي تــربـــط بيمـن وقسانـــم . غا الحمكـم و قــانـون القــافــي ، و يـجـيــب قــانــلا : ان مسنده المسيغسة التبر ستعملت في عسنده القيفيسة تسؤدي بنيسسا البي ابتداء متلاحظتينة البيد منتمنا الومني أن قالتون القنافسي التستنسدي حــل محبيل القانون الاعتبي (القانيون السروسيي) نجيده لا يتمت بصلة و لا عيد لاقيدة ليده اطهام قيدا بطيروف القشيدية محمل النيديوروف فصافه أم تدريد نبط القبيات من الاجتباعي ( القبيانيون البيروسيين ) عبوالة المسيمون السختسيص وافتشارن دياء والسانسون القياضييي ( القيانسون الالميانسي ) فيسبر صالب للتطبيس أو لا توجيد فينه نحدوص مسلائمية تحل محسسل القنائبون الاجتنبيني المستنجم ترزر أسنتم النبطينام العنبينام، فيكتبينف نبتيم هـــــه أن تـــدخـــل النــــــاء العــــاء يـعــــــر شــِـــــا بـالـــــــ الخبط بورة ، و خيراه بيرانيسيسية ليلاقيراف المحنييييسين بيالاميس و ذليك يستيمت عصيم توقع مصم للقائدون الكي سيطب صد عليه احتمالاتهم اطحكافا نياذا اشفع العالمي ذليه عميدا يقبول الاستباد ( P.LAGARDE عصده دقصة القصائدون المستعراض بصه وفعن التطريرح العقبات

<sup>1-</sup> LAGARDE PAUL = Recherches sur l'ordre public en droit Int.privé Ed,1959.P208.

بحسيدة أكثبير من تبليك التي يمكن أن تشار أو تطبير من سيبيد تطبيرة أو تطبير من تبليد المنافية المنافقة المنافقة

غير أن عندا البرأي يبقني حبيب الخيدال لصعوبة تحقيق من الناحية العملي بينة .

ف اختيب ارقد اندون دولى مسبقدا يستعداض به في كمل حدالة يستبه في مسالة يستبه في مسالة يستبه في مسالة على القدانون الاجنبي باسم النظام العمام يتصدع والمدة أو على الاقلام المحقيقة والحددة أو على الاقلام التوصل الدى انشاء سلطة عليما مملزمة فيوق الدول يمكنها أن تفرض منذا القانون البديل أو المستعاض به في حدال المستبعدان به في حدال المستبعدان به في حدال المستبعدان القيانيون الاجنب

فهـــنه الفكـرة لا يمكـن تحقيقهــا ازاء الـوضـع الحـالــي السـائـــد فــى المجـتـمـــع الـــدولـــــ ،

و خيــر حـل نـراه منداسبـا ،فـي حـالـة استبعـاد القـانـون الاجنبـي الـذي يـتنـافـي مـح النظـام العـام،أنـه يـتميـن التقيـد بـتطبيــــق

1-LAGARDE PAUL=Recherches sur l'ordre public en droit Int.privé Ed 1959.P200. قداندون القداضي ، فدان لا يسوجند فينه ندس صداليج ، فدان سير وحد فيحكنم يسرجن الني البين السياسية أومبادي العدالة وهذا لشد للفزاغ التشريعيني النياجيم عندن استبعداد دريم القدانون الاجنبي بداسم النظام العدام العدام النظام العدام عدن استبعد أن تعدد أن تعدد على القدافي أن يجدد في قواعد القدانون الوطنديي مدا يمكن أن يتلافي بدء عددا الفدراغ ومدو حدل تمليده طبيعية دور القدافي في الندوي وضرورة تصديم للفصل في النيزاع بداي وجدة مدن السوجدوي وضرورة تصديم للفصل في النيزاع بداي

<sup>1 -</sup> Si une fois la loi étrangère épincée, il faut bien trouver une solution au litige, car le juge ne peut en droit International privé comme en d'autre Matière, se remdre coupable de déni de la justice .

ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'ordre public en droit Int. privé, these 1979, paris, P 276.

المصبحصية الشهولة المصبحة المستبعد بالمصبحة المستبعد بالمصبحة المصبحة المصبحة

نط ـــاق هـــده الحــا ـــول :

القــــانـــــــ، ا

سبيلة أن ذكلرنا أن الأوليل هيو تطبيلة القداندون الاجتباع السنة أشكرت بندة قداعدة الاستاد في قلداندون القلدافيي و أشكرت بندة الاستاد في قلداندون القلدافي و أن هم ذا الاستان أيدين معدلات أو بالاهدام العدام تعدرون القداندون الاجتباعي المختدى مسع مقتضيدات النظلدام العدام للدولد

ف اذا تبيد للقداضي ا القدانون الاجتبدي المدراد تطبيقه السدراع النسزاع المطروح أمدام التعدارض مع النظدام العدام لحدولت -- فدانده يتحين عليه اسد عداده باسم النظدام العدام من مي -- التعليدية ويتصدى للفر اغ التشريعي النداجيم عن هذا الاستبعداد ومندا يطرح السوأل الاتي : مدا هي درجية استبعداد القداند الاجتبدي ، وبمعندي ادن من الميقوم القدافدي باستبعداد القداد . . الاجتبدي برمتيد أو يقت سير على الجيزء المخاليف للنظدام العدد الدالية العداد الدالية العدد الدالية المخالية المنظدام العدد الدالية المناهدام العدد الدالية المناهدان العدد الدالية العدد ال

 $TT = TTD_{\rm eff} = Droit international pr. r_s$ , Ed 1938 . P 353.

<sup>1</sup> يصف الاستداف ( LOUSCUER.N ) عصلية استبدال الجزء المخدالف ، العدام في القدانيون الاجتب والاحتفاظ بالاجزاء الاخرى غير المخدف ، العدام في القدانيون الاجتب والاحتفاظ بالاجزاء الاخرى غير المخدف مندا بعدملية اصلاح السيدارة ،فبقول ( LOUSOUAR.N ) ان السؤال يطرن هندا حدالة مدالذا كدان يجب استبدال فقد قدلها الغيدار المعطلة أز اندعد أو يجب استبدال اجزاء الدحرك بكامله ،

للقــانــون الاجـنــيـــى فقــــط ، تــلـــك مــــالـــة مـحـــ<u>ـل خـــلاف فقــم ـــ</u> انقسست الاراء حولت الم فهنداك قسم كبيسر من الفقيه يسمري أن استشنائياة النظام العدام ، إلا يجلب أن تحدث أشارا خالسارج مساهسو ضسروري للسندفساع عسن مقتضيسات النبظسام العسام ليندولية القناضيي بمعنيي أنيه يجبب علي النداضي الاقتصار عليي استبعداد الجيبية المخالف للنظام العام فسي القائون الاجتباي، والاحتفاظ بما (1) . هـو فيـسر مخـالـف للنهضام العـام

ويسرى جسانسب آخسر مسر اللقسه ومسورأي ضعيسف ،أنسبه ينجبب استبيمات القداندون الاجنبيسي كيلده فتسدد اصطبيدامية بالنظيام العدام دوان الليجيسوء السي احسلال قسانيون القسافسيي أو قسانيون آخسر متحليه ،وهسنذا مصو الاتجساء الفقاعسي المسذي يستناسر السلي النظاماء العسلام كمستمر (Effet negatiff de l'ordre public.  $\binom{2}{1}$ 

الآأن هــذا البرأي مـبردود علينية ذليك لأن الأشبيس السلبيسي للنبطينيي العـــام لايكفيي ،بــل هيو يقترن دائما أو في افليب الحـــالات بالاشبير الايجيانيني للنهيام العبيام فبالقياضيي فنندما يستبيعا

GRAULICH) انت يجبب أن يستبدل القانون المستبعد بقدانسون القداغسي،ولئين فقيط في القييدر المسروري"،

<sup>&</sup>quot; Il faut substituer à la loi évincée la lexfori , mais uniquement la mesure indisponsable

<sup>1 -</sup> GRAULICH = Introduction à l'étude d: droit Int.privé,Ed 1978.P

<sup>2-</sup> NIBOYET = Cours de droit International privé, Ed 1949. P 449.

القدانسون الأجنبسي بالدندارة صحدة الدرواج المصنسى على التنفرقدة العندسرية مشدد النمدا يطبين قدانسونسه الدي الايعدت رف بمشدل هددا الدرواج.

بينما يقرر جانب آخر من الفق، أن في حالة ماذاذ ذان نص مافسي القانون الأجنبي الواجب التطبين مخالفا للنظام المام هذا مهذا ميتميين استبحاد القانون الأجنبي برعت ، وعلى رأن عنذا الاتجا، الفقيه (نبوايه) الذي يرى أن في تجزئة القانون الأجنبي عن طرين المحتبحاد الجزء المخالف للنظام الحام وتطبيس الاجزاء الاجرى يعدد تشويها أو مسخا للقاندون الأجنبي ، كما أن في تطبين القانون الأجنبي بعنه السورة أي على شدّ لل الأجنبي ، كما أن في تطبين القانون الأجنبي بعنه السورة أي على شدّ لل مستت يتعارض مع الفرض الذي وضعه المشرع الأجنبي له ، بل أن هي التلابيان التطبيق القانون الأجنبي له ، بل أن مسافا التطبيق القانون الأجنبي التي تراء مناسبا وطيفة الخيرة تنفذف الى تنظبين القانون الأجنبي التي تراء مناسبا لحل الندراع المطروح أمام الناشي شاملاء ولانتقت مراعلى تطبيبين بعن بعن المناسبة دون البنان الأخيابي التاليات الأخيابي التي تطبيبين بعنان بعنان الأخيابية ولانتقت مراعلى تطبيبين بعنان بعنان الأخياب النائد النائد الأخياب الأدان الأخياب النائد الأخياب الأخياب الأخياب الأخياب الألاث الأخياب الأخياب

1 - NIBOYET = Cours de Droit International Privé , ED 1949 P 497.

للموينقسول المدهنتسور أحتصند متسالتم فتي عليذا المتعينيي ا

9 ولاينجنوز التلفيين فني شقلبيين الفانسون النفي ينجنكم النسزاع ،بمنعنين أنبه لاينجنوز 8 اقتتباس بنفيض احتكام قانبون القناغني وختلنظيمنا بنبيفيض أحتكام الفانبون الأجنبيني 2 ختلنظنا منتنسافنزا ، لأنتفنا بنبذلنك لا تعليبين ايننا منتنب القنانونيين تطبييقا سلينا،

و ( د. أحسد مسلمه = المرجمة السابين ، س 193).

و يسع ذلسك فقيد أكسد السرأي، الغياليية في الفقية على وجبوب استبعد الجيزة المخالية النظام العيام، دون استبعداد بقيية الاجزاء الاخيري التي المتعارض مع مقتضيات النظام العيام ليولية القياضيين (1) ويسرى مسذا الاتجاء الغناليية في الفقية والقضياء أن العمل بمسندا الحيل بتفقيق مع وظيفة النظام العيام المنوطبة به، ذليك أن الحيل المتفقية العيال الدفيع بالنظام العيام الايميدف التي اصيدار حكيم علي القيانيون، الاجنبي في ذاتيه ، وانميا يعيدف التي منبع النتيجية المنافوية المنافيية وعليه ، في ذاتيه وقوع عينه النتيجية بالمتبعداد جيزء وعليه من في ذات القيانيون ، وانميا يعيده النتيجية بالمتبعداد جيزء وعليه من القيانيون الاجنبي وقوع عينه النتيجية بالمتبعداد جيزء فقيد مين القيانيون الاجنبي وقوع عينه النتيجية بالمتبعدم تطبيق فقيد مين القيانيون الاجنبي والخيري التي لا تتعيارض في مضمونها مسبع النظيام العيام العيام

1- Ce n'est pas la loi étrangere dans son ensemble qui est rejetée, ce sont uniquement celles de ses dispositions qui heurtent l'ordre public du for et dans l'exacte mesure ou elle lui sont contraire.

RAYMOND VANDER ELST = Droit Int.privé BELGE, et Droit conventionnel: . international, Ed 1983, P342.

ـ انتظار فني علذه المنجلتي كثلبك = داعلني صادق هنشنام ،المترجع السنابيقاص 326

كما يدرى انصار عبذا الاتجأه أن الاخذ بهذا الحل ليس فيه مساس بوظيفة قداعدة الاسناد ، ولا يعتبر العمل بهذا الحل تشويها أو مسخدا للقانون الاجنبي أو انتهاكا لارادة المشرع الاجنبي كما أدعبي بذلك البعض ، بل على العكس من ذلك تماما فهاذا الحسل يهدد في حقيقت الى الاحتفاظ للقانون الاجنبي المختص الحسل يهدف في حقيقت الى الاحتفاظ للقانون الاجنبي المختص ببعد في نصوصه و الاستفادة مند ، وبعده الطريقة يتمبر القانون الاجنبي مساهما في اعظاء حلول ناجعة لحال مشكلة تنازع القوانيين وبالتالي اعطاعا دور ايجابا

بينما الأخذ بالرأي القائد باستبعاد القانون الاجنبي برمته فيده اعدار مدارغ لا مبرر لده لوظيف قداعدة الاسنداد الوظنية ويقدول الدكتور (على صادق عشام) في عنذا المعنى أن استبعداد الوطنية القدانون الاجنبي كلية وتطبيعي قدانون القاضي ببدلا منده يعدد أكثر تعدارضا مدع حكمة التشريع ، اذ مدا دام القانون الاجنبيي عدو عدو عدو الدواجب التطبيق الله بوصف اكثر القوانيان ملائمة للمسالدة المعررضة ، فدان الأقدر الي حكمة التشريع عدو المسالدة المعررضة ، فدان الأقدان الاعدان فعلا مع مقتضيات الاستبعاد من احكماها الاعدان الاعدان فعلا مع مقتضيات النظامة العدام العدام العدام العدام العدام العدام القدانيات القدامة القدامة القدامة القدامة القدامة القدامة التشامة المعامنة التسامة العدامة القدامة الق

<sup>1974</sup> عبد المنتعم رياض = التوسييط في القانيون التدولي الخياص،ط 1974 40% ص

<sup>2</sup> ساد مالي مدادق مستسام = تندازع القنوانيين ، ط 1974، ص ١٥٠٠ ع

ويبيدو أن القضاء الحديث عبو الآخر، قدد تبنى الاتجاء الفقعي الافقعي الافقعي الافتاء المخالية الفقعي الافتياء الخيار القائد المخال الفقعي الافتاء المنام والاحتفاظ بهداتي الاجراء الافتاري التي لاتتنافى و النظيام العبام لدولية القائمين .

ويمكن أن نستدن على ذلك بعب من الاحكمام القضائية التي صدرت في مسندا الشيسيدة التي صدرت أن .

المان عادة الاحكام ما ذعبات الياء محكماة النقاض الفرنسيات فيعاد أن كانات تتباع السرأي القائد لل باستبعاد القاندون الاجنبي برمت اذا ما تعارضات احدى نصوماء مع مقتضيات النبلاام العام الدولة القاضي ، نجدها قد عادلات عان رأيما عاذا واتبعات الحال اللذي يقضى بتجازئة القانون الاجنبي الدواجات التالمبيان عند ما يالاحاظ في يسعن في بالمحاظ في يادون الاجنبي الدواجات التالمبيان عند ما يالاحاظ في يادون العام الدواجات التالمبيان عند ما يالاحاظ في يادون العام العام الدواجات التالمبيان عند ما العام العام العام الدواجات التالمبيان عند ما العام ال

وقـد عبـرت محكمـة النقـض الفـرنـسيـة عـن رأيـهـا عـذا اثـــــر العـد الـدي اصـدرتـه محكمـة استئناف بـاريـس بـتاريخ 18نوفمبر العكـم الـذي اصـدرتـه محكمـة استئناف بـاريـس بـتاريخ 18نوفمبر 1943 ، والـذي كـان مـونـوعـه يـتعـلــق (بـالبنـوة الطبيعيــــــة) ، 1943 وتـتـنخـم وقـائـع مـذا الحكـم نـي أن دعــــوى

<sup>1-</sup> BATIFFOL = Droit International privé Ed 1981/P421 et LAGARDE

أقيم بت باستم أحد الأطف إل أماع أحددي المحاكم الفيرنسيد للمطالبة بابويسة البيعينة من اعبد البرعايا الفترنسيينين وكان الداحد مداحب العاصوي يحمل الجنسية الالمانية أنصداك، فقررات محكمية استئنداف بارياس بعدد أن طلب منها اعدادة النظير في عنذا الحكيم ويعد أن رأت أن قصاعبة الاستباد الفرنسية تشبيب الني قنانون جنسية النولند فني دعنوي كمنذه (وهنو القنانسون الالمسيانسيي) ، التشريح لعسا أن احسد تصبوصيه ( القيانيون الالمانسسيي ) يتعارض مدم صبيداً عام فدي غيرنسا وعسو أنده " لا يجوز أثبسات راسطية البنبوة اللبيعيسة الااذا تبوافسرت بنعيض العشاصبير الضروريسة وعلين محيدًا الأستناس اعتبيرت محكمية الاستئند أف أن القيداني سيد الالمــانــي يحتورارض محج النظــام العسمام الفرنسيو،فداست بعسدتــ من منيدان التنابيات باسم النظارام العدام الفارنسي، واحملست محاليه قانيون القاضي ( القانيون الفيرنسسي ).

ـراجيــن (

DATIFFOL ) المسرجسع السمابسق، ص 421.

أنظر ( Lousovan N المسرجسم السسابسق ، ص 353.

<sup>\* 1&#</sup>x27;Arrêt FAYEULE du 8 Novembre 1943.

الا ان محكمية النقيض الفرنسية ، قيد نقضت حكيم الاستئنياف المبذكور ، وقررت ان استبحاد القانون الاجنبي المختيص باستسم النظيام العيام الفرنيييين لا يكيون بصفة شمولية ،وانميا يقتنين البرجوع التي تطبيق النمووس الالمانية الاخترى المتعلقة بالبنيوة الطبيعيية التي لاتتنبافيي مدع النظيام العدام الفيرنايي، والمناسوة الطبيعيية التي لاتتنبافيي مدع النظيام العدام الفيرنايي، والمناسس الاتجاه أخيذت بين محكمية النقيض الفرنسية فيليو حكيم لديا استرتاء في سنية 1964 ، يتعلىق بعدم ارث المسلم فير

فيعيد ماء رضت عليها عبده القضيسة استبعدت النصبوص المتعلقة بعدم ارث المصلح فيبر المصلح و هبي ( القباعدة المحمول بها فسي الشبريعية الاستلاميسة ) ولكنها ليم تستبعد النصبوص المتعلقة بالأنهبية البقرة في الشريعية الاستلامية .

ويعالق المحميد (باتيفول) على هذا الحكسم بقلولت "أن النظام العسام الفرنسي يتعلله فتما استبعاد ثرط عدم الأرث ولكسن لايحل القانسون الفرنسي محلل التربيعة الاسلامية فيما يتعللن بحساب انضبنسسة الارث ".

Dans cette hypothèse, l'ordre public Françai exige simplement l'elimination de l'incapacité, mais n'impose nullement la suli-stitution de la loi Française à la loi musulmane en ce qui concerne la calcule des pants héréditaires de chacun des ayants droit en ce sense.

<sup>1-</sup>BATEFFOL = Droit international privé , Ed 1981 . p 442. et LAGARD

\_ انظر هذه القضية ، مشار اليها كذلك في مؤلف MOHAND ISSAD المرجــع السابــق، ص . 200

اذن، فيمينذا المتوقيف الجنزئي البذى تبينياه القيميناء الفيرنيسيين يبيين بيونيون بين بيونيون الفرنيسي و الالمياني فيديا يبغيم الآثيار الناتجية عين اعتصال البدفيع بالنظيام العينيام العينيام من جمية وسدى النظان المحدود للقيانيون المسبيدل أو المستعينات بينية مين جمينة اخينياري ،

كما ساير القضاء الممسري السرأي القدائسل بعددم استبعداد القدانون الاجنبي برمتدة ،فحكمم بانت "ليس صحيحا مطلقا وجود حكمم نحسي التمانون الاجنبي يخالف النظام العدام في مصلول يترتب عنده ابناسال العمل بالقانون الاجنبي المذكبور برمتد واحسلال القانون المصلول بالقانون الاجنبي المذكبور برمتد في القدانون المصري محلمه ،فان منذا المذهب ليمس لسه في القدانون المصري سند ،بسل غمو متعارض مصع نصص المسادة عني القدانون المحري سند ،بسل غمو متعارض مصع نصص المسادة احكام قاندون المدني التي تنبدن على انبه لايجموز تطبيق احكام قاندون أجنبي عينتسم الندبوس السابقية اذا كانت الحكام قاندي أخذ المذالة للنظام العالم أو الاداب العالم المحافية القائدي مدين مدين مدين مدين مدين مدين مدين العالم المحافية النائد العالم العالم المحافية المحافية

ويتضع سن هنذا النسس عندم جسواز تطبيعت الاحكسام التي تخالف النظام التي تخالف النظام العملانغير العمل ا

<sup>-</sup> راجع حكم محكمة استئناف الاسكندرية «دائموة الاحتوال الشخصيسسة لللاجهانيب المحادر في 17 مارس 1963، وغيار منشار (مشار اليه في موّلف داعلي مصادق مشام ، ص 326،

القدانون الممسري من تعييسن القدانون الأجنبي السواجب التطبيق لمجسرد احتسواء القدانون الأجنبي على نصص يخداليف النظلام المجسرد احتسواء أو الاداب، كمسا أن تجدائه للقدانيون الأجنبيون الأجنبيون الأجنبيون الأجنبيون الأجنبيون الأجنبيي على المسلل القدانيون الأجنبيون الأجنبيي غدى المسللات التي يعينكا مسلما القدانيون الأجنبي غدى المسللات التي يعينكا مسلما استثناء الاحتبال التوسيع أو القيداس ممسلا استثناء الاحتبال التوسيع أو القيداس ممسلام المتسري من احكدام

ونسرى أن هسذا الحكيم ينظبيق على نيس المدادة 24 من القدانيون المدني الجزائري ، كذليك لأن الحكيمية التي أرادها الشيدارع مسن هيذه المدادة ، همي استبعداد النصوص التي تتعيدارض مصبع النظيداء العيداء أو الأداب ، وليدس استبعداد القيدانيون الأجنبي في حصد ذات ما الله الذا كيدان هيدا القيدانيون الأجنبي في حصد ذات ما الله الذا كيدان هيدا القيدانيون ( القيدانيون ( القيدانيون الأجنبيي ) يتعيدارض في مجموعة مصبع النظيداء الماليون الأجنبي ) يتعيدارض في مجموعة منيدا النظيداني الجيداني الجيداني المتعددة المناسيون المستبعدة ،فقي هيدة الحدالية فقيط لا مناص الناسيون المستبعدة ،فقي هيدة الحدالية فقيط لا مناص

,

<sup>1 ..</sup> د.علي د = الدق هشيام = المسرجيع السيابيق، ص 329.

ويتفق عمدذا صع وظيف ت النظام المصام في القاندون الأجنبي بكسام المصام في القاندون المدول على الفيانية النظام المصام في القاندون المحتفدات المحتفدات النفي الفيانية تقديم بالقيدور الفي ورى للحفاظ علمي الأسس الجوم وريدة التي يقدوم عليك والكيندان مجتمع القداف عي في أفياذا كيانيت بعيض نموض مجتمع القدانيون الأجنبي المتناقية في همدة الأسسس القيانيون الأجنبي المتناقية في همدة أو النمورورة السيم القيانيون الأجنبي مصوالد المواجدة أو النمورورة السيم القيانيون الأجنبي مصوالد النفي يمانية بفك سرة النظام الفيانيون الأجنبي مصوالد المناقية مصادة بفك سرة النظام والمحادم عادة بفك سرة النظام والمحادم والمحادم عادة بفك سرة النظام والمحادم والمحادم والمحادم والمحادم والمحادم والمحددة القيانية والمحددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة الله المحددة المحددة

وهناناك مثال آخال المحاوت المادناك المحادد (2) (2) (14 MORT CIVILE (2) (15 MORT CIVILE (4) (2) (4) (4) المحاوت المادناك المحادث والمحادث والمحادث

±.

 <sup>1</sup> على صادق مسشام = دروس في القانون الدولي الخياص ،ط 1986، م " " ، المياد عبيد المناصم ،ط 1986، م " " ، المؤاد عبيد المناصم رياض والدكتورة سامية راشيد = المرجع السابق ،ص 108.

النصبوس الاختبري أبي القدانيون الاجتبيبي التي لا تتعدارض مع النظيام العدام لعدام لعدام لعدام لعدام الشخص العدام لعدام لعدام المعام المعام المعام المعام المعام المعام المعام المعام العدام العدام المعام العدام الع

وايدا مداكدانت مدة الاختلافات بين القدوانين الدولية في همددا المدوندوع ، نات للتخفيف مددت الاقل للتخفيف مددت المدوندوع ، نات للتخفيف مددت المدون المدتاء و المدتاء المدتاء القانون المختص المدافظة على التدر المدوري المدتاء المدولة القانين .

كمــا يخمصح الاستـاف ( PAUL LAGARDE) في النـمـايـة بـعـدم الوقــوع فـي مشكـلـة تـلبيـق نــوص متفرقـة لا تـربـط بينـمــا ايــة مــــة ملـــــة علـى عـــــلاةــة تــانـونيـة معـينــــــة .(1)

وعدنا عدا حداول معدالجنده كنفلك مشروع الاتفداق المتعمليق بالنفقة الذي انعقد بصناهمة الدورة الشامندة لنصدوة لاعداي و الذي تم الاتفدالي عليده فصدي اكتربير سندة قدانون عليده فصدي اكتربير سندة قدانون الطفيل عمدو الدني يتحدد قصدر النفقية .

<sup>1 -</sup> Ce projet pose le principe que: la loi de la residence habituelle de l'enfant détermine si dans quelle mesure et à qui l'enfant peut reclamer des élements."

LAGARDE PAUL =recherches sur l'ordre public en droit Int. privé , Ed , 1959.P215.

و تصد عالجات عاده الاتفاقيات تجنب النتائيج التي تضر بالطفال في حالية منا اذا كان قدانون موطنده يتسلم بالشدة أوقاسيا عليه ، أو تبيان للقاضي أن القانون الاجنبي المراد تطبيقه يمدف اللي عكس دا تمان الباع في قانون دولالقياقية القدافي و تفاديا للنلك الميفت مادة شالشة في هذه الاتفاقية نمات على أنه يطبق التانون اللذي تعينه قائدة التنازع الوطنية في الدولة التي رفع أاماما النزاع في حالية ما اذا كان قانون وأمل النزاع في حالية ما اذا كان قانون وأمل النزاع في حالية ما اذا كان قانون وأمل النزاع في حالية ما اذا كان قانون المنازع النزاع في حالية ما اذا كان قانون المنازع النزاع في دالية ما اذا كان يتعين استبعاد الفانون الاجنبات والمنزع النائلة ما اذا كان يتعين استبعاد الفانون الاجنبات والمنازي من النظام المنازي المنازي من النظام المنازي المنازي المنازي المنازي المنائل المنازي المنازي المنائل المنازع المنازي المنائل المنازع المنازي المنائل الم

فياذا كيان السبيب التدافيع التي تطبيبين القيانيون الاجتبيبي هيو النص الصدي يتنافي من النظام الميام ،و كيان اعتبيار استبعداد هيسنا الجينز، تجر بيدا ليروح النميوص الباقية في القيانيون الاجتبي، أي كيان

استبيه الماده من طنيرف القسيدانيين

ARTICEE\_3 " Est Applicable de la loi ésignée par les regles Nationales de conflit de l'autorité saiglie, au cas ou la loi de la residence habituelle de l'enfant lui refuse tout droit aux aliment ."

LAGARDE (PAUL) = Recherches sur l'ordre public en droit Int.privé
Ed 1959.P215/

القــانــون الاجنبي يفقد سبب وجدوده اذا استبعد نصص معين من كدأن يكون نص التــانـون الاجنبي المستبعد باسم النظام العـــام مرتباك ارتباطا وشيقا بمجموع النصوص الاخدرى في هــذا القانـون بحيث يصبح من المتعذر على القــانحي ان يكتفى بالاستبعــاد الجــزئــى لـعـذا النــص وحده وتطبيق النصوص الاخرى التى لاتتعارض مــع النظــام العـــام لـدولتـه، فــانــه فــي هــذه الحــالــة لا منـــاص مــن الاستبعـاد الكلــي لاحكــام القــانــون الاجنبــي ،وتطبيــق قــانـــون القــانـــي محــاـــه .

وتطبيقا لذلك ، فاذا كان قانون الجنسية المشتركة لا جنبيين يقيمان في نرنسا يسنح زواجهما لاختلافهما في الصدين ،فان هذا المنح لايحول بسداهمة دون امكان ابرام الزواج وفقا للقانصون الفرنسي ،نظرا لتعارض أحكام القانون الاجنبي (قانون الجنسية المشتركة ) مع النظام العام الفرنسي ،فاذا افترضنا أن نصراءا المشتركة ) مع النظام العام القرنسي ،فاذا افترضنا أن نصراءا وعد المرزواج ،فعلى التاؤواج القانون الاجنبيق القانون الاجنبيين التاؤواج (قانون الاجنبيين القانون الاجنبيين التاؤواج (قانون الجنبيين القانون الاجنبيين النائواج الفرائسيان المنائل ونقا الاحكامة ، وللل حتى للولام يتعارض القانون الاجنبي

1\_ قاعلي مدادق هنشنام = تندازع القنوانيين ،ط 1974، ص 327.

بالنصبة قد النص المصراد استبعاده بالنظام العصام الفرنسي . (1) اما أذا كان النص المصراد استبعاده بالصلم النظام العصام ، ليست المدافية بالدخيرة من النظام العصوص الاخرى الباقيدة ، فان هذا لايوثر على القانون الاجنبي المختص ككيل وبالتالي يمكن تطبيعة النصوص الاخسرى التالي يمكن تطبيعة النصوص الاخسرى التالي التالي المنافية العصام العصام العصوص الاخسرى التالي التالي المنافية العلم العصام العصام العلائم العالم الع

<sup>1</sup>ـ د ـ علسي صدادق هشددام عالمدرجدع السددايدق ، ص 323 .

لمطلق ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	او اا	المخفضية.	ــــار	الأث	/	الفصــــل الشــانـــي
ــــــــــــــــــــــــــــــــــ	e 11	ا	l:	- 11		

L'EFFET ATENUE DE L'ORBRE PUBLIC .

## / <u>s\_\_\_\_\_\_</u>

يختلف الدفع بالنظسام العسام بالنسبسة لانشساء الحقسسوق في دولسة القسام بالنسبسة التسار قسانونيسة نشات مس دولسة القسارة مراكر قسانونيسة في الخسارج ٠

فالدفع بالنظهام العهام يعمل بقوة اشهد في معرحلها المساء ا

وبعب ارة اخصرى تتسراجي فكرة النظسام العصام قليم المحارة المصام "الحق المكتسب " ( Droit Acquis ) وأصام العصلاق المستقرة ، فالقاضي، رغم الاختسلاف الجسفرى الفي يلاحظمه بيسن قانونه و القانسون الأجنبي المختص أصللا ، يغضض النظر عصن عمدا الاختسلاف احتراسا للحق المكتسب أو تسليما بالامر الصواقع ولكن ليسس معنى عمدا ان القاضي يغمض عينييسه عن كمل حصوق

أو مسركيز قدانسوني نشداً في الخددارج ، فيسلم به كمدا هدو ، حدى ولد وكدان هدف الحدق يتعدارض تعدارضا مطلقدا مدع النظم القانونية والسيداسيدة . و الاقتصداديدة في دولته ، ولكن نقط يتسدداه نسبيدا حسبب درجدة التعدارض ، و حسب مدى تداثر الدرأي العدام في دولته من عدا التعدارض ،كمدا سندي فيما بعد . وسنتعدض الآن الى التمديد بين حدالتيبن مختلفتين للدفيع بالنظرام العددام فممن المبحدث المدواليين دولته ممن المبحدث المدواليين دولته العددام العددام العددام العددام العددام العددان المددان المدواليين دولته ممن المبحدث المدواليين دولته العددام العددام المددان المبحدث المدواليين :

استفر الفقية و القرضاء نبي مختلف البدول عنيد اعتمال الدفيع بالنظام العيام في مجدال تنازع القوانيين على التميييز بين حالتين مختلفتين العيام في مجدال تنازع القوانيين على التميييز بين حالتين مختلفتين الحيالية الأولي : و هي التي يسراد في هذا انشاء مسركز قانوني والتي يسراد في هذا انشاء مسركز قانوني التي يسراد في دولية القاندي ، وعيذا ماي عبدر عنيه الفقية الفرنسي المقاندي ، وعيذا ماي عبدر عنيه الفقية الفرنسي de droit)

الحيالية الشيانيية: وعمي التي يسراد فيهما مجسرد الاحتجماج اوترتيب التي يسراد فيهما مجسرد الاحتجماج اوترتيب الشي التي يسراد فيهما محسرد الاحتجماج القافسي الشيار محينسة عن سركيز مانوني تسم نشوء خسارج دولية القافسيي (EFFETS DE DROIT)

( FRANCEKARIS )
1 ـ لـقــد انــتـقــد الاســتــاذ ( ـــرانــس كـاكـيس ) اصطــلاح التـميـيـز بيـن انـشـاء
الحـقـــوق وأثــارهــا ،لـكــونــك تــسـميـة محـيــة ( DEFECTUEUSE )،بحيث
يـمـعـب الفـمــل بيـن الحـــق وأـــار، مشـال علـى ذلـــك ( الابــوة التــى تـفـرضعلـــى الشـخـمن الانـفـاق علــي عــائـلـــه ) .

نكيف يمكن شنا الفدسل بين الابدة كحق وأشار، وهي نفسها أي الحسسق وأشاره بوهي نفسها أي الحسسق وأشاره بويا. وهلس هذا الاستاس يقترح الاستاذ (فرانس كاكيس) بديلالهذا الاصطلحات وهدو القرانيان - مصادر ( Droit - Sources )في مكدان القرانيان - أشار .

و يـــرون أن أشير النظــام العــام يختلـف بـالنـسبـة لـكـل حـالـــة مـن الحــالتيــن :

فالحالية الاولى: هي التي يبراد فيها انتشاء مركز قانوني داخل دولية القاضي ، ولكن هذا المركز يتنافي مع اعتبارات النظام العلما العفي هذه الحالية يتعين على القاضي ابطال مفعول هذا الحوق و عدم الاعتبراف به باسم النظلام العلمام السائد في دولت (1) فمن غير المستساغ مثلا ،ان يسمح القاضي الفرنسي للا جنبي فمن غير المستساغ مثلا ،ان يسمح القاضي الفرنسي للا جنب بانشاء على القافرة الايبيحها القانون الفرنسي ، كالبزواج باكثر من زوجة داخيل الاقليم الفرنسي ، نظيرا لما يودي اليه ذليك من زوجة داخيل الاقليم التي يقوم عليها نظام الاسرة في سن مسياس واضيح بالاسرس التي يقوم عليها نظام الاسرة في في النظام الاسرة في النظر الما المنادية في النظر الما المنادية في النظر الما المنادية في النظر الما المنادية في المنادية في النظر الما المنادية في النظر الما المنادية في المن

الما المنظم ا المنظم المنظم

FRANCECAKIS = La théorie du renvoi . P 40.

2 ـ د فواد عبد المنعم رياض = المرجم السابق،ص 204.

التي الشبع مال النظام العام ، عندما يهكون للتوجم الرضيين القدائون الاجهديين وقد اندون القدائون الاجهديين وقد الدي وقد ما أمد منه النيزاع مجلوب الاحتجاج بشرثايد سيب الشبار قد المحتونيين تقمونم النيوسيد المحتونيين المحتونين المحتونيين المحتونيين المحتونيين المحتونيين المحتونيين المحتونيين المحتونين ا

ف اذا ساتمت عدد الإجرا الت و توافرت عدد الضروف في الخارج ونشاً الحتى عنداك وأريد التماك به أو الاحتجاج به في بلد القاضي في الحان عدد التماك به أو الاحتجاج به في بلد القاضي في في المدون عليد التمال الدفع بالنظيام العلمام مسن المدون القاضي الوطن و تجاهه و عملا بذلك ،فانه الا بجسون للإجانية في فرنسا أن تروجوا زواجا دينيا الأن الرواج في فرنسا في فرنسا أن تروجوا زواجا دينيا الأن الرواج في فرنسا مدنى ، الا أنه اذا ماتم في الخارج زواج ديني ، فانه يمكن الاحتجاج به في الرنسانيا ، في المنازع المناز

من منا يتنسخ لنا مدى اغرق في اعمال العنام العامام الع

ف القداشي يستطيب أن ين قب ل مقدا ، أو وضعدا قدانونيا نشدا في الخدارج و ليو كانت هذه الاشدار تتعدارض منع اعتبارات النظيمام العدام السائدة في دولية علي استاس أن الشعب ور

<sup>1</sup> \_ د \_ علي صدادق هدهدام = ت \_ ازع القوانيدن ، ط 1974،ص 335 .

<sup>2</sup> \_ د \_ فــوُاد عـبـد المـنـعــم رــ ض = الـوسـيـط فـي القـانـون الـدولـى الخــــاص ط 1974، ص 204

العسام للسرأي العسسام ( OPINION PUBLIC ) في دولسة القافسسي لايت أشر ازاء مركسز قدانسوني أو علاقسة قدانسونية تدم نشرؤها في يحيي الخدارج بينفسس القدر الدي بتأشر بده السرأي السدام اذا مدا أريسسده انشاء نفسس الدركيز القانسوني أو المسلاقسة القانسونية داخيل اقليسسم دولسة القدانسي ، وعيذا مدا يعبر عنده الفقسه المعامسر "بالاشسسر المخفيف أو الملطيف للنظام العدام " (Effet Atenue de l'ordre " العدام العدام المعامدات المداكم القرنسية بالتفرقة بيين أشر الدفيع بالنظام العيام العيام في صرحاسة انشاء العيلاقية في فيرنسيا ،وبيين أشر المداحي الخيام العيام ألي مرحاسة التمسيك في مرحاسة التمسيك في ما العيام العيام قيانسونية تمت في الخييسارج

شقد حكم القضاء الفرنسي في الفترة السابقة على سنة 1884، جواز الاحتجاج نبي في الخصاء الفرانسي في الخصارج الدي يتما في الخصارج رغم ان ايتاع الطحالاق في فرنسا كان يتعارض مع النظمام العام في هيما خيلال هيذه الفترة ،

كما قضت محكمة السيسن " الفرنسيسة في 22 أكتوبر 1956 بالامر بتنفيذ حكم أجنبي بتطليق بناء على تراضى الزوجين وفقسا لما يقضى به قانون جنسية الزواج ولو أن التطليق على هذا النحو غير جائيز ني نرنسا، ويسللا حكمة فننسى هذا الحكميسم

<sup>-</sup> La cour de cassation Française a énonce que " La reaction à l'éncontre d'une disposition contraire à l'ordre public n'est pas la même suivant qu'elle met obstacle à l'acquisation d'un droit en Rrance, ou suigant qu'il s'agit de lisser se produire en Rrance , les éffets d'un droit acquis, sansfraude à l'etranger et en conformité de la loi ayant compétence en vertu du droit International Français . ( MOHAND ESSAD=Droit Int.prigé, Ed 1980.P203

أنه قد خفف فيست الدفسيسع بالنظيسام العسام فيسي مرحلة نفاذ الحسب ، · ·

كما قضت محكمة (روائ) نمي حكمها المادر في 20 / مارس / 1968 ، بانه يجوز التمسك بحق الكتسب البقا للقانون الاجنبي مسادام المه قيد تم انشاؤه في الخيسارج · (1)

وقد أخذت محكمة النقاض الفرنسية بالتفرقة بين الحق الذي يريد انشاؤه في دولة القداضي والتمسك باشار حق نشأ في الخارج (2) اذ أكدت بصراحة صرورة الأخذ بالتفرقة السابقة حينما اعلنت ان النظام العام كأداة لاستبعاد القانون الاجنبي الواجب التطبيق يختلف في حالية الهنازعات المتعلقة بحق نشأ في فرنسا عند في الفرض الذي نرش فيد الحرق فعالا في الخارج (3)

يتمير الاشر المخفف نالدام العام بانه لهرس ذا طابيع أوخميمة عدامية يتعين البياء على القداشي قضايدا مصن عداد النبوع ولا مويتم بمعورة آليدة، فالقداضي لده السلطية التقديرية اليواسعية عنيد مايقرر الا تراف باشدار حيق نشدا في الخداج أوعمدم الاعتراف بدا العدام السائد في دولت، على اعتبار

<sup>2+</sup> LOUSSOUR N = Droit International > ivé,Ed 1978 . P 358.

<sup>3-</sup> RYMOND VENDRE BLS T=Droit Int.pr v BELGE et droitour ationnel T.1 , Ed 19 % P 303 .

أن فكرة الاتسار المخففة أو الملطفة للنظام العسام لا تعنى فسي المنصونية العسام العسام الاتعنى فسي المنصونية العسام العسام الماهية الإنهام العالمية المسلم الماهية المسلم الماهية الويت على القاضي التسليم الماكما على القاضي التسليم الماكما على القاضي الأسار الناتجة عن مركز قانونية قانونية الخسات في الغسارة ، ومدى تأسسر الرأى العام أوتقالم المسالم الماكمات في الغسام العام الاسامية الاتسار ، فانه يعترف الماكم الماكم الماكم الماكمات الماكم الماكمات الماكم

و المشال الشميسر السذى يضرب كرد فعيل للنظيام العساء تجيداه العالم العساء تجيدات " المراكر القانونية الناشئة في الخارج منو مدا يعرف"بالتأميمات " التعويضات التعديد التعويضات المحدد الشركات الإجنبية بدون تحديد التعويضات وسبقا أحيد الفقيماء منا حسول ولا مناه المحدد التاميمات التي لم يتم الاتفاق عليما سلفا مفيما التي المحدد المحدد المحدد المحدد التي المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد التي المحدد المحدد

<sup>◄</sup> \_د\_حسن الهـداوى = تندازع القوانيان واحكامه في القانون الدولي الخاص الخاص العامة في القانون الدولي الخاص

<sup>2- &#</sup>x27;MAYER =Droit International privé, Ed 1978. Pl66

<sup>3-</sup> LOUSSOUR: N=Droit Int. privé Ed 1978 . P 553.

الـــزاميــة بـالنـسـبــة للــــدول الاجـنـبـيــة ، وبـمـعـنـى أوضــح عــل يـتــ على هدفه الدول الاعتمراف بدائدار عدفه التأميمات في بلادهـــا ؟ ان المحداكم الفرنسية تجيب النفي المبطلق تحجداه التأميمات التي تجسري فسي الخسارج كبليما كانست السدول التي أجسرت الشأمييميات علسسي الشئركسات الاجنبيسة مستجساهسل التسعبوييضسات العسادلسة ليهسفه الشركات أو اذا كانت عدد التاميمات من شانها ان تمس باحترام الملكية الفسرديسة ، وطبيقها لهذلك رفضت المحاكم الغمرنسية في كثيب مسن المناشبات الاعتسراف باشدار حقوق و مراكز قانونية تم نشوها بسالخارج حياس رأت فيي الاعشراف باشار هنده الحقسوق مساسا صارخا بسالنظ سام العسام الفرنسي و بالتسالي لا يمكن تقبلها من طبيروف المجتنم ....ع الفرنسي حتى لونشات عدد الحقوق في الخارج . و قسد انكرت بعيض التشريعيات صراحة الصفة الشرعية لاثار بعيض الحعيدوق التي تيم اكتسابها في الخارج ،من ذلك ماصرحت بيده بعيض البدول من أضعبا لا تعترف بالحقوق المكتسبة بالخسارج، اذا كانات هلف الحقوق تتعارض مع الاهداف الاقتصادية و الاجتماعياة و السياسية و الاخلاقية ليدولية القاضي.

بمستن ذله عدا قضت به بعدض المحداكم الفرنسية في قضيهم

<sup>1-</sup> LOUSSOURAN = Droit International privé, Ed 1978. P 354.

<sup>2</sup> ـ د ـ ح ـ ـ ـ ن الهـ داوى = المـ رجـ ع الســابــ ق ، ص 118 .

<sup>3</sup> ـ د ـ عبر الدين عبد الله = المسرجيع السيابيق ، ص 554 .

شميرة و عبي المعروفة بقضية الاسلطول الروسي (LAROPIT) الذي لجاً الني ميناء مرسيليا بعد أن قامت روسيا بتأميام الاساطيال التجارية الروسية ، فعلالبت روسيا فرنسا بتسليمها الاسطول باعتبار أن لها حقا مكتسبا طبقا لقانون نصوغ الاسطال الدوسي (قانون الموقع) السابق فرفض القضاء الفرنسي الملكية الروسي (قانون الموقع) السابق فرفض القضاء الفرنسي عبذا الطلب بحكم عن محكمة النقيض الفرنسية بتاريخ 4 مارس 1923، وجاء في حيثياتها ،أن نوع الملكية بدون تعويض يخالف النظام العام في منذه الدولة العام في منذه الدولة الاعتبراف باشار حيق مكتبب نبي الخارج يتعمارض مصطال المنظام المنظام العام المناد المن

وعنداك قضية تأميام أفرى أنكرت فيها الهفة الشرعية لاتحدار بعض الحقوق المكتسبية بالخارج وقد قضت فيها محكمات التأميام مصلحا النقيض المختصان النقيض المحدد المصالح الاقتصادية الفرنسية وبالتالي يتعارض مع النظام العام الغرنسي باعتباره مسام أمن للمجتمع الفرنسي؛ عير أن حكم محكمة النقض الفرنسية والقاضي بعدم اعترافه عير أن حكم محكمة النقض الفرنسية والقاضي بعدم اعترافه بالتأميام الدى أجرته الحكومة الجزائرية على شركة فرنسيات المنات التاليات المنات المن

<sup>1</sup> ـ راجــــع في عينا المعندي

ـ د ، على على سليمان = مذكرات في القانون الدولى الخاص الجزائرى، ط 1984 ـ د ، عبر البدين عبد الله المرجم السابيق ، ص 554 ،

ـ د . حسسن العصداوي = المصرجيع السابيق ، ص ١١٦

<sup>2-</sup> BATIFFOL= Droit International privé , Ed 1981 . P 422.

النظر والبت في شيرعية القيرارات السيداسية الاجتبية ،وانميديد ال
(1) لـه فقـــط حـــق رفــض اثــار هخا التـأمـيـم في فـرنـســـا٠
اله فقييط حبيق رفيض اثبار هذا التأميم في فيرنسيا. كميا جبري القنياء في كشير مين البيدول علييي الاعتبارات
بـــاثـــار قــانـونيــة نــ نات عــــن مـــــراكـ خ
قـــانــونيـــــة تـــــم انـشـــــاؤهـــــا فـــــي الخــــارج حـتــــــ ي
لـــوكــانــت تـتمــارض مـــم النطــــام العـــام لــدولــ خ
القــــانـــي الــــسببـــــندي طبــــدرح أمـــامـــ ه
النــــزاع ، ومـــن أمثلـــة ذلــك ، أن يتمسـك مسلـــ م
بــــاثــــــار زواجــــــه بـــاكــــــر مـــــن واحـــدة فـــــــ ب
بـــــد كفــرنـســـا أو أن يتمـســك يــونـانـيـان بـزواجـمــ ا
الــــــــــني تــــــم فـــــــي الخــــــارج فـــــي شـکـــــل ديـنــــــ، ى
ف ـــي بــلـــد كفـــدرنـســا أو بـلـجـيكـــا اللـتــــد، ن
لا تعت رفيدان بيرام زواج دينيوسي فيسي بيلوم مسيد
أو انهـــــة بــــاء رابطـــــة الزوجـيــــة بــــالطـــــة
وذابــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
لا تــهــــــــــــــرف بـــالـطــــــــــــرف بـــالـطــــــــــــــــــــــــــــــــ

1 - انظیمی الدکتور علی علی سلیمیان = مذکرات فی القانون الدولیی .
 156 ش 1986 الخاص الجزائری ، ط 1986، ص 156

كذلك استقصر القيفاء الفيرنسي على اعتبدار الشركية التي شؤسيس بدر. على الخارج من ليدن شخيص واحيد صحيحية في فيرنسيا في حييين كأن المشيرع الفرنسي يبرفض انشياء مثيل هنذه الشركية لتعبدارضهيا. على المنازات النظام العيام الفرنسي . (1)

والمسابق المسلم المسلم

فطبق اللق انون الانجاليين السدي يتطلب الامليسة ( CAPACITY) المحلسات قدانسون ابسرام العقد ، فبالاضافة الى ذلك .فانسه الالاستات قدانسون ابسرام العقد ، فبالاضافة الى ذلك .فانسه الله المحلوز لاحسد السزوجيس في السزواج القائم على اكثر من زوجة واحسدة المحلب أي مساعدة من القضاء الانجلسيزي ، ويبسرر ذلك بكسسون في السلطة القضائية الانجلسيزية قسد وضعت الحماية للسسيزواج

وعلى محذا الاستاس، فان المحداكم الانجليزية ترفيض استسدار كي المحدال المحدولة أو بالتفرقة القضائية القضائية القضائية القضائية القضائية القندال المحدولة في المحدولة في المحدولة في المحدولة في المحدولة في المحدولة في المحدولة المح

والقائم على وحسدة السزوجسة فقسط.

<sup>1</sup> د ،عسر السديسن عبد اللسه = القدانون السدولسي الخداص، حد 2،ط 1977، ص 555.

<sup>2</sup> ـ د ، مصدوح عهد اللكريم حافظ = مجلة القانون والاقتصاد ،جامعـــة . البصري ،العدد الثاني،سنة 1971 ، ص 158 .

غير ان عبدا الإيمنى بالفسرورة ان عبدا البزواج الاقيمة له المولا يحمل على اي اعتراف في البلترا في كل الظروف، فمنساك التجاه فظمر اخيررافي البجلترا يوكد "بماأن حالة الشخصصي التجاه فظمر اخيررافي البجلترا يوكد "بماأن حالة الشخصصي المحدد المحان ( STATUS OF A PERSON ) تعتمد على تانونه الشخصي المحدون في المحدون المحان حالة البزوجة الممنو حتين لمحا بقوة قانون المحولين المحدا المحولين المحدون مقبولية ولما مفعولية في بقية المحدول المفعولية في بقية المحدول المفعولية في بقية المحدول المنافعة المحدول ال

غير أن المحاكم الانجليزية تشترط أن يعترف بمنده الامسور الأغراض . خياصة فقسط وليسس لكل الاغراض .

<sup>1 -</sup> MERCIER (P) = Conflits de civilisation et decit Int.privé,

Ed 1972 . P 105.

د ـ ممـدوح عبد الكريم حافظ = مجلة القانون والاقتصاد ،جامعـــة

البصرة ، العــدد الاول و الثاني ، سنة 1971، ص 1 1 .

فلقسة بالنظبام القبام ، وانتمنا تنفيتسرف فقطيبعيض 🖵 النبتــائــج التني تبتبرتــب عن هــذا الـبزواج الـــذي يـتــم فـي الخــارج كـحــــــ مكتسب، من ذلك حنق النفقة و الضمان الاجتهاء عني (1).

☆ أمدا بالنسبية للقضاء الفرنيسي فيمييز عبو الاخبر بيين انبشاء الحقبيوق ₫ واشارها من حيث اعمال الدفع بالنظام العسام الاأن الاحكام القضائية منتهجا معينا وانما حكمت تنارة بالسمناع بانتناج مستراكسين إقسانونية تلم اكتسلابها في الخسارج ،وتسارة أخلسري تلرفيض الاعتلليان ع بدأي أشدر لحدده المدراكر إذا كانت تخالف النظرام العام الفرنسي . و مسن القيف ايا التي تتعلق بالاثار المخففة للنظام العسي رُو التي فيصلبت فيهمنا المحساكيم الفيرنسيية منذه القيمينة التي تبي فينه للنزوجية الشانينة لشخيص من جنسينة تنومسي - (POLYGAMIE) بنحق النبقيقية وكالنب هذه النؤوجية التسكيين مسم ضبرتهسا فيي فيرنيسي السروج و هسو القداندون التونسسسسي المختص أص (2) لا.

المـــراقـــي ، ط 1972 ، ص 117 .

<sup>1</sup> ـد ، حسن الهـداوي = تندازع القوانين واحكامه في القانون الـدولي الخاص

<sup>2-</sup> FRANÇOIS RIGAUX = Droit international privé, Ed 1972. P236.

ويعطي أحصدالفق عاء لحنكم محكمة النقض هذا تفسيريسين التفسيريسين التفسيريسير الاول: يرى في مسالة تعدد النزوجات عنصرا مصن عنداصر القاصر القاصدة القانونية المطبقة من طرف القاضي،على اساس أن الاشر الملتمسس تطبيقه من المحكمة هو طلب مبلغ نقصدي أو ما يعرف بمنحة للتفقة (PENSION ALEMENTAIRE) وهومن المنسف الدي يبيحه القانون الفرنسي ، أي من الاشار المعترف بحا في فرنسا .

التفسييير الثاني : يرى أن الشيدى الدذي اعتمادت عليه محكمية التفسينية النقسف الفرنسية في حكم منا عليه الشانية النقسف الفرنسية في حكم منا عادا باعتبراف منا للنزوجية الثانية بمحقما في النفقة ، عبو النظار البي صحة النزواج أوالرابطة الزوجية التعددية التي نشات في الخارج بدون فيش نحسو القانسون .

و ينتمي منذا الرأي الى القبول بنان محكمة النقبض الفنرنسينة بندأت تتجنب نحبو تبني المنذميب المتحبر ازاء الحقبوق المكتسبيسية في الخيارج بندون فينش نحبيو القنانينون (1).

Que la cour de cassation entend limité sa solution liberale aux droit acquis hors du terretoire Français )

<sup>1-</sup> FRANÇOIS RIGAUX = Droit International privé, Ed 1968. P 236.

الاستخدادة المسدية المستخدسة المسديدية المسديدية
فيبى قضيه أخسري مسن عسدا النسيوع ، أي مسن القضايا التسييي
فبي قضيه أخسري مسن عهذا النهوع، أي مسن القضايا التهام
العـــام، وتتلخــص وقــائـــع هــــنه القضيــة
ٔ ف <u>ــيــــمـــــــــــــــــــايـــــــي</u> :
م حيات أنسه يستنت ج مان مالاحظ التقضالة الموضوع الموضوع المادة الموضوع المادة
ان المسدعــــو ( ص <u>فــونــ</u> ى ) الـــذي هــــو مــــن أصــــن
· جـــزائــــــرى قـــــد تـــــزوج بــالتــــابـــــع فــى الجــزائـــــــر
ة بـــــاريـــخ 28 أوت 1931 بــالـسيـــدة (عــربيــة حـمــــدون)
. و هــذا وفــقـــا للـشـريـهــة الاســـلاميــة التـى تبيـــــ
. تـعــــدد الــــــزوجـــات اذا تـــــوفـــرت شــــروط مـعـيـنــــة .
و بــــاريــــخ 26 سبتمبـر 1950 بـالـسيـدة (عــ <u>ائشــــ</u> ة)
مـــع العــلــــم ان زواجــــه الأول بـقــــيې قــــائـمـــا. :
: 'و حيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
بــــــف ــــــرنـســــــا قــــــــد ط <u>الــــــــ</u> ب
· ·

-Revue critique de droit international privé , Année 1970.P56

<sup>-</sup> ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'ordre public en droit International privé, Ed 1979. P344.

الاستفادة من منحمه الناميسن المرضى لعالاج زوجتمه الشانيسسة بساريسخ 11 جويليمة 862، و كنذلك منح تأميسن الصولادة .

ـ و حبيب أن سندوق التاأسيان الفرنسي رفيض طلبه بندعتوى أنسسه

سبيق أن قيدم للبيدا صمدا شكلا لنزوجتيه الاولى

وحيث أن عنداك اتفاقية بين الجزائر و فرنسدا فيمدا يخص الضمدان الاجتماعي تنص على استفادة العمدال البجزائريسين و الفرنسينين على حدد سواء في الجزائدر و في فرنسيدا من الضمان الاجتماعي .

\_ وحييث أن النظيام المين م الفرنسي لا يعترض على تعدد الروجات بشرط أن يتسم اشماره في الخيارج ،وأن يرخص بذلك قانبون الاحسوال الشخصيات .

و في الاخير صرحت المحكمة بمنح النزوجة الثانية المنح المرضية بناء على الاعتبارات السالية السالية السندك

غير أن محكمة النقص الفرنسية قد رفضت دعوى الزوجة الشانية التى تطلب فيما المنح المرضية الخامة بالصولادة من صندوق النمان الاجتماعي الفرنسي بحجة أن القانون الفرنسي لا يعترف بنظام تعدد الزوجات، ببل يعتبره مخالفا للنظام العصام و عكذا يبلاحظ التناتض في أحكام محكمة النقض الفرنسي

راجلع في علدًا المعنب ANDRE CHAPPELEE رسالتاء السابقية ، ص 354

حـــول اعتـرافعــا باشـار نظـام تعـدد الـزوجـات فـمـرة تعـترف بــــه و مــــرة تنكـــره ٠

وتسد دعما ممذا التردد المذي وقعمت فيهم محكمه النقه الفرنسية اللي اقتراح حمل آخر يتمثمل في أنه يمكن الاعتراض بالمراف بالمراف النظام تمدد المزوجات في فرنسا ، باعطاء تعرويض وحيد (1)

لل روج ( PRESTATION UNIQUE ) سواء كان هذا التعروض ويدمن يتعلى بالترفي أو غيره ، وعلى المرف أو غيره ، وعلى المروح أن يسوزع هلى القسل بالتساوي على أزواجه المرف أو غيره ، لبقا للجرر الذي يتقاف المراسوة وبمانة العلم المراف النام مندوق الشمان الاجتماعي الفرنسي

الا أن مسددا لا السرأي الفقيمي لسم يسون خسد بعين الاعتبار الاعتبار الاعتبار الاعتبار الاعتبار الاعتبار الاعتبار العبير ا

انظــــر = ANDRE CHAPPELLE الـرســالــة السـابقـة ، ص 346

لمبحــــث الشــانـــــى/

مسدى اشسر النظسام العسمام الاجنبي في دولسة القاضي أو "الاشسسر الانعكاسي للنظساء ".

L'effet reffexe de l'ordre public

التفسيح لنسا مسن المسرض السيابيق ان المسدف الرئيسي من اعميال السيدة السيد المستماعية والاقتصادية والاستمالية والاستمالية والسياسية و المستاسية و المستاسة و المستاسية و المستاسة و المستاس

وبالنظر الى هذه الوظيفة الحيوية التى يوديها النظام العسام في المجتمع ، فان من المنطقى الايترتب عليه أي اشر خارج دولية ألقيال القياسي ، وبحبارة ادق ، فانه لا يجوز الاعتبراف بالنظام العسام الاجنبيين و بالنظام العسام الاجنبيين و بالاتبار والتالية بالاتبار الانعكامية الانتكام العالم المسام المنطقة بالاتبار الانعكامية الانتكامية الانتكامية المنطقة بالاتبار الانعكامية الانتكامية المنظمة المنطقة بالاتبارة الانعكامية المنظمة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنظمة المنطقة المنطقة

La Confomité de l'ordre public étranger avec l'ordre public du For.

. ومحملسوم ان اصطلح " الاشر الانتعكاسي للنظام العدام من وضيع الاستداد (بيديد ) ( PILLET ) وقد قال بنه بمناسبة رأيه، في الاستداد (بيديد ) فقت ملقسة بالنظام العدام في كل دولة ،وان السدول الانتداك تسوانيان فقت ملقسة بالنظام العدام في كل دولة ،وان السدول الانتحاسات الاخترى يجبب ان تقرلها ذلك وعدا منو منا يسمى بالاشر الانتعكاسي للنظامان أليان عبد الله = المرجع السبايات ، ص 550. انظام عن الدين عبد الله = المرجع السبايات ، ص 223.

و الســوَّال المطـروح مـنــا ،مــل يجـوز للقـاضـي الاعـتــراف بـالنـظـام العـــام الاجـنـبــــــــــ ؟

لقد انقد سم الفقيه ،والقضاء حسول عيده المسالية ،فالبعض يسرى ان فكرة النظام العدام فكرة وطنيية بحتية ،ومن هذا المنطليق فدانيه لا تسوجيد هنداك سلية بيين منا يبعشبر مين النظام العيدام في ببليد آخير (1) في ببليد منا ومنا يعتبسر من النظام العدام في ببليد آخير (1) بينما يبرى البعيض الآخير على العكس من ذليك ،أنيه في حاليدة منا اذا تشابيه النظام العدام في دولية من النظام العدام في دولية أخيري ، في لا بالس من قبول الاشر الانعكاسي للنظام العدام العدام العدام العدام العدام العدام في ببليد القدافيين في ببليد القدافيين .

1 مــن هــذا الـــرأي (بـــارتــان) الـــذي يـــرى ان الحــق النــاشــي، وفقـــا لمـقــتـضــات
 النــظـــام العــــام فـــي بــلـــد لا يـحــتــج بـــه فـــي البــــلاد الأخـــرى ، لأن النــظـــام
 العــــــام اقــلــيـمـــــــــــي .

-----

و مسكفا اختلسف الفقيه حيول مسالية الاثير الانعكاسي للنظام العيام بين مسويسد و منكسير لينه.

فسالسنذيسن ينكسرون اشسسر النظلام العسمام الاجنبسي في دولسسة القسام العمام وطنسي يراكي القسام العمام وطنسي يحاك

( L'ordre public étant une notion essentiellement national ) و تسأسيسسا على ذلك يجب رفيض كيل حيق اكتسب في الخيسار و تسأسيسسا على ذلك يجب رفيض كيل حيق اكتسب في الخيسام المحلى ( L'ordre public local ) غيسر أن عسذا السرأي يسرى انه في حيالية تطابيق النظام العيام الأجنبي من الافضيل ،كمايسرى الأجنبي من الافضيل ،كمايسرى ( PILLET ) قبسول اثسر النظام العيام الأجنبي في دولية القاضي . ويسيرى استاذنيا الدكتسور "على على سليمان " في عيده المسألية ويسرى استاذنيا الدكتسور "على على سليمان " في عيده المسألية "مسألية الاثسر الانعكاسي للنظام العيام العيام " ، انه اذا كان النظام العيام يقيوم على السس واحدة في الدولتيين ،كما عي الحيال في في نسبر النظام العيام العيام

و هنــاك مثـال تقاليدى شهير يتعلق بقضيـة تتلخصوقائعها في أن (بـولونيـان) تُزوجا في بلجيكا و كانا مختلفين دينـا و عــذا غيـر معتـد بـه في القانون البلجيكي، مع العلــــم

<sup>1-</sup> LERBOURS PIGEONNIERES = Droit internationalprivé, Ed 1978, P515.

2-BATIFFOL = Droit International privé, Ed 1981, P 422.

<sup>3-</sup> د ـ على على سليمان = صذكرات في القانون السدولي الخداص الجهزائييري ط 1984 ، ص 157.

أن قدانون جنسيتهما ( القانون البولوني ) كان يستلوم الاتحاد في الدين ، فطعن في زواجهما أمام القضاء البلجيكي، فاستبعد القضاء البلجيكي والقانون البولوني لمخالفت للنظام العامام القضاء البلجيكي وقضى في بلجيكا من عند الناحية ، وطبعق القانون البلجيكي وقضى بصحة النزواج ، فعرض النزاع على محكمة ( السين) بباريس في قال 1922 ، فقنت بعددة النزواج على أساس أن النظام المام المنام في فرنسال المنام في فرنسال العامام في فرنساليا .

و هندا يقول استداذنا الدكتور على على سليمان لدو أن أمدر رواج هبذيدن البولويين عصرض من أول الامدر على القضاء الفدرنسي لقف القفى القفات الفقائد القفات واستبحد تطبيق القدانون البولوني لمخالفت للنظام العدام الفرنسي افكان القاضي البلجيكي حين قفدي للنظام العدام الفرنسي افكان القاضي البلجيكي حين قف بمحدة هدفا الدواج للم يفعل الاماكان القاضي الفرنسي الفرنسي

أمسا لمبو اختلف النظسام العسمام في البلسدين اختلافه جوهسريا كسمسا عسي الحال بيسن دولة تعتبر الرواج رابطة مسدنية، ودولية اخسرى تعتبر، رابطسة دينيسة، فللايتسسنى حينئذ أن يكسسون لفكسرة النظسام العسمام تاثير واحسد في السدولتين.

و السدليسل على ذلسك انسه لما عسرض أمير زواج همذيسين البولونييسيين على القيضياء البولوني ،قيضي ببطيلان السزواج معتبرا ان فيكسيسيرة

1-LAGARDE PAUL=Recherches sur l'ordre public en droit înt.privé

Ed 1959,P 224.
2 ـ د ـ علمي علمي سلميمان = مذكرات في القانسون البدوليي الخاص الجيزائميمري

ط، 1984 ، ص 157.

النظـــام العـــام فـي بـلجـيكـا تختلـف اختــلافــا جـوهـريــا عـــن فكــرة النظـــام العــام فــي بـولــونـيـــا: (1)

و في اعتقدادى أن رأى استاذنا الدكتور على على سليمان جد صائب، لكون فكرة النظراة نفسها العرب في العربة العربة العربة العربة العربة العربة واحدة في الني حفراة واحدة وديرانة دشتركية ،كما هي الحال بالنسبة للدول الاوروبيات وديرانة دشتركية ،كما هي الحال بالنسبة للدول الاوروبيات التي يجمعها تسرات قانوني واحدد و عرب القانون الرومانيي و ديرانة واحدة هي البيانة المسيحينة ، أو كما هو الشربان و ديرانية واحدة هي البيانة المسيحينة ، أو كما هو الشربان النسبة للندول العربيانة والاسلامينة ،فدان مسالة الانسبان النظراء العربيانة والاستلامينة ،فدان مسالة الانسبان المناه المناه المناه العربيان المناه القيام و ديران المناه الم

وعلى العكيس من نليك فيان المشكلية لا تشار ليو اختلفت عيدة السدول حضاريا أو كيان انتماؤعيا التي حفيارات مختلفة ،فهنيا تبيرز الاختيلافيات الجوعيرية في مسائيل متنوعيية ،وبالتاليي تكشير فيرمية استبعاد القانون الاجنبي الواجه التطبيلي تكشير فيرمية استبعاد القانون الاجنبي الواجه التطبيلية ليدولية لتعارضه في أغلب الاحييان مع النظم الاساسية ليدولية

القــــاف

غيما علي الحلملول التي اتبعها القيمياء حيول هيفه المساليينية؟ .

1-NIBOYET = Tours de droit înt.privé , Ed 1949 . P 448.

ونشيجية لميذا الالتبياس و الغيميوض ، نجيد القضاء الفيرنسي عليسب سبيسل المثال قيد فيصل في حيالات عبديدة و متناقضة مما صعبيب علي الفقية أن يستخيلون أيية نتيجية مين عبده الاحكام يستنسبدا

غير أن الشيء المسلاحظ فيما يخص الحلول التي اتبعها القضاء بالنسبة لمسألة "الاشر الانعكاسي" للنظام العام العام تكنن موسوسة على قدواعد قانونية ( Sur une Base Juridique) مجردة وانما كانت توسس على مجرد الاحساس بالعاطف (1) مجرد الاحساس بالعاطف (1) (ابنات توسوس على مجرد الاحساس بالعاطف (ابنا العميد (بناتيفول) يوضح لنا بجلاء موقف القضاء من مسألة الاشتران الانعكاسي للنظام العام ، ويتلخم عنذا المثال في أن زوجيدن بولونيين تروجا في بلجيكا خلافا لقواعد قانونهما السني

<sup>1-</sup> LAGARDE PAUL=Recherches sur l'ordre public en droit Int.privé
Ed 1959.P 224.

اذ أن الاختـــلاف فــــي الــديــديــن يتعارض مع النظام العام البولوني سينتمصا القناضي البلجبيكي ينقضي بصحبة مشل هنذا البينتواج رفيع الحظير البذي ينبيص عليسينة القسيانييون البسيوليوني ( MALGRE L'EMPECHEMENT PREVUE PAR LA LOI POLONAISE ) ويتسائل الفقاعة ضناء عنن مندي امكنان الاعتبراف بنمنذا النزواج لتوطيلنب ابسيرامسه فيي فيرنسسنا مصع العبلسم ببأن فسرنسسا تنتفيق مدع ببلنجيكسنا مسن حبيبت اعتبدار مداند السديسن شي السزواج لايتعسد مختالفبدا للنظسسام العبيام أنساذا جساء السزوجيان السيوليون ببيان السي فسيرنسسيا وارادا أن ستمسكا بسمحية زواج عسمنا النذي عنقسداه فنني بلنجيبكا القيميل يسرفنض لعسسسا عبيدا البيزواج بتدعيوي أنبيه يتعبد اعشيرافنا بالنظيام العبيام الاجتبيني التهليجينكسيي ؟ ، ﴿ يَسْرِفْنَانِي فَسْرِينِينَ مِنْ الْفَقْسَةِ تَسْرِتْنِينَانِ أَنْسْرِ عَلْمُسْسَ مشبيل مبيذه المبلاقياة التبي ناشات فالي دوليلة الجنبيسة تطبيقيات لفكرة النظام العااع فيحساء بسالسرغسم مسن اشحاد سفيمسوم هسسنده الفكرة بيرن عده الحدولجة ودولجة القراشي وفلجك استخدادا الحي مجدأ وطنيهة النظهام العماء، ومقتضهاه أن قسانمون السدولسة السمسدي يطبق على علاقية ما أعمالا لمقتضيات النظام العلمام، لا يجب ان يتمسدى أثبره حدود عنده السيدولية . LES SENTIMENTS غييير أن الاحساس بالعباطفة ( LAGARDE يق ول الاست اذ ( PAUL

1-BATIFFOL = Droit International privé , Ed 1981 . P 426.

2-LAGARRE PAUL = Recherches sur l'ordre public en droit Int.privé
Ed 1959 . P 224.

الاعتبسراف بسيدا السيسرواج فسي فيل و عصداك مشال آخسيسرة الناسي بالد الاستاذ ( ( JACK MAURY فسي مسندا المستنسي أيتلخسص فسي أن زواجسيا دياسيا بحنتا (PURMENT . ÉELIGUEUX في بطبعيال المواهدة في بطبعيال المواهدة في المستواهدة المواهدات في المستواهدة في المستواهدة المواهدة المواهدة في المستواهدة المواهدة ا ان القسانسون السلسيسكسي بعضيسار السمساد السزواج بالمريقة مدنيسة مستأليبة المليسية تتاجليان بالمتومييرع أوبالتاليي تبعيتيسرام النخاحيام العصام كندا أندو التحسوشييع فتنسي فيرنده ستستداء فطجائك للنظيما بالمنظم البطجيلاني السذي ينتظ ابسن مسع النظيمام المستام الفرنسي يكرن بمستدا السزواج بسيداط المسالا . (1) فليك أن تنظيدابين مشبعدوم النبالسام العسيدام في كيل من دولينية القياضيي و السدولية الاجتب سيستة بنيت برتسب عليسة وصنبول قناضي البدوليسة السبي تنفسس النشيجسة لسوكسان النسزاع قسد طسرح عليسه استسداء. فليسو رجي سنسا السي المشال المتذكبور أعسلاه لشوج سندنسا أن السيرواج السيدي شيم فيني دولنية منشا أعسيمسالا لفيكييرة النيطينيام العسينام التيي تنستبيعي مسانسيخ الشكل التبيي لانعقاد الزواج كالمسينسم حسما كندلسك فسي دولسة القاضسي طحبالمنسنا كسان الشظيمام العمسام فسي دوليسة همتكه الاختيسر أينقيضا بحدوره بحاستب محاد ذات المحانيج ومحن ثحج فحانجه مدن فيحر المستحسداغ

1-JACK MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente: l'ordinant public et la fraude à la loi Ed. 1952. P. G.

رف ف الحصل الصفي تصوملت اليصة الدولة الاجنبية لمجسرد أن عصف الحصل التوسل الياة أخضا بمقتضيات النظام العصف القصف العصف القصف العصف القصف العصف القصف العصف ا

و مجمسل القسول ،أنه لما كان الدفيع بالنظام العام وسيلسة قسانسونية يستبعد بعبا القاضي القانسي الهنبي السواجسب التطبيب متى تصارضا اساسيا مع المبادئ التطبيب متى تصارضا اساسيا مع المبادئ الاساسياة التى يقوم عليما مجتمدها ،وبالنظير الى طبيعات النظبام العبام الوطنياة ،فانه من المنطقى الاتتعادى اثبار النظام العبام حدود بالنظام العامدة .

و بنمنعنسي أوضيح فيان فكسرة " الاشير الانتفيكاسيي " للنظيمام العسيمام العسيمام العسيمام العسيمام العسيمام المضمون لمنا مضمول فني دولية القياضيي ،

غيسر أنسه يسلامسظ ان الاخسد بمسدا المنطسيق يتسرتب عنده جمسسود واضطسراب فسي عسلاقسات الشعساون التسبي يجسب ان تسسود المجتمسسيع السيسيدولسسسدولسسسسي

وعليه واعتقدادا مندا ،بان دور النظهام العهام في المجتمسه

فسي أن يسمسح القداضدي بالاعتبراف بالنظاماة العسسام العسسام الاجنبي في دولت، ،اذا كسانست النتيجسة التي ستترتب علسسي هسذا الاعتبراف تتطلبابق مسخ النظام العسسام السائد في دوليت. وعسذا مسايسرا، الاتجساء الفقمسي المعسام من وجسوب اقبرار العلاقسة التي نشأت في البدولية الاجنبيية اعتبالا لمنا اسمسوه بفكسسرة "الاثبير الانعكاسي "للنظام العسام العسام الاجنبي ،اذ أن النظام العسام الاجنبي ليم يكن في حقيقسة الامسر سبوي اداة للتعبير عسن مضمون النظام العسام العس

و لاشك في أن اتباع عبذا المسلمك يحقدق الى حدد بعياد فيرورة المحافظة على التوازن بيسن الاعتبارات الدولية التبين تتدلعلب احتبرام اعمال حكسم القانون الاجنبي الواجب التطبيق بموجب قاعدة التنازع الوطنية لدولة القاضي ،بوصف اكثبر القوانيان ملائمة لطبيعة المسألة المعروضة على القاضي من جمعة ،وبيسن الاعتبارات التي يقوم عليما أملسن الجماعة وسلامتما وما تقتضية مسن ضرورة استبعداد تطبياق

of the property of the contract of the private property of the contract of the

<sup>#-</sup>LAGARDE PAUL = Recherches sur l'ordre public en droit Int.privé
Ed , 1959 . P226.

احك الهام القائدون الاجنب في حدود تعارضها منع النظامام العناع من جمست أخسري ،

وهكسندا يكفسن احتسرام النائسام العسسام الاجنبي في دولة القاضيي حقيوق الافسيراد المكتسبسة، ملع مسراعات عسدم تعسارض عسنده الحقوق أو المسراكسز الفانونية ملع الاسلس الجومسرية التلي يندعن عليمسا كيسسان حجتمسات عليمسا

أشرالا شفداقيدات الدوليسة في أعمدال فكسسرة النظراء العدد

## L'EFFET DES CLAUSES CONVENTIONNELLES

SUR L'ORDRE PUBLIC.

من السماية التي يشميز بها المجتمع الدولي المعاصر قيامه على فكرة التعاون المتبادل في مختلف المجالات،سواء كانت هسدا المجالات،سواء كانت هسدا المجالات،ساون المتبادل في مختلف المجالات،ساوء كانت ها. وهسدا المجالات الاتحاقة أو غير ها. وهسدا المجالات الاتحاون القائم حاليا بين مختلف الدول ليس وليد الصدفة أو نشا تلقائيا وانما وجد نتيجة للتطور السريع في مختلف المياديين نظرا لحاجة الدول الى التعامل فيما بينما باستمسرار.

و ينظمه همدا التعمامل عن طبريق اقامه العملاقات وابسرام معاهدات أو انتفاقيات دولية تأكيدا على الرغبة في اقدامة التعاون المستمر بين بعضها البسعمين .

وما نصريب متدالجت، في هذا المبحث اليبس هيو التعرض لبحث طبيعة منده المعاهدات أو الاتفاقيات و القضايبا السياسية التي تنظمه القواعد بسل منا نحدف اليبه ضو عنرض بعنض الاتفاقيات التي تنظمه القواعد القانونية الخاصة ، التي تتعلق أساسنا بمستألة النظام العنام للدول الموقعة على المعاهدات أو الاتقاتيات، وما عنو منوقف القضاء الوطني منعنا أي موقفه فيمنا يخنص مسألة النظليام العنام .

وبعبارة أخرى ماعو الحكم اذا كانت قاعدة الاسناد المطلوب من القاضى تطبيقها قد تقررت بقتضى اتفاقية دولية تخاليا النظام العيام السائد في دولته ، هيل يستطيع استبعاساه النظام العيام السائد في دولته ، هيل يستطيع استبعاسام تلك القاعدة بحجة تعارضها مع اعتبارات النظام العيام العيام الحدولت، أو يطبق القانون الاجنبي اعمالا لاحكام الاتفاقية أختلف الفقهاء حول الاجابة عين هذه المسألة ،ويعود سبب اختلف الفقهاء حول الاجابة عين هذه التوفييق بييان مبديان مبديات التوفيية التوفيية التيان مباهيات على معاويات التيان مباهيات الحاليات الماسيات على معاويات التيان على التيان على المناسيات على التيان على المناسيات التيان على المناسية التيان المناسيات التيان على المناسية التيان على المناسية التيان المناسية المناسية التيان على المناسية التيان على المناسية التيان المناسية المنا

- . المبيدا الاول / يتمشل في الترام القدافي بمقتضى الاتفاقييية المنصوص الدوليية الاسنداد المنصوص الدوليية الاسنداد المنصوص عليميا دولتية .
- المبيدأ الشاني / عبر عبدم امكان تطبيبيق القباضي الوطني لقانيون وتعدد المبيبية القباضي الوطني لقانيون وتعدد المبيبية ا

ولبحسث عهده المسائلية بشكه دقيسق و مسركهز يتعيين التعسرض للفروض التبي يمكن أن تقسموم عنسد التوقييسي علمي الاتفاقيسة أو المعساهدة في هيذا الميسدان، وتتنفاول مسذه الفسمروض ضعسن المطالب الاتيسة:

المطلب الاول: حالسة استشنساء النظام العسام من الاتفاقيسة ،

المطلب الشاني : حالية النص سراحة في الاتفاقية على عدم استبعياد القيانيين التفاقية على عدم استبعياد القيانيين القيانيين و لو كيان هيذا القيانيينون الاجتنبيين من طرف القيانيين الوطيني و لو كيان هيذا القيانيينون التعيارض منع مقيميوم الشظينيام العنينيام العنانيين المستدولينية .

- المطلب الشالث: حالية سكوت الاتقاقيية أو المحاهدة عن النيص على اعتمدال الدفع بالنظرام العيام ضد القدانون الاجنبي السيدي السيدي مصير به قامدة الاستياد في الاتفاقية ،اذا ما تصارضت احكامها مصعالنظرين .

ال<u>مطلب</u> الاول/ حالة استشناء النظبام العبيام عدددددددد مبين الاتفاقي

قسد ستنبسه واضعبو الاتفاقيسة منسذ الوملسة الأولى السي تسسسلافي يقتضي بتغلبيب احد المبدأيين على الآخر ( النظام العدام او الاتفاقيدة ) فاذا اتفاق على تغلبيب النظام العاام فانده يمكن لكل دولسسة مين البيدول الاعتضاء في الاتبقاقيية أو المعاهدة على استبعاد تطبيسق القداندون الدذي تشيدر بعطبيقه قداعدة الاستداد الواردة في الاتفاقيدة اذا تعبارض احبد نصوص لهبنه الاتفاقينة منع اعتبارات النظيام العسام لتدولية القداضي المعبروض عليته النبزاع، وقبيي هنذه الحدالية أوهندا الفرض لا تكون هنداك مشكلية بيدن الدولتيين أو الدول الموقعية علي الاتفاقية بحقما في تقدير ما يعتبر من النظام العسنام، وبالتالسني يمكنن لأية دولية من البدول الموقعسة على الاتفاقية أن تستبعست أي نسس من نصبوص الاتفاقيسة ،اذا رأت انبه يتعسارض مع النظام العسسام، و يسكسن أن نسورد عسدة شطبسيقات للمسذه الحالسة ، فلمنساك أشفاقيسات عسديسدة نسمست عليى تسرك الحسريسية للسدول الموقعسة على الاتنفاقيسسسات تبحقها في الاحتمة حساط بسالدفهم بالنظام العسمام ، أذ تبعمار فسيست نـــــوص الاتفــاقـــــة مــع المبـادىء الاســاســـــة لـمــــا،

ومسن مسذه الاتفاتيات نذكسر على سبيال المشال اتفاقية مسسروع (1)

تساوياة المنازعات المتعلقة بالميراث ( ( )

التى انعقدت في لاهاي " سنة 1925 و 1928 ميث اشارت هسسنده الاتفاقيات الني ( الشرط التحفظيي العام) ( ( )

CLAUSE DE RESERVE ( ) ( الشرط التحفظيي العام) ( )

GENERALE) الاتفاقيات العام العسام في عسسنده أو النظام العسام العسام أي جعلست الاتفاقيات ان تحتفظ بما يعتبر من النظام العام أي جعلست الحق لكل دولية في الدفع بالنظام العام اذا رأت ان الحسوم الاتفاقيات تتعمارض منع النظام العسام العام اذا رأت ان

كسما ادرج (شمسرط الاحتفاظ بالنظمام العمام) في " اتفاقية لاهماي " المبارسة فلي سنالة 1976 و المتعلقة (باشهار النزواج السحيال الوراد المحالمات و الاعتاد المحالمات ) .

" Celebration and recognition of the valalidity of mariage a study the rules of conflct of laws.

وقد تندول هدفا الدموتمسر الدي انصقد من 4 تشريدن الاول الى 23 منه السندة 1976 اقدرار اتفاقيتين متصلقتين بالاحروال الشخصيدة الاولى المالدي تتعملت بالتركية و النظام المالدي للروجة بسن ، وذليك مدن وجمسة نظير تندازع القيدوانيان.

<sup>1-</sup> JACK MAURY = L'éviction de la loinormalement compétente;

l'ordre public et la fraude à la : . lloi,ed1952.P126

<sup>2</sup> ـ د.مـمــدوح عـبـد الكــؤيــم حــافــظ = مـجـلــة، قــانــون المــقــارن ،عدد 15،ص 1983،10 ص 55

و تعتبر هاتان الاتفاقيتان كما يرى احد الباحشيان تنقيحار و تعتبر هاتان الاتفاقية لاهاري المناع الخيامية بالسار و توسيعا الحكام اتفاقية لاهاري المناع الخيامية بالنظام المنواج و الطالات التي كانت تمثل فقط الدول الأوروبية ذات النظام القانونية المشابها المسابة .

امــا اتفاقيــة سنـة 1976 فقــد تــوسعــت العـضـويــة فيـهـا لـتشمـــل بــذلــك عــدد كبيــر مـن الــدول\* ذات الاتجـاهــات و الافـكـــار القـانـونيــة المختلفــة، قـمــد البحـث عـن ايجــاد حـلــول لـهــذا النـوع مــــن المـشــاكــل القـانـونيــــــة .

ومن المعروف ان مشل هذه المواضيع يكشر فيها التمسك بالدفسع بالنظام العالم العالم من قبال المحاكم اللوطنية، نظارا الاختالاف مفاهيم اللزواج و تبايان انظمتان في اللدول، خاصة فيمالي يتعلن بعدا الموضوع (موضوع اللزواج)، فهناك الزواج اللذي يتام في شكل ديني، وهناك الرواج اللزواج المدني، ولكسل من هذيان النوعيان في شكل ديني، وهناك اللزواج المدني، ولكسل من هذيان النوعيان النوعيان النوعيان النوعيان النوعيان النوعيان النواجات وتقاليا تتعلنات في تحديد القانون اللواجات النازع القانيان والمدانيات النازع القوانيان والمدانيات النواجات النازع القوانيان والمداني النواجات النازع القوانيان والمدانية والمدانية والمدانية والقوانيان والمدانية والنازع القوانيان والمدانية وال

<sup>1</sup> ـ مـمـدوح عبـد الكريـم حـافـط = مـجـلـة القـانـون المـقـارن،عـدد 15س 1983،10 ص 55.

<sup>\*</sup> مصر، الارجنتيين، استراليا،النمسا، بلجيكا، البرازيل، يوفسلافيا
الحدانمارك، المانيا الاتحادية، فنلحة، فحرنسا، اليونان، ارلنحاد،
ايطاليا، اليبان، اسبانيا، السويعد، النرويج، هولندة، البرتغال،
الولايات المتحدة، سويسارا، تحدركياب،)

\_ \_ JACK MAURY المرجليع السلابيق عن في

وقسد نصب المادة 5 من عبذه الاتفاقيسة على انه `يمكن رفيض تطبيق القانون الأجنبيسي بموجب عبده الاتفاقيسة اذا كان عبذا التطبيسيق يتعارض عبد النظبيام العبام في البدولية التي يبراد ان يتعارض الاحتفادات الفيادات المناسبال في الدولية التي يبراد ان المناسبال في الدولية التي يبراد ان المناسبال في الم

ويتضبح من هذه المادة أنها قد تبركت حرية التقدير للبدول الاعضاء في الاتفاقية لتقدير من العدام العدام العدام فيها وفيا أنها العدام العدام فيها وفياذا تعدارض حكدم الاتفاقية ومدع مبددا النظام العدام فيها العدام التفاقيدة لا تلزمها وبالتالي تتحرر منها العدال الاتفاقيدة لا تلزمها وبالتالي تتحرر منها وكلما تعارضا وحكامها وحدم النظام العدامة والعدارة والمالة العدارة والمالة العدارة والمالة والم

كما اشارت " اتفاقية المجلس الأوروبي " المورخية في 17 جنوان 1968، المتضمنية الاتفاق على طلبب الاطلب الاطالع على القانون الأجنبيي " المتضمنية الاتفاق على طلبب الاطلب الاطالع على القانون الأجنبيي " L'INFORMATION SUR LE DROIT ETRANGER "

فنصبت المسادة 11 من هسده الاتفاقيسة على ان الدولة المطلوب مندها اعطباء معلومات من قانونها، يمكن ان ترفض ذلك اذا رأت أنيه من شان اعطبائها معلومات تتعلق بالمنازعسسة المطروحة الماميا ، يمسس بمصالحميا، او اذا رأت ان الاجسابسة على ذلك من شانها ان تخلل بسيبادتها وامنهساد"

غسرغسم انت لهم يسورد اصطالاح النظهام العسمام في هده الاتفاقية (1) اللأن أحدد الشمراح ينتسماعل: همل نحمن فعملا بصمدد مفهوم النظمام العمام في هدفه المادة ؟

ART:11= L'etat requis pourra refuser de donner suite à la demande de reinseignement l'orsque ses interêts sont affectés par le litige à l'occasion duquel la demande à étè formulée, ou l'orsqu'il estéme que la reponse serait de nature à porter atteinte à sa souverainétè ou sa securité.

ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de l'ordre public en droit Intlagrivé
THESE = 1979. p 396

ويجيب قائد السالا ،انه اذا كان الوضع كذلك، فان لدرلج يور ، الشارط التحفظي يمكن نقده ،لان مفهدوم وسه يسعتب واستع ومطاط ،فمفهدوم المصلحة و الأمن و السيادة تتغيير حسب الظروف.

ويقبول الاستاذ (ANDRE CHAPPELLE) ومناكذلك يمكننا ان نتسباء ل عن الصيغبة الحقيقية لما الشرط التحفظي ) وهسو بطبيعة الصيغبة الخال الاحتفاظ الحدال الاحتفاظ بما يعلنبر من النظام العام أنى هذه الدوّل المتعاقبة.

رسالتــه السابقــة ،ص396 ANDRE CHAPPELLE

<sup>&</sup>quot;Tout Etat contractant peut se réserver de ne pas reconnaître les accords d'élection de fer si le litige n'a aucun rattachement avec et tribunal élu ou si, compte tenu des circonstances, il y aurait grave inconvénient à ce que la cause soit jugée par le tribunal élu".

ومسن مسور الاتفاقيدات التي احتفظيت كذلك لكل دول مسوقعية عليسي المعداميدة بحدثها في أعمدال الدفيع بالنظام العدام ،متى تعارض تطبيدي عبده المعداعيدة منع اعتبارات النظام العلمام لعدولية القيافسي، معاهدة المعداقية والاقسامية بيسن مصر والمسلسران المبرمية في سنية 1928 ومعامدة المداقية بيسن مصر و تدركيلا

وقد نص في المعاهدتين على أن تطبق في مسائل الاحوال الشخصية احكام المتقاضيان في كل من الدولتيان، مع عدم الاخلال بالقواءا المتعلقة بالنظام العام العام وقد أصدرت المحكمة العليا الشرعية في مصر بتاريخ 1946 حكما امتنعات فيه عن تطبيق القانون التركي الذي يقضي بتوريات ذوي الارحام مع ذوي الغصبات لمخالفة نلك للنظام العام المصرى الذي يطبق الشريعة الاسلاميات في طبق الشريعة الاسلاميات في ما يخص المواريات .

وجـــاء فــى حيشيــات هــذا الحـكـــم مـايـلـــى:

( مصحر ودينك الرسمي الاستلام بني السدي ودينك الرسمي الامستور و غيالي الامسية من المسلمين، لا يمكن أن يتغيق منع منا جناء في الاتفاقية المذكورة أنغيا لمنا فيمنا من انتمناك واضع لحرينة البدين و الخيسورج

<sup>1 -</sup> الاستاذ صلاح عبد الوعاب = الدفع بالنظام العام في مواريث الاتراك مجلة المحاماة المصريعة ، س 37، ص 1206.

عن قصواعد و مخالفة احكامه الشابتة بدليل قطعين الثبوت بالاجماع ولم يخالفه أحد من أحمدة المسلمين).

وهناك تسلات اتفاقيات ابرمتها لبنان مسع كمل من سيوريسية والاردن و الكويت تكون نافخة في لبنان «دون اعظاء هذه الاتفاقيات الميغية التنفيذية، إذا كانت لا تتوفير فيها بعض الشيوط التي من بينها ( الايكون الحكم أو السبب الذي بنيت عليه مخالفا للنظام العام أو الاداب الصامة للدولة المطلوبة منها التنفيسة أو مناقضا لمبدأ معترف به كقاعدة عامة دوليسة .

كمما نصبت المحاهدة المبرمة بين الجنزائير و المغسرب المستورخية في 15 منارس 1963، والمعطلة و المكملة ببيروتوكنول ملحق وقسنع عليه في 15 جنانفي 1969، ولاسيمنا المنادة التناسعية من البرتوكنول عليه في 15 جنانفي 1969، ولاسيمنا المنادة التناسعية من البرتوكنول الملحق في من الاحتوال الشخصية و مسائل الميراث عليمي ان القنانون الوطنسي القنانون الوطنسي الكنل من الدولتين من عنزاء النظام العنام المبلدينين . (1)

<sup>1 -</sup> د انسعسيم أدمون = الوجسيار في القانون الدولي الخاص ، ط 3 ، 1967 ، ص 108 .

<sup>2</sup>\_ الجريدة البرسمينية المدادرة في 10 سبتمبر 1969 -

راجع الاتفاقيات التي احتفظت بشرط النظام العام في المواد الاتيسة:

<sup>-</sup> اتفلقيات الأعداي المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق على العقود التي تتم بطريق الوسلطة وقد نوقشت هذه الاتفاقية بتاريخ 6 جوان 1977، المادة 17 من هذه الاتفاقية ، انظر ذلك في المجلة النقدية للقانون الدولى الخاص سنحية 1977 ، ص 639.

كما تضمنات الاتفاقاية المبرماة بيان الجزائر و فرنسا المورخة في 28 أوت 1962، و المصافق عليها بالأمر رقم 194-65، و المصافق عليها المورخ في 29 يونيا 1969، المتغمان الممالة على الاتفاقية المحلمات المتعلقات على الاتفاقية المحلمات المتعلقات المجرميان المبرماة المحلمات المحلمات

أنظ و الأمير الأمير رقيم 65 ـ 194 الميورخ في 30 ربيع الأول الميوافيقل 29 يوليو 965. المتضمين المصادقية على الاتفاقية المتعلقة بتنفيذ الأحكومام وتسليما وتسليما المجروميين المبرمية بين الجزائير و فيرنسا

راجيع في هيذا المعنيي منسوليف الدكتور محميد حسنييسين = التنفيينية القضائيي و تبوزيني حصيلتينيه ،ط 1986 ، ص 104 . حالية النص في الاتفاتية صراحة على عددم استبعاد أخكام الاتفاقية من طرف القاضي في الدولية الموقعة على الاتفاقية ،حتي ليو كانت احكام هذه الاتفاقية تتعدارض معلى اعتبارات النظام العام عدولة المطلبيب الثاني /

أذا كانت بنيض الاتفاقيات تنبص على ترك الاحتفاظ بالنظاء المسام لكسل دوليسة مسوقهسة على الاشفساقيسة افسائندا نجد بعض الاشفياقيسات على العكس مسنن ذلتك تنشمن علسي عبسدم أعتمسال التدنسين بالشظيام العنسام ضيد أحكسساء الاشتشاقيمسة ، ولنو كانبت أحبكامتُفسا تنتبعنارض منع الشظنام العنام لندولية القناضيين قسد تتناسمسن الاشفاقيسة النسعى مسراحسة على عسدم امكان لنجسوء القسافسيسي ضى البدول الاعتصاء في الانتفاقيسة التي استخدام فكرة النظام العسام الاستبعباد القانون البذئ تقتيني الاتفاقيية بتبطيبيقييه ، وحينكيذ فسي عسده الحدالسة الاسجدور للتقاضي الوطنسي الامتنساع عن تطبياق احكدام الأتفاقيع بحبجية أنب يتعسارض منع أعتبارات النبلنام العام لندولته، و مسن هسده الاشفاقيدات الشي سمست على شغيليسب أحكدام الاشفاقييسسية وليو كدانيت تنتب ارض منع النظيام العنسام ليندولية القب استي، اتفاقيسة المتبادل للشركات و الاشخاراص المعنورة والتي وضعت تعلبيقات للحسادة 220 من معاهدة " أرومسنا " ، فهعد أن ذكترت منذه الاتفاقيسسة

<sup>1 -</sup> ANDRE CHAPPELLE = Les Fonctions de 1 crdre public en droit int. privé , THE 1979 P 394

بالمادة التاسعة التي تنبص على الشبرط التحفظيي التقليبيدي Door with the perfect of the perfect للنبط العدام ، حددت حدالية لايمكين للنبط المام ان يتدخيل يسمح بتأسيسمنا بشجريكاومساعجم واحتد فانته لايمكن اعتبار

par un état contractantcomme contraire à son oredre public au sens que de droit international privé .

| Private de descriptions of Chappers and Reserved - Lights Reserved -

ففي حالية نشوب نيزاع بين الاتفاقية المذكورة و المبادى او القواءد لاحبد البدول المتفدا قيدة ، فان احكام الاتفاقية هي التى تغلبب ولا يمكن التنذرع بالنظام العام في احدى هذه السدول .

و بمعنى اوضح فانه لا يعتد بالمظلمام العلم الداخلى لهذه الدول ، و يمكن الاشارة هنا كذلك الى الاتفاقية المبرمة بين المعسمرب و فيرنسا فسي 10 أوت سندة 1981 و المتنمنة الاحوال الشخصيات و العائلية و التعاون القنيات القائلية و التعاون القنيات العائلية و التعليات العائلية و التعاون القنيات العائلة العائلة و التعاون القنيات العائلة و التعالى العائلة و التعاون القنيات العائلة و التعالى العائلة و التعالى العائلة و التعالى العائلة و العا

فقد نصبت المدادة البرابعية مدن هدفه الاتفاقيدة عليي مايلي :

" ان قدانسون البلديدن الصعبيدن بدواسطدة هنذه الاتفاقيدة ،لايمكسدن استبعداده من المدرف السلطية القضائية للبلديدن اذا كان يظهرر عسد دم تدوافقديده مع النظريام العسرام العسرام " (1).

ويعلق السيد ( FRANCOIS MONEGER ) على شرط النظام العام في هسده الاتقاقيدة بقوله " انه يتعين على قضاة البلدين بسدل مجمودات معتبرة من أجل قبول اختالافات البلدين التي قلتنافي مدع النظام العسام لكليمدا ، وينتهي الى القاول بان هذه المجمودات لا شكفي انها تكون سعبة من الطرفين، نظارا

ف المغرب يعلب ق الاحوال الشخصية التي يخد سعم اللشريع السين الاسلامية التي يخد سعم الله شريع المين الاسلامية التي تفترض التكامل و الاحترام، و هو اختلاف يبدو كبير بين نظر المنظم الاحترام الحرام الحرام الحرام الاحترام الاحترام الاحترام الحرام الحرام

ART: 4 = La loi de l'un de deux états designée par la presence convention ne peut être écartée par les juriductions de l'autre état que si elle est manifissement incompatible avec l'ordre public!

<sup>...</sup> Revue Critique = de deroit inT; privé nº 11 MARS 1984 . P44.

غيب أن هذا الفرض لم ينسل اجماعا فقهيا بسل يعارضينيه جانب كبير من الفقية بالرغم من الاتفاق المسريح على عسدم الالتجاء السي استخدام الدفع بالنظام العام ضد قيوانينها.

ويسرى الجسانسب الفقيمي الهذي يسرفض هددا الفسرض، أنسه بالسرفسم مسين النصص صدراحية في الاتفاقية على عصدم التجاء القداضي الى الدفيع بالنظ العام العام، فانه رغم ذلك يحق لنه باعتباره ممثلا للمجتمع ومدركا في نفيس الوقيت للمفاهيم الاساسيمة والجوهرية التبي لا يتمكن المساس بنها بناي حسال من الاحتوال ،بنل للقاضبي إذا تبيير لــه مـن شطبيق الاتفاقية انهدا تشعدارض مدع النظرام العرام للمجتمئ التدولين المتعداصير التذي يتعبير عنيه (بالنظيام العام العالميي) أن يستبعدها من ميسدان التطبيدق لمخالفتها للمباديء المتفقعليها فيي الاميم المتحضرة ، مشل القوانيين التي تنهيض علي اعتبيرات عنيصيرية مكتقبوانيسن جنسوب افريقيسا الشي تسليط الاقلبية البيضاء عليني منجسمسوع السنكسان السبود الاصليبيان وكسذليك القوانيان التباي تنتبع ارذن مع كبرامية الانبسيان وأدميته ببصفية عدامية، أو إذا كدانيت احكيندام الاتفاقيسة تشطوي علسي مخالفة لمباديء العددالسة السدوليسسسية أو تتصطيدم بتمنيداديء القيدانيون الطيبييعيي، ومندين أمثلية ذلكما حكمت به محكمة السين الفلانسية في 2 فيفرى 1960مين التبرام النوج بالنفقية وستأميسين الحبياة المادية لاسترته ساعتبار أن عبذا التنزام تنفرضه المبادي المتعارف عليه ....ا في الماليم المتديين . (2)

رغلبم أن التنظام العام بعلفا المجلفي ينشكل الاطار العام الذي لاينجوزللاطراب فلي الاتفاقيلة الخلوج عناللللية .

<sup>1</sup> ـ راجــــع فسي هـــذا المعنـــي .

<sup>-</sup> فسؤاد عبيد المنتقم رياض = الوسيط في القانبون الدولى الخاص،ط 1979،ص ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَبِيرَ الدين عبيد الله = القيانون الدولى الخياص، حـ 2 ، ط 1977 ، ص الله الله عبيد المنتقم رياض، نيفس المرجع المنكسور . 2 ـ انظير ذلك في مؤليف ، د ، فؤاد عبيد المنتقم رياض، نيفس المرجع المنكسور .

المطلـــب الثـالــث /

حسالية سكوت الاتفاقيية عن النم عليه المكان امتناع القاضي في الدولة الموقعي على الاتفاقيية عن الدولة الموقعي على الاتفاقيية عن تطبيق القانون الاجنب الذي تشير اليه قاعدة الاسناد في الاتفال الذي تشير اليه قاعدة الاسناد في الاتفال الذا ماتعارضت أحكامها مع النظام المدلدولية القليدولية المؤلفة المؤل

ما عليه الحمل المندي يتعمين التباعمة اذا كسانيت الاتفاقيمة المستوقسة عليها لا تشير الى حق الانتفاق بحق عليها لا تشير الى حق الانتفاق بحق عليها أعمال العدمة من العدمة من العدمة من العدمة من العدمة من العدمة فسي أعمال العدمة بالنظام العلمة العلمة على العلمة العل

ذهب رأي من الفقية التي التيول بنعدم امكنان التجناء القاضي الى است: فكنرة النظنام العنام في هنذه الحنالية ( سكوت الاتفاقينة عن الاشنالية التي النظنام العنام ) لا ستنعماد القنانون الواجب التطبيق وفقنيند لاحكنام الاتفاقينة . (1)

وعليه و حفاظها على روح الاتناقية و المحدف الذي ابرمت من أجلسية على الاتفاقية عدم ترجيب مفهده و النظهام الدول المتعاقدة أو الموقدة على الاتفاقيسة عدم ترجيب مفهده وم النظهام العام السائد في دولتعسا على احكام الاتفاقيسي

<sup>2</sup>\_ انظـر ( JACK: MAURY ) = المــرجـــن الســابـــق، ص 100.

المحسيسا مستدة

وبالتاكي يتعير التطب يرق احكران الاتفراق الاتفرانية

و يضيف الاستداد لدوالدد , لا EWALD ) في هذا المدد قداك يسلك النه اذا تعركندا الأمير الدي حرية تقدير الدول الموقعة عليه الانتفاقيدة في اعمال فكيرة النظام العسمام حسيب تقديراتها و مسزاجتما ، فلماذا ناتيم قداعدة تندازع سعينية اذا كان للدولية المتحاقدة الحين في ترجيح نظامها العسام".

غيير أن غالبية الفقهاء لا تشماطير رأي الاستداد ( LEWALD ) بيل غيير أن غالبية الفقهاء لا تشماطير رأي الاستداد ( ( ) ) بيل تترى عكيس ماييراه تصاما ، فيقيول الاستداد ( ( ) ) في ترجيب الا مينا المعنى أن سكوت المتفاقية في همنه الحيالية يجب الا يفسير على انه مرسان للدول المتعاقدة أو الموقعية على الاتفاقية على الاتفاقية مين الاختذ بحقهنا في الدفيع بالنظام العدام ، ذلك أن حرمان

ويسرى الاستساد ( MIBOYET ) في الاخيسر أن اطراف الاتفاقيسة تسسد لا يتستبهمون اشتساء التونسع على المعاهدة الى مسألية النظسسام العبام في كل دولية على حدة ، نظيرا لاختلاف مستوضوع النظسسام العبام مسن دولينية لأخسسيري ،

ويجعبنا تطعيبي المعاهبندة شبديبن البوطبأة علني البدول الاطبراف فتتلم

1 ـ مشــار اليــه في مُـوُلـهُ JACK MAURY المرجع السيابـق،ص 1.01

نظ ـــر فــسى عبيدة المربتيني ، #MIBOYET المرجع السابسيق،

فاذا استشنينا اعتبارات النظارات العلماء من المعاهدة فالالتان تطبيقها يصبح صعبا ، و تفاديا لاشارة مشل هذه الصعوبات في المستقبل ، يجب النظر الى النظام العام على أنه مسأل ضمنية في كل دولة من الدول الموقعة على المعاهدة ، وبالتالى لا يحتاج الني النص عليمه في المعاهدة '.

و السواقسع ان همدذا السرأي يشماشي وو شيفة النظسمام العمام في المجتمع في سعد يعتبر من المبادئ العمام سة المستقدرة في القلمان والمعامة و المعامة المستقدرة في القلمان و المحكمام القضمان، وللمدذا لا يشترط الاشلمارة السي تطبيقه من وقلت لأخسر و فلي كلم حمالية ، فهو شمارط ضمني اذا للم ينسص علم استثنائه فلم الاتفاقية او المعاهدة .

NIBOYET \_ 1 = المسرجيع السيابيق ، ص 56 .

المطلــــب الــــرابـــع / حالــة النـص في الاتفاقيــة علـــام على الاتفاقيـــة علــام على الله عام النظـــام العـــام في حالات محددة بالنسبــة للــدول الموقعة علــى المعاهـــدة .

قد يحدث أن تنص الاتفاقية في بعض الحالات على استخدام الدفيية بالا أن السوال بالنظام العام في حالات محددة ، تجاه احكام الاتفاقية ، الا أن السوال يبقى مطروحا ، فيما اذا ثان يتعين عدم أعمال الدفع بالنظام في عند الحالات المنصوص عليما في هذه الاتفاقية ؟ في عند أي من الفقى الدول بان الاتفاق على عدم اعمال الدفع بالنظام العام بشأن مسألة أو مسائل معينة جائز ، ذليك بالنظام العام من ذكر مثل عم المسائل و الاتفاق عليما مسبقا، هو تفادى اشارة مشاكل في المستقبل، وعنذا ما تعدف اليم الاتفاقية في المستقبل، وعنذا ما تعدف اليم الاتفاقية في المستقبل، وعنذا ما تعدف اليم الاتفاقية في المستقبل .

غير أن ما تجدر الاشارة اليب هذا هو، معرفة ما اذا كان الاتفاقبين السدول الموقعة على الاتفاقبية بشأن عدم اعمال الدفع بالنظام العام يقتصر أشرء على الدول الاطراف في الاتفاقية أم أنيه يترتب على هذا عدم امكان اعمال الدفع بالنظام العبدام بمصدد هذه المسألة بشكر لل مطلبي ، أي يتعين عسدم بصدد هذه المسألة بشكر لل مطلبي ، أي يتعين عسدول اعمال الدفع بالنظام العبدال الدفع بالنظام العبدال العبدال العبدال العبدان على منواجمة البيدول العبدال العبدان في منواجمة البيدول العبدان في الاتفاقيدية

<sup>1</sup> ـ د . فــوًاد عبد المنعم ريداض = المرجع السدابيين ، ص 210 .

يبجيب الاستساذ "فيواد عبيد المنهم ريباض "على هذا السيوال بقول:
"لاشيك أن تنسازل احسدى السيدول المتعباقيدة عين تمسكميا بحز.
معيبان انصا هيو امتيباز تمنحه البدولية الى البدول الاخسير;
الاطبراف في المعباهيدة مقابسل حصولها على حق مماثيل لذ كيان من المنطقى القبول بان تنبازل البدولية عين التمسيك بحسر معيين في ميواجهية البدول الاطبراف في الاتفاقية لايعني، تنازله ا

الا انسبه يستبدرك قائبلا،" ان اعمال هنذا المنبطيق في مجال النظان العلماء بيوسفيه تعبيرا عن الاستبس التي يقبوم عليها النظان القانوني في مجتمئ القانسي لايمكن ان يتجزأ او يختلف باختلاف السدولية المصراد تطبيبي قانونها المصراد تطبيبة قانونها المصرومية و السومية و السومية .

فل و فرضنا أن الاتفاقية تتضمن النص على عدم امكان اعمد...

الدفيع بالنظام العام بالنسبة لاحكام التطليق الصادرة محاكم السدول الاطهراف في الاتفاقية، فمل معنى ذلك أن الاعتراف بالحكام التكام التكليق الاجتبية ليم يعدد مخالفا للنظام العادات أيا كانت الدولة التي صدر فيما الحكم ،أم أنيه يمكن اعتبال عدد الاحكام مخالفا النظام العبال العادات الدولة التي صدر فيما الحكم ،أم أنيه يمكن اعتبال معناه الاحكام مخالفا الفية للنظام العام التا ما الدامات من محاك

1 \_ د.فـواد عبد المنسعم رياض = المرجع السابق ص 210.

en de la companya de

at a final and a f

t. . u 🤋 ( \_\_\_\_\_\_

وسعيدارة أوسد اذا قبيلت على سبيال المشال دولية (١) تنظييق قداني يورد بـــالـرفـــم مــن مـعــارضــّــه للـنـظــام العـــام فـى دولــة (١) هـل يـصـبــــ هـذا القـانـون غيـر مـخـالـفـاللـنـظـام العـام فـي بـاقـي الــدول الاخــري التــــ يطرح امام محاكمها احكام هندا القانون .

ذهب رأي الى القبول بشبأن هنذا النبوع من الاتفاق انبه يعتبر في حقيد شنبازلا من البدول المتوقيعية عليي المتعناهيدة عين الشميسيك ببالنبظيام العنييين ف\_\_\_\_ مــواجـهــــة بـعــفــم ـــــــم البـعــــــــــــف . (1)

و من عبدًا المنتظليق ،فيان هيدًا التنبازل عن اعميال الدفيع بالنبظيام العبيب لا يعنني بـــّـاتــا أن تـســتـفيـد سنــه الــدول غيــر المـوقـعــة علــي المـعــاهــدة -غير أن هذا الرأى قد جانبه السواب، فالنظام العصام في حقيقت يسعنني التسعيبير عن الاستس الجنومتريسة التسيء يشمسض عليها مجتم القــــانـــان

وعلني هنذا الاستناس،فنانيه لايتميكين تنجيزئية البدفيع بالنبظيام العسام تنجب القوانيان الاجتبية الواجبة التطبيق بالنسبة لمسالسة أر مسائسل معينية ، فداما أن يعتبر المساس بها في دولية القداف مختالتف للنظام العنساء واماان تعتبير غيير مخالفية للنبظيام العيا تجساه جميسع السدول حتسى ولسو كسانت غيسر مسوق عسسة على الاشفاقي

ID-HOHENVELDERM = L'ordre public Int. et la fraude à la loi.

منشدار التي هنذا المرجع في مؤلف دعيد المنعسم ريداض ، = المرجع السابيق، ص 91

JACKS MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente : loi , ED 1952.P 110 l'ordre public et la fraude à la

ان تجزئية النيظيام العيام يعتبير بيلا شيك تبلاعبا بالاست و المبادئ التي ينميض عليميا كيان مجتمع القاضي ، فالنظ العيام كما مربنا يتسبم بطابيع العمومية و البوحدة . و مميا تقدم يتبين أنيه ،اذا قيامت دولية من البدول التي ته التطليبيق فيما مخالفا للنظام العيام لا يجبوز القيام بيه أو :: بيه في دولتميا ، و لكنهما بابرامما معاهدة منع دول معي تلتيزم فيما بالاعتبراف بناحكام التطليبيق المبادرة عن محاكم الاطبراف في المعاهدة ،فاذا فعليت ذلك، فانه يفيد أن احك التطليبيق المادرة في الخارج لم تعدد مخالفة للنظام العب فسي عصفه البدولية كما مي الحال بالنسبة السبانيا العب

و هذا ما توصلت اليه بالفعل معاهدة ( لاهساي ) المسورخس في 7 جويلية من سنة 1905 المتعلقة بالاعتراف بالطسط بعد أن اخذت هذه المسألة نصيبها من النقاش و بعد دراسمستفيد في المسالة نصيبها المسالة لاول مرة في مؤتم مستفيد في الفسالية لاول مرة في مؤتم ( لاهاي ) بقصد الاغتراف بالناللاق على أن يسرى هذا الاعتبال ابتداء من يوم الشروع في تطبيق هذه المعاهدة، فاذا كان المشاقد سوى بالنسبة للدول الموقعة على المعاهدة، فما هو الحسبالنسبة للدول غير الموقعة على المعاهدة ، بشأن طرح تلك الاحسالا

JACK MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente: l'ordre public et la fraude à la loi,ED 1952.P135.

و المنسسازع المادة السابعة من معاهدة (الاماي) المذكر الته فيما يتعلق بمسائل الطللاق والانفصال الجسمال الجسمال الجسمال الجسمال المحكم فانما تصبح سارية المفحول بمجرد النطق بما أمام محكم مختمة و بالتالى تعد هذه الاحكام مقبولية و معترفا بغي كل دول العالمات مع مراعاة الشروط الواردة فللمال المعالمات المسام مع مراعاة الشروط الواردة فللمال المعالمات ا

ويلاحيظ أن ابرام مشيل ميذه الاتفاقيدة وغيرما قصدا اليجداد حلدول موحدة يستجيب ورغببات الدول فلاتعداون فيما البينماء وعددا على الاقدل من الناحيد النظرية ، بالرغم من أن منه الفكرة لم تطبق في المحاذ النظرية ، بالرغم من أن منه الفكرة لم تطبق في المحاذ بشكد واستح، لكرون عدده الاخيدرة تتمتع دائم بالطرة تقديرية في أعمال الدفع بالنظام العددة تجديرية في أعمال الدفع بالنظام العددة .

وعلى كمل و معمدا كانت تحدفظات المحداكم بشدان مسال النظيدام العبيد ملموسد ملموسد ملموسد ملموسد ملك النظيدام العبيد الاقتصال فيمدا يختص عبدا الجدانية (جدانية النظام العبد وليبو أنيه مقدم والعبد النظام العبد وليبو أنيه مقدم والعبد النظام الاتفاد القيددة ، الا أن الامبد

<sup>::7 =</sup> Le divorce et la séparation de corps prononcés par un bunal compétente eux terms de l'art 5 seront reconnus partout s la condition que les clauses de la presense convention aient s observée ..."

CK' MAURY = L'éviction de la loi normalement compétente l'ordre public et la fraude à la loi,ED 1952. P135.

المبحد الحدام المسرابيع / آثسر تنفيسذ الاحكام الاجنبيد

\ تحتـــاج الــدول فـي تـنظيــم أمـورهــا ، ســواء الـداخـليــة مـنـهــــن : أو الخــارجـيــة الــى اسـتـعـمــال وسـيـلـتـيــن أســاسـيـتـيــــــــن : 1ـالــوسـيــلـــة التـشـريـعـيــــة أو القــانـونيــــــة .

2- الـوسيلـــة القــفــائـيــة لـحســـم المنـازعــات أو الخـمــو مـات التــــ (1) \_\_يحتـمــل وقــوعـمــا .

ونظـرا لكون العـالةـات الاقتصاديـة و السياسيـة و الاجتماعيــ بيـن دول العـالـم في نمـو مضطـرد ، فـلا بـد كنتيجـة طبيهـيـــ فــل لمختلـف تلك الـروابط أن تنظـر الميـآت القضائيــة فــــ خصوصات و منازعـات، أو يطلـب منهـا تنفيـذ احكـام أجنبيــ صـادرة عـــن سلطـرا الجنبيـــة .

وبما أن تنفيد أي حكم أجنبي سيرتب أو ستترتب عليب أشار معيندة قدد تكون نيبر مقبولية في دولية القياض اذا كانيت مخالفة للنظيام العبيام والاداب في دولتيبياً (2)

لسندلك يتعيب بمجرد تقديم طلبب الى هيئة قضائي:

بتنفيذ حكم أجنبي معيب ، القيام بفحص هـارا
الحكم و التاكد مسن أناسه لايتعارض مع اعتبارا
النظام العام لدولة القاضي كشرط اساسى للقيدا،

<sup>1</sup> ـ د، عبر الدينن عبيد اللبة = القبانيون البدولين الخباص وتبنيازع الاختشمياص القبضائيم. ط 1977 .

<sup>-</sup> MOHAND ISAAD = Droit International privé , T2,Ed 1983 P80.

واصبحبت معظم السدول تسدرج مشمل مسذا الشميرط في اتفاقياتهما المتعلقمة بتنفيمة الاحكام مع السدول الاخماري .

ولا يفوتنا ان نشير دمنا الى ما ذكرنا، سابقا ، من ان عمليا الدفع بالنظام العام في مجال تنفيا الاحكام الاجنبياة لاتقاوم وقات سادور الحكام من قبال الدولاة الاجنبياة وانما يتعيان اعمال الدفع بالنظام العام وقات التنفياذ فاي الدولة المطلوب منها التنفياذ ، تماشيا معطبيعا النظام العام المتسمة بالتغايات و التطاور حساما الماسوب

وهــذا مـا يعبـر عنـه الفقـه المعاصـر بمبـدأ "حـالـيـة النظـام العــام " كشـرط مـن شـروط التمسـك بــه .

وعلى عدد الاساس، فداذا اصدرت حكومة أجنبية قرارا يتعارض مصع النظام العام، وطلبت من ميكسة قضائية أجنبية أجنبية تنقيد مدذا الحكم، ولكسن أثناء القيداء بالاجراءات الضروريدة التى قدد تستلحسرق مدة محينة ، يكون خلالما قدد تغير مفعموم النظام العدام القديد واصبح المفهوم الجديد لا يتعارض مصع اعتبارات النظام العدام لدولة القاضون الخير القيدام العدام لدولة القاضون على هذا الاخير القيدام بتنفيد هذا الحكمون في مصدوره كدان يتعارض مصع النظام العدام في يولي والدام في يولي والدام في والدام

<sup>1-</sup>BATIFFOL = Droit international privé ,Ed 1931 , P 322 منائي على سليمان = منذكرات ني القانون الدولي الخاص الجزائري، ص 152 م

<sup>2 -</sup> MOHAND ISSAD = Droit international privé, T2, Ed 1983, P81 .

و قدد يحدث أن يكون الحكم الاجتبى الصراد تنفيدة غيرو مخدال للنظرام للنظرام للنظرام للنظرام للنظرام للنظرام للدولية القراضي في جيزء أو في اجيزاء منصه غقرولا كمدا ليو كان الحكم الاجتبي موضوعه دفع مبلغ من النقرود ربعده يدفع بسبب استحقاق اوراق تجارية ، و شلاشة من البساع تدفع بسبب استحقاق اوراق تجارية ، و شلاشات البساع تدفع بسبب دين القمدار مشلا، فالمحكمة هناتمتنع عن تنفيذ الجزء الإخير من هذا الحكم لانيه يعيد مخالف اللنظام العيام في دولت ما ، و تنفيذ الباقي المداق اللنظام العيام أله المدام في دولت ما ، و تنفيذ الباقي المدنى لايتعارض مصلع العيام ال

امدا اذا كدان الحكدم الاجتبي المدراد تنفيدة تأبي طبيعت المدراد الفيدة العددام العددام العددام

<sup>1</sup> ـ د.فواد عبيد المنتقم رياض = التوسيط في القانون التدولي الخاص ،ط 1974، ص193

<sup>2</sup> ـ د. مسدوح عبد الكريم حافظ = القانون الدولي الخاص الصراقي،ط 1977، 121،

فالمحكمسة هنا في عنه الحالية تكون مفطيرة الى عسدم تنفيية هيذا الحكيم بكاملي بالسيم النظيام العسيام العسام المسلمية السيمية السيمية السيمية المسلمية وكنالية والمسلمية وال

وعلى عندا النحيو رفييض القضياء الفيرنسي الاعتبراف بياشيدارات حكيم منادر سن احيدي المحاكم الالمانية تضمنيت حيشيات عبيارات تميين بكراءية المبرأة الفيرنسينية . (3)

كسذلسك ، اذا كسان الحكسم الاجتبسي لسم يحتسرم الضمسانات الاسساسيسة لحقسوق السدنساع وفقسا للمفكوم السسائسد فسي دولسة القسسانسي

<sup>1</sup> ـ د.علي صادق هـشام = تـنازع القـوانيـن واحـكـامـه في القـانـون الـدولـى الخـاص الخـاص 326 .

<sup>2</sup> ـد محتصد حسنسين - طبرق التنتفيذ في أقانيون الاجراءات المدنية الجزائري ط 178. ط 178، ص 178.

<sup>3</sup> ـ فـوأد عـبد المنعم رياض = المرجع السابق ، ص 201.

المطلبوب منهم الامتر بالتنفية فيهد ذلتك مخالفها للنظهام المطلبوب منه الامتراب المنظهام المعالم المنظهام العلمة المتعلم المتعل

وعلى ذلك في الاجتبار في مسار كما في الجازائي تنفيد المحكم الاجتبار الدفاع وي الدفاع وي كليان المحكم الاجتبار الذي المحليل المحقي أو قدام بالتنفيد قد اتخبين القداف التبي يتظلب عدا قدان وند و ببل ويرى البعد في الاجبين القدين القيول لدو كليان الاخبيال بحقب وق الدفاع ويرى البعد وق الدفياع القيام القيول لدو كليان الاخبيان الاجباراءات المناه المحكم وي علي عدا في قدان الاخبيان الدولة التي تتبعيا المحكم في المحكم المحكم في المحكم

وفيما يتعلق وبشدة يد الاحتسام الاجتباء وقد استولا المسارة السارة السارة السارة السارة السارة السارة المرائد المدنية الجزائري الاحسادة المدنية الجزائري الاحسادة على المالاة على الاحسادة من جهات قضائيات المدنية المحادة على المالاحكام المسادرة من جهات قضائيات المنابيات والمنابيات والمنابيات المحارة بمعرفة موظفيان عموميان الموظفيان عموميان الموظفيان قضائيات الأراضي الجانبات قضائيات المحادية المحادية المحادة المالاتكان المالية المحادة المالانكان المحادة المحادة المالانكان الحددي جهادات المحادة المحادة المالانكان المحادة المح

انظر في عندا المعنى: الدكتور بدر الدين عبد المنعم شوقى = نحو توحيد الشروط الاساسية للأحكام الأجنبية في دول الاتحاد ،منشور في مجلة ادارة منشور في مجلة ادارة منشور في مجلة ادارة من اينا الحكومة من 17 ، العدد 4 ، ط 1973 ، ص 945 .

ـ د. علـي صــادي هـشـــام = تـنـازع الاخـتـصــاص القـضـائــي الــدولـي ،ط1972 ، ص 232 .

القنياء الجزائرية دون اختلال بما قند تنتص عليه الاتفاقيسيات ات

و بتضح لندا حليدا من عنده المدادة ،ان القداعدة في التشريد الجدرائيرى، هي ان الحكيم او السندد البرسمي الأجنبي الواجيدي التنفيد في دولت الايكون صالحا بذاته الاجدراء التنفيدية بمداء في الأراضى الجيزائرية ،بللا بد أن يكون مصصورا بالصيفاة التنفيدة التنفيدة من احددى الجهات القضائية الجزائرية والاينفذ الا في حدود ما تقضى الجهادة القضائية الجزائرية بتنفيد فه بعد مراجعة صحة تطبيت القانون الأجنبي الاجرائي والموجودي

ويجب ان يكون عدا الحكم الأجنبي المسراد تنفيده في الجيزائسر و غير متعارض غير مخالف للنظمام العام أو الأداب في الجزائسر و غير متعارض عدم حكم قضائلي عدادر في الجزائسر وحدائسز لقوة الشميء المقضى فيه ويعرف هذا الاسلوب الدى تنتهجه الجزائسر "باسلوب المراجعاة أو المراقبة (1) المعمول به في القضاء الفرنسي، أو المراقبة الفرنسي، (1) عمل المادة الدكورة أعملاء قد اشارت الى حالة خاصة، وهمسي أمادا كانت عناك اتفاقيات دولية بين الجزائسر ودولية أجنبيات المادر منها السند المطلوب تنفيية ، وكانت الاتفاقية تقيضي

<sup>1</sup> ـ صدد . محمد حسنين = التنفية القضائي ، ط 1986 ، ص 102

<sup>2</sup> ـ راجــــم اســر 65 ـ 194 السؤرخ في 30 ربيع الاول السوافق، لـ 29 يـوليــو 1965 المـــشـــن المـــادقــة علـى الاتــفــاقيــة المـــعــلــقـة بــتنــفــيـذ الاحــــام وتــسـلــيـم المـجـرمـيـن المبـرمـة بيـن الجـزائـر و فــرنــســـــــا٠

فقد نصب المادة الأولى من هذه الاتفاقية على ان "القرارات الصادرة حسب الاختساص القائداني و الاختصاص الولائي في الامور المدنييية و التجارية عن المحاكم المتعقدة في الجزائير أو فرنسيا تحسوز حكما قيوة القائمية المنفضية في بليدة الدولة الاخسسري اذا توفرت فيميا جملية مين الشروط ...) على المحاكدة العيام .

فقد ورد في هيذه الاتقداقتية "الايتضمين القبرار مايخاليف النظيام العلمام العلمام الخاص بالسدولية المنا بسعة لتنفيية القبرار أو لمبادئ العقوق العمومية المطبقة في تلك البدولية ، ولا يجبوز أن يكسون هنذا القبرار متعارضا مع قبرار قضائي سادر في عبذه البدولة وحائيز بالنسبية لعا قبوة القضيية المقضيية ".

ونسبت المدادة الشانية من عبده الاتفاقية "ان القبرارات المنسوه عنها في المدادة السبابقة لايسبوغ تنفيذها الابعدد التمبرين بقابليتها للتنفيدذ في بلند القباضي المطلوب منها التنفيدذ".

كما يشتبرط في تنفيذ الاحكام الأجنبية في الجزائر أن تكسبون

<sup>1</sup> \_ انظر أمر 65 \_ 194 ، المصورخ في 29 يوليو 1965 ، المنتشور في الجريدة الرسمينة عبدد 68 .

مسببسة ، لأن الحكم الأجنبي لايمكن تنفيذه في الجزائر الا اذاكان قدابلا للتنفيذ يجب ان تتوفيد قدابلا للتنفيذ يجب ان تتوفيد في فيسه جملية من الشروط ، ومن بينما اضافة اللي ما ذكرت ان يكون مسببا ، ويقمد بتسبيب الاحكمام كما عرفو الاستاذ (بحيبكوش) ذلك الجزء من الحكم الذي يبين فيه القاضي العلمة التي مسن المناف المناف المناف المناف المناف الشكل الشكل المناف الشكل الشكل

وقدد نص المشبرع الجبرائيري على وجبوب نسبيب الأحكدام في المواد 38 / 3 / سن قاندون الاجبراءات المدنية التي تنص .... وتعليد الاحكد المحدد 144 من نفسس القاندون بالنسبية لقرارات المجالد وفي المادة 144 من نفسس القاندون بالنسبية لقرارات المجلس الأعلامي القنائية ،وفي المادة 264 بالنسبية لقرارات المجلس الأعلامي المادة 325 ، فقيد اشترطت في المحدد كسم الأجنبي كما ذكرندا أن يكون قابلا لتنفيذ ، وحتى يكون قابلا لتنفيذ ، في لأن الجزائير جملية من الشروط ومنها أن يكون مشببيا أن الجزائير كما ذكرت اخت بنظام المراجعة أو المراقبية وما دام الأمير كذلك في لابيد أن تكون الاحكام الأجنبية المسلمان تنفيذة ، أن تسبيب الأحكام مسالية تتعليق بالنظام المسلمان العسام المسلمان المسلما

غير أن القبضاء الحديث يبد وأنده قد تراجع عن عبدًا الاتجاه و أجسستار

<sup>1</sup> \_ د . يحيى بكوش = الاحكام القضائية وصياغتما الفنية ،ط1984، ص34

تنفيد الاحكام الاجنبية التى لا تتشمين تسبيبا للنتيجة التي انتميت اليميا ما دام القيانون الاجنبي لا يستلزم مين القياضييي النيسي المطلوب منسه الاسر بالتنفيذ الكشيف عين الاسباب التي اسيس عليميا الحكيديم . (1)

وقسد أقسرت محكمية النقيض المصريسة في حكسم حديسيث لنمسا هسسندا السرأي حسيشمسنا رفيضست الطبعسن البذي تبعسي علسي الحبكسيم المنطبعسيس فيسمه قمهاءه بنتشفياذ حكمه أجنبسي مسادر مان محكماسا الخسرطيسوم العبلبيسسسسا بسالسسودان أنسه رغسي خليبوه مبين الاسبيساب الصواقعيات و القدانونيدة بصال يجملك باطكلاطبقا للمكادة 347 مسن قداندون المسرافعدات المصدري ( القسديديم) لتتبعليق هذه المسالة بالنظامام العصام في مصير ، فقيد أكبدت محكمة النقييين المصريحة فيي معرض رفيضها للطعين أن خليو الحكيم المستادر عسن القيضياء السيعودانيي مين بيينن الاسبياب التي اسيس عليهسيا لا يتمنيع من جنواز تنتفيه في مصبر منادام قدانسون المرافعيسات السحودانيي لحيم ينشترط اشتمال الحكيم علني اسبيابيه وجنسياء فـــى حييشيسسات المحكمنة أنانه (الايتسادح فني ذلك مناقضست بـــه المـادة 347 مـن قـانـون المرافعـات المصـري مـن وجــوب اشتمال الاحكىام على كبل الاسباب التي بنيت عليها والاكانت بناطلية ، ذلك أن الخطاب بعددا النصص متعلق بالاحكاء التي تصدر فللي

1 ـ د . على صحادق عشام = المرجم السابق ، ص 233 .

مصـر طـالمـا أنـه لـم يشبـت أن تبـادل الاحكـام بيـن الـدولتيــن يتطلــب المــراجعــراجعــ (1).

ويسلاحظ الفقيه الفرنسي بحيق ان فكرة النظام العسام في نطاق تنفيد الاحكام الاجنبية يجب ان يكون محمورا في نطاق انهيق من نطاق انهيدة .

من نطاق الحمال عده الفكرة عند تطبيق القوانيان الاجنبية .

فلو كان النظام العام يحلول في بعض الفروض دون الاعتراف بالحق الناشيء تطبيقا المقانون الاجنبيي ، فان تنفيذ الحكم الاجنبيي الناهام الدي قدر هذا الحق بالفعال قد لايتعارض بالضرورة مسع النظام

وصما سبسق يتضبح لنسا مدى أهميسة الاحكام الاجنبيسة وتأثيرها على السرأي العام في دولسة القانسي والاثار التي تترتب عليه سام مما يتطلب من القاضي أن يكون حريصا على غمسم هذه الاحكام عندما على عندما يطلب منه تنفيذها وتوقعه للاثار التي ترتبهما الله فسام يسلده .

وقد نصبت معظيم دول العداليم على التمسيك بالنظرام العجيرات النظام كشرط لتنفيذ الإحكام الاجنبية التي تتنافي مع اعتبارات النظام العجيرات النظام العجيرات في من المحكول العربية في اعطائها الحق للحكول العربية في اعطائها الحق للحدول العربية بحقها في الحدول العربية العربية بحقها في الدفع بالنظامام

<sup>1</sup> ـ راجـع د، على صـادق عشام = المارجـع السابـق ، ص 224 .

<sup>2-</sup> انظر = د.بـكرالدين عبد المنعم شوقى = نحو توحيد الشروط الأسـاسية لتنفيذ الأحكام الأجنبية فى دول الاتحاد ،مجلة ادارة قضايــــا الحكومــة ، س 17 ، العـدد 4 ، ص 942.

العـــام ، ضد الاحكـام الأجنبية التى تتعـارض مع النظـام العــام فـي عـذه الحدول فبعـد أن أشـارت الاتفاقيـة فـي مقـدمـة ميـــاق الجـام الجـام عــة العـربيـة الى سبــل التعـاون و القضـايـا التى يمكــن أن تثـار بشـأنـمـا منـازعـات في احـد الاقطـار العـربيــة ،نـمت الفقــرة الشائــة من المادة الثانيـة من الاتفاقيــة الى حـق احتفاظ كمل دولـــة مـن دول الاعـنــاء بـنـظـامـمــا العـــــام .

فنصب على أنه لا يجموز للسلطمة المختصة في الدول المطلوب منها التنفية أن ترفض تنفية الحكم، الااذا كان مخالفه للنظام العام العام أو الاداب، في الدولة المحللوب منها التنفية وعلى ماحبة السلطة المطلقة قي تقدير كونه كذلك وعدم تنفيذ ما يتعمارض ملع النظماء العلماء العلم

وما تجدر ما لحظتما عندا عصو أن على الميئة التنفيذي ........ة في الدولة المطلوب منها التنفيذ ، أن تراعى بحق معارض .....ة الحكم للنظام العام وقت الأمار بالتنفيذ ،طبقا لمبدأ حاليلة أو مصاصرة النظام العام العام .

2 ـ د، بـدر البديس عبيد المشعم شبوقتيني = المرجع السابق، ص 941.

كغل قضت المادة الشالشة من اتفاقية جامعة الصدول العربي في الفقرة الخامسة ، بأنه يتعين على السلطة المطلب وب منهسا تنفيذ حكم محكمين صادر من احدى دول جامعة الصدول العبربية ، الاعضاء نبي الاتفاقية أن ترفض الطلب الااذا كان في العبربية ، الاعضاء نبي الاتفاقية أن ترفض الطلب الااذا كان في حكسم المحكمين ما يخالف النظام العام أو الاداب العبامية في المنولة المطلبوب مضعا التنفيذ ، وعبي صاحبة السلطة في النظام أو الاداب أو الاداب أو عدم تنفيذ منا يتعارض مع النظاما العبام أو الاداب أو الاداب أو الاداب فيهنيمه المنفيذ منا يتعارض مع النظام العبام أو الاداب فيهنيمه العبام أو الاداب فيهنيمه العبام أو الاداب فيهنيمه المنفيذ منا يتعارض مع النظام العبام أو الاداب فيهنيمه العبام أو الاداب فيهنيمه النفيذ العبام أو الاداب فيهنيمه المنفيذ العبام أو الاداب فيهنيمه العبارة ال

وقدد أو ضحت عدده المدادة كذلك احتف اظ كدل دولد اسساس بمدا يعتبر من النظام العدام الدي لايمكن المسلسات فيد بمراعدات عندما يطلب تنفيد بمدا مكلم المحكميين ، و السلطسة صاحبة التنفيد للمدا السلطية التقديرية المسلطات السلطات التقديرية للمسالات النظام العلمان المحكميين يتعارض جزئيدا أو كليا مع النظامام العلمان العلمان المحكميان يتعارض جزئيدا أو كليا مع النظامان يخدال العلمان المحكميان المحكميان أو استبعاد القادرار، اذا كدان يخدال في النظامان العلمان يتعارض من النظامان العلمان العلمان يتعارض من النظامان العلمان العلمان يتعلمان المخلوب المغاللة العلمان يتعلمان العلمان العلمان العلمان العلمان العلمان العلمان فقيل العلمان في النظر العلمان في النظر العلمان في فقيل العلمان في النظر العلمان في النظر العلمان في العلمان

<sup>1</sup> ـ د - عسر السديس عبد اللسه = المسرجسة السابق ، ص 50 .

<sup>2</sup> ـ د.بندر التدينين عبسد المنتعم شبوقي= المترجسع السابسق، ص 941.

الخصيب التمسيعة / حقيقية السدفيع بالنظام العصام العصام العصام العصام العصام العصام الخصيفة المدولي الخصيصات الم

يستفسح لنبا سمنا سبني عنزفيه، أن سنوفيسوع النظبيام العنيانية الكونية يعتبر من اكثبر المنوافيينع في القنانون السناعيا وللعنقيدا الكونية يبرتبط بجمينع في القنانيينية في القنانيين أ

وقد استعمل على كل من الفقه و القضاء منذ القدم ان يوفي وفي ايجهاد تعريب او معيدار متفق عليه للنظام العسب الرئيسي في ذلك يعبود بالدرجة الأولى الى طبيعية النظام العبام العبام نفست، فهبو يتسم بالتغيير و التطور في الى طبيعية في آن واحد ، وهنذا يحول دون تمكين الفقه و القضاء من تحديد مضمونه او الإحداد تعريب بالمعين الفقية و القضاء من تحديد النظام العلم من شأنيه أن يعبرقله عن اداء وظيفته ،كاداة لتحقيد التطار الاجتماعي ، وكل ما استطاع الفقيه ان يفعله ازاء مسونه و النظام العلم من شأنيه أن يعبرقله المتطاع الفقية ان يفعله ازاء مسونه والنظام العالم العبام العبام المال المسام الناطاء المنظام العبام العبام المال المنظام المناطاة المنظام المناطاء المناطاة ال

غير ان ذلك لا ليرس غي الوسيع كما جياء في التمددكرة الايضاحية للتمسروع التمهيدي المقانيون المدني المسروع التمهيدي المقانيون المدني المسروع التمام ، دون ان يستتبيع ذلك اطبراج منا توطيد من التقاليد و عنو المنتفذ الرئيسي النذى تجدد منه التيارات الاجتماعيات

و الاخسلاقيسة سبيلسهسا اللي النظسام القانونسي لتبسث فيه مسلما يعسوزد مسن عنساهسر الجسدة و الحسساة .

و لا شبهائة نبي أن القداضيي باعتباره الممشيل ليلافكار الاجتماعيسة السائدة في مجتمعيه أن يتسوفير للديسية الأدراك و الأحسياس لمستا قسيد يميدد النظيام الاجتماعيي والقائيوني لمجتمعه ، وليذلينك لينتم يتكنين هنتاك معتيبار متوضوعتي للننظبام العنتبام، وانتصبا ينتعلبني الامسر بفكبرة اجتماعيسة يجبب ان يحسنهما القناضبي بشعبست الاجتمياعيي المرعيف وعيو نيادرا منا يخطيء فيي عبذا المستنوف و عسنة العسبو السندور السندي قسام بست القنضيناء فسي مختلف دول العالسم فييي محجيدًا الصحيال (مجيال التبطيور و الاستنفاع لنفكرة النبطيام العندام ) مـــن ذليك علمي سببي سل المشــال ماقيام به القضياء فيستعي ف ....رنسسيا ، أذ قيدام هيذا الأخير بشحم ويدرفكرة النظيام المــــام و تطــويـام وجعلمـا الماتجياب و المستحصدات الاجتماعياة و الاقتمادية و السياسية لبلده و يظلمنينس فلنسك علسي وجنست الخلم للنوص مندا فتعللت فيني تنطيب القــانــون الــدولــي الخــــاص ، بحيـث تفيـرت معـالــم اثبــات البنيوة و الطيلاق و السيزواج و تنظيمه حسيق استعمال الملكيية و التشريسع الاجتماعي بصفة عامة . اذن ، ف المنظم العصام بالنظم بالنظم اللي منذا الاعتبار اليمس فك \_\_\_\_رة ق\_\_انـونيــة ابقدر ما على فكسرة اجـتماعيـ

ان النصوص القانونية قد لاتحتويما ، لكون مفهوم النظام الم المصام قد تعبر عنده المبادى التي يعتنقما شميد المجتمع في لحظية معينة ، حتى ولو لم تتضمنما النصوص . و هدف الخصيصة النسبية للنظام المام ، هي التي حياليت دون تعبريف، ، حتى يبقى يستجيب للتطور الاجتماعي حيات

انسانسة السي ذلك ارتباط النظام العسام بكل دولسة على حسدة واختالانساء مسن دولسنة الأغامساري .

ولة ... تحريب على عصدم الاتفاق على تعريف موحد للنظام العصام وبالتالى عصدم تحصديده ، ان تصار خيلاف شديد حصول مفهومه ،معصدا أدى بالصعدف التى نظام عام دولتى و نظام عصدام داخلستى أو نظام عصام عصام داخلستى أو نظام عصام مطلق و نظام عصام داخلستى .

و قدد تبيين لندا ان عنده التفرقية التي استعملت في الدفيي الدفيي الانظام العبام ، انها غير صحيحة في الواقيع العملييي .
فد الدفيع بالنظام العام من الممكن أن تتعدد و ظائفه و لكن لا يتعدد منوضوعه ، فموضوع النظام العبام دائميا واحسد و عبد منوضوعة ، فموضوع النظام العبام دائميا واحسد و عبد حدايات المنان مجتمع القبيميان مجتمع القبيميان مجتمع القبيميان مجتمع القبيميان مجتمع القبيميان مجتمع القبيميان محتميا القبيميان محتميان القبيميان محتميان القبيميان محتميان القبيميان المحتميان القبيميان المحتميان القبيميان المحتميان المحتمان المحتميان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتمان المحتم

بقـــي أن نشيــر فـي النـعــايــة الـى ان اعـميــة دور النظــام العــام فـي القـانـون تــوقـف علـى النظــرة السـائـدة في مجـتـمـــع

معيبن و في عصبر معيبن ، وعيد النظيرة هي التي تحسد دور النظير الي النظير الي النظيرام العسبام و اهميت ه ، فقيد ينظير الي النظيرام العسبام العسبام علي انده مبيدا او قياعيدة ، و قيد ينظير اليسب كيا ستشنداء للايجيوز التوسيع في اليدفيع بيه الاللفيرورة و بيالقسدر النذي تشميع بيه تلك النسرورة ، و الفيرق واضح في النظيرين و الفيرت واضح في النظيرين و الفيرت و ا

ف اذا نظر الى الناف المسام المسام كمبدأ او قاعدة قاندونية فدان معندى ذلك يصبح الدفح به هو القاعدة ، و هندا يغيق فدان معندى ذلك يصبح الدفح به هو القاعدة ، و هندا يغيق مجددال تطبيت القوانيدن الأجنبية الى حد الامتنداع عدد تطبيت المحداون الدولى في شتى المجالات، وهذا مدا كدان سائد دا في عمد ما نشينى ، موسس المدرسة الايطالية الحديث في عمد ما نشينى ، موسس المدرسة الايطالية الحديث الذي اعتبدر معظم القوانيان اقليمية اي متعلقمة بالنظام العددام وقد رأيندا مدى خطاً هذه النظرة الى النظاما العددام ، لكونها أنيا مدى خطاً هذه النظرة الى النظامات العددان الخناق على تطبيدات القوانيان الأجنبية عدن عدد الخناق على تطبيدات الخناق على تطبيدات القدوانيان الأجنبية عدما نتج عدن عدد النظرة التعميدات قائما الكمداش في التعداون الدولى ، بمدينا النظرة التعميدات قائما الكمداش في التعداون الدولى ، بمدينا في التعاليات المدينات المدينات القائمات المدينات المدينا

و مصالحه الافسرادبسفة خصصاصة ، اما اذا كدان ينظسر الصلى

القداف فقط عندما يتعلق الأمر بالمسداس بالمصدال الدراء القافي في الأمر بالمصدال الدولية القافي في أن مجدال الدول الجدوم بية لذولة القافي في أن مجدال الدول المحددة على النظيمام المحددة حاليدا للنظيمام المحددام في النظيمام المحددة .

و عددا مدا ندريد، ان توكيد عليد، وذلك ان استعمال الدفيسيع بالنظيام العدام ويجيب ان يكنون لاسبناب جوهدرينة أو اساسية فقيط أي عندما يتعلق الأمير بالاستس الاقتصاديدة أو السياسية أو البدينية أو الحضاريدة للمجتمدع القدافسيدي .

اغدافدة الى عدده الاعتبدارات يجدب على القدافدي عند تقدريده اعمداله الدفدع بالنظدام العدام الايفدع في اعتباره التعدامدل الدولدي و العدلاقدات المختلفة التي تربط بدلاده بالبلددان المختلفية التي تربط بدلاده بالبلددان الاخدمين ،أي يجب عليه (القاضي) ان يتوقع المعاملة بالمشدل

( TA RECEPRECITE ) و تأسيسا على ذلك ، يجب على القاضي ان يجرى مورازية عند اعتاليه الدفع بالنظام العام بين المصالح الوطنيسة و المصالح الدولية على ضوء العدالة المنشودة في كل النظلم القيانونية المتحضرة في مختلف بلدان العالم ، متخصدا في نختلف بلدان المعيام المعيام المعيام المعيام المعالمة الشخصية ، لا المعيام الشخصية ،

ف النظام العدام، يجب ان يكون "مبنيا على المنطق و المصلحية و المصلحية و المصلحية و المصلحية و المصلحية و المسرورة وبالنظام العبيام

كل عنده المقياييسس تتطلب من القاضي ان يكون متفتحسسا و متفكمسا لحاجبات القانون الدولي الخياص واعيبا و مسدركسا ليواقيع مجتمعية و المجتمع البدولي حوليه بعضة عدامسة و نظيرا الافتقار النظيام العبام الي معيبار محدد يستنبد عليه القيامي ، فيجب عليه ( القاني) ان يستعمل كيفيدات متناهية في البدقة و الذكاء و التأميل حتى يشتطيع المحافظة على حماية مجتمعيه من كيل النظيم الأجنبية التي قيد تمدد مجتمعيه من جمية ، والمحافظة على اقيامة التعاون في مجيبال العبلاقيدات البدولية الخياصة من جمية أخيابيات الخياصة من جمية أخيابيات الخياصة التعاون في مجيبال العبلاقيدات

فلي س كل اخت لاف بين احكام قانون القاضي واحكام القاندون الأجنبي الواجب التطبيق يستطيح بالضرورة استبعاد أحكسام الأجنبي المحذا الأخيسر ( القانون الأجنبي ) بحجة معارضت للنظام العام ا

فقكرة الدفيع بالنظام العنام الايكني العناد الاعتاد القانونييين النبي الاغتاد القانونييين النبي الاغتاد القانونييين النبي المنادة القانونييين النبي المنادة أو التعارض الشديد بينهما

وبعب ان يسحود بين التشريع الكبي تتعايد شيما ان يسحود بين التشريع الكبي تتعايد شيما المين المين التشريع الكبي تتعايد ألى المين المين

## 

	,	ــة / ==	اللغــــة العــربيـــــة 	أولا: المصراحية: 20 المصراحية: المصراحية: 02 المصراحية: 02 المصراحية: 02 المصراحية: 02 المصراحية: 02 المصراحية
مكان الطـــــع	تاريخ الطبيع	الجيزء	عنــوان الكـــــــاب	sis,Dep
القـاهـــرة	1969	-	الوجيبز نمى القانون الدولى الخاص الماس	of Hesi
القاهـــرة	1965.41	<b>-</b>	الاحــوال الشخصية للوطنييـــن غــــــر المسلميــن	H
منشـــاة المعارف . الاسكندريــة	1970	ں  •	الت مليف على نصوس القانون المدن المعدل لمذاعب الفقه و القضاء الحديث في مسر والاقطار العربية	- العائد ور العسروسي ) Ord
17 17	1983		الـمـوجـز في المـمـادر الالتـزام	0 ا <u>جان</u> ور سلمنان
القــامـــــرة	1969	-	رتنازع القيان	نه ۱۲۰۰ ۱۵ابر جاد عبدد ۱۵ابرحمدان
دار النحصية	1966.24	-	الاحوال الشخنسية الغييب ر الدساميب ن ·	ميل الشرقاوي الميرقاوي الميرقاوي
بــغـــــداد	1972 . 2غ		تنازع القوانيان و أحكامه في القانون الدياب الخاص العبراقياب و	- محسن المداوي
مكتبة الفلاح الكرويست	19.38 <b>6</b>	-	التنفطين القضائي وتوزيح حسلته غي قانون الاجراءات المدنية الجزائسري	Rights Res
بـفـــــداد	ط2. 1977	_	القــانــون الـــــدولــــــــــاس	اما   کا   محدوح عبد الکریسم   افسیظ
القامـــرة · دار النـمـــة العــربيــــة		2	الـوسـيــــــ في القانون الدولي الخاص	. فـوُاد عبد المنعـــم رياض/ اساسيـــة

ļ	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·			
مكان الطبيع	تاريخ الطبع	الجـزء	عنـــوان الكتــــاب	المـــــــــ وُ لــــــــف
بــيـــــروت	1975 J	~	السوجبسيز في القانون السدوليي الخسيساس ،	المنافعة والمنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة
اسكنسدريسة	1977	2	- القانبون الدولي الخــــاس	hesis
دار النمنضية العنربينية ا	1977		الذانون الدولي الخاص وتتنازع الأخت عدادي الثنائات الحدي ،	عَظِرَ الدين عبد الله 0 " " " " " " " " " " " " " " " " " " "
معمد البحوث والدراسات العربية	1968	<u>-</u>	محالات في اشفاقية تنفيسة الأحكام لجامعات الدول العبربيسة	: :
مطبعة الاعتماد	1928	ī	القساندون الدولي الخساس	S. Jordan
ديوان المطبوعة بالجيزائيير،	1984.13	-	مذكرات القانون السنولسي الضياس الجس <b>زائ</b> سري	ن کیلی علی سلیمـــان S
10 17 10	ىل 1986 . 2		n 4 (1	niyeı
القــاهــــرة	1327	-	القاسون الدولي الخاص فـــي	العالم المستقالة الم المستقالة المستقالة
بــيـــــروت	1967		انبوجبينز في القانون السوليي الفسياص،	ر الله عناد الله عناد الله
بـيــــروت	1986		ـ دروس في القانون الدوليالفاس	۸۸ ۱۵۰۰ مالی صدادت ۱۵۰۱ مالی صدادت
اسكندريــــة منشأة المعارف الاسكنـدريـــة	1974.31 1972.21		ـ تنسازع القنوانيسن ـ الاختنصاص القنسائي السدولسسي	Rights Re
انلاسكنىدريـــة	1964	2	شرح التانيون المدنيي	7. سلیمان مرفیس
القاهــرة		1	مديدادر الالتسسيزان	د.السنسمــوري
المنوسسة الوطنيا المنكتاب بالجزائر	1984		الأحديم القنائيسية	د، يحني بگنسوش،

<u>شانیا</u>: الــــدوریـــدوریـــدات /

	الطبــخ ــــــــــــــــــــــــــــــــــ	مكان	السنة	العسدد	الموضــــوع	عنوان المجالــــة	)eposi
:		c	1948	2	تقسير النصوس وتأويلــــــا ،	مجلة القانونو الاقتصاد	Page I الوهاب خالانيا الوهاب خالانيا
	ر		س /62 1971	-	_	منجلبة عصبر المتعناصرة	ل بهر الدين عبد اللــه الم
			1937	9	الدفع بالنظام الحام فىمواريث الاتسراك	المحـــاهـــاه	ں۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔۔
			س/14 1970	4	تمليقات على الأحكام المصرية -	مجلة ادارة قصايـــا الحكومــــة،	ر ادق المراجعة of Jordan
	البصرة	جامعة	1968	2/1	مبدأ النطام العام وتنازع القوانيسن.	مجلمة القانصون والاقتصاد،	الكريم حافظ حافظ
		جامعة : شــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1968		نطاق وطبيه سنة القانون الدولي الخاص	مجلية القانيون والاقتمان	0 الأحمد مــادق القشـــرى
	ـــرة	القام	س/ 17 1973	47.	نحو توحيد الشروط الاساسية لتنفيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الحك المساو المساد ا	المناعم شوقي المناعم شوقي erved - المالك
	<u></u> رة	القـاهــ	1970	14	شروط تطبيبيت الشريسة الأسلامية على طلاق المصريين غيار المسلميسن،	مجلحة ادارة تضحايا الحكموم	II Rights Res
							A

## - التشريعات الجزّائرية المعتمدة في البحث -

- القدانون المدندي الجنزائيدوي ليستندة 1976 ، ط 1984 وزارة العسيدل ،
- ـ قـانـون الأجــراءات المـدنيــة لـسنــة 1966 ، لا 1984 وزارة العـــدل ،
- ـ قـ انـون الاسرة الجـزائـرى المـادر في سنـة 1984 ديـوان المطبـوعـات الجـزائـــر ـ وشـــائــــين لــــلاطـــــلاع .
- \_ المبيث السوطني الجمرائسري لسنسة 1966 (الجبريدة البرسمية رقم 7)
  - \_ السدستسور الجسزائسري لسنسسة 1976 .

the first transfer of the second of the seco

المراجع المستعلق الم

-0	QUVRAGES	GENERAUX	-0-
----	----------	----------	-----

اجـع العــــامـــــــــــــــــــــــــــــــ	المر	 å	ا: المراجــع بـالفــرنـسـ
AUTEUR	TITRE	EDITION	LIEU
DERRUPE (JEAN)	Droit Int.Pribé	1978	PARIS
ELGENDDAWY (K)	Relation entre systémes Confessionnelle et laique en droit Int.privé.	1971	PARIS LIBRAIRIE DALL
ISSAD MOHAND	Droit Int.privé	1980	ALGER
n j – n	Le jugementet etranger devant le juge de l'exé cuteur de la révision en contrôle.	1968 	LIBRAIRIE GENE DE DROIT JURIS dence
FRANCECAKIS (PH)	Le Renvoi	1959	PARIS
FRENC MAJORS	Le Droit Int.privé	1975	SAINT GERMAIN
GRAULICH (PAUL)	Introduction à : l'étude de droit Int. Privé	1978	PARIS
LIRBOURS (P)	Droit Int.privé 	1972	PARIS

~~~~~~~~~			dosit
AUTEUR	TITRE	EDITION	rien S S
MALAURIE (PH)	L'ordre Public et le contrat	1962	r.s.s.u. Thesi
MAYER (P)	Droit Int. Privé.	1977	PARIS TO
MERCIER (P)	Conflit de Civilisation et Droit Int'. privé.	1972	n - Cent
NOBOYET	Cours de Droit Int.privé	1.949	PARISOLOGI
REGAUX	Droit International Privé	1968	BRUXEULLE JJ
VENDER ELST (R)	Droit International Privé Belge et Droit Conventionnel International.	1983	PERUXELLE VOT Univers
·			ary

All Rights Reserved - Library of University

## 2- OUVRAGE SPECIEUX

L' A U T E U R	т г т :: в	EDITION	LIEU
CHAPPELLE andre	Les Fonctions de l'ordre public en droit international privé .	THESE 1979	PAR <b>TS</b>
LAGARDE PAUL	Recherches sur l'ordre public en droit international privé .	1059	PARIS
JACK HAURY	L'éviction de la loi normalement compétente :l'ordre public et la fraude à la loi .	1952	PARIS .

evues critique de droit international privé.

<del></del>				
AUTEUR	TITRE	NOMBRE	ANNEE	FIEU GEOOSI.
CREMEDES (JEAN)	La Reconnaissance en espagne des decisions et des Actes Authentiques.	01	1984	of Thesis D
DE ANGULO RODRE - GUEZ (M)	Du Moment auquelil faut se place pour ap recier l'ordre public droitInt, privé.	•	1972	AND CENTER CENTER
FRANCECAKIS (P)	Quelques précisions sur les lois d'appli- cation "IMMIDIATE" et leurs Rapports avec les regles de conflits de la lois	t	1976	University of Jord
MAURY (JCQUE)	L'ordre public en droit Int.privé. FRANÇAIS et en dro Int.privé ALLEMEND	it 01	19 54	rar <del>v</del> of Univ
MONGER (F)	ligue des états Aral Droit Int.privé. projet code unifié.	es O1	1984	-
VITA EDOARDO	L'ordre Public en matiére de divorce et du nullités de Mariage.		1965	Rights Reserved
··			t	

## \_ 0 \_ فــــــــــــرس \_ 0 \_

الصفحــــة	المـــــوغ
1	_ <u>إلى :                                     </u>
6	ـ الفصــل الت <u>مشيــ</u> دى
12	_ المبحسب الأول = تطور فكرة النظام العسام عبـــر ==================================
13	_ المطلبيب الأول * في المدرسية الايطاليية القديمية   أواقة فيه الاحسيبوال"
17	_ المصطلحية الشانجي = في المحدرسجية الفرنسية القعيمة،
22	- المطلب الثالث = في المدرسة المولندية
25	- المحمد الشانسي = فكرة النظام العصام في الفقيمه و مدوني و القضاء الأنجلوسكسوني و و القضاء الأنجلوسكسوني
29	ــ المبيحيث الشاليث = فيكبرة النظرام العبرام في الفقيمة المستحدة الألماني الحديث (مدرسة ساقييني)
36	المبحث الرابيع = في الفقية النظرام العجمام ال

	1
الصفحـــة	المـــونــــونــــــــــــونـــــــــــــ
343	- المبيحيث الخياديس = فكرة النظام العيام في الفقيسيسيسه الفيادية الفرنسسيسيس الحديثث
44	_ <u>المطلب الأول</u> : فكرة النظام العام لدى الفقيه (بييه)٠٠٠٠
49	ـ المطلب الشاني: فكرة النظام العام لدى الفقيه (بارتان)٠٠٠
51	_ المصلب الثالث : فكرة النظار العام للذي الفقيه (نبيوايه )٠٠٠
55	ـالمبحـث السادس = فكسرة النظام العـام في الشريـعـة الاسـلاميـة ***********************************
78	_ البــاب الأول: النظــريـة العـامـة للنظــام العـــام - البــاب الأول: النظــريـة العـامـة للنظــام
79	الفيصل الأول/ دور النظيام العيام في القيانون الدولى الخاص وعيلاقته ببعض المفاهيم الأخيري
82	ودورها في القانون الداخلي ودورها في القانون الداخلي ودورها في القانون الداخلي الخاص الدولي الخاص التعالم التع
97	_ المبيحث الثاني = النيظام العام والقوانيين ذات التطبيع الفيون أو المباشر
111	_المبحث الثالث = النظماء العام والأداب
115	_الفحصل الثاني: مفعوم النصلام العام وشروط اسمماليه
ر. 119	م _ المبحث الأول = مـفعـو، النـظـام العـام في القانون الدولي الخاص
130	مر _المبحث الثاني = شروط اعمال الدفع بالنطام العماما

الصفحـــة	الموم
131	- المطلب الأول: أن يكون القانون الأجنبي واجب التطبيق قانونا بمعنى أن يكون مختصا حسب قاعدة الأسنساد السوطنيسة
•	ـ المطلب الثاني: أن يكون القانون الأجنبي المراد تطبيقه يتعارض 
137	لـــدولـــــــــة القــــــاضــــــي
141	- المطلب الثالث: أن تكون المخالف النظام العام حالية
	المبحث الثالث= طبيعة الدفع بالنظام العام في العلاقات
150 -	الــدوليـــة الخــــامـــة
156	_الب_اب الشاني: أثــار الـــدفـع بــالنـظـــام العــــــام 
161	ـ القصصيل الأول/ الأثنار العامية للعنبع بالنيظام العام
169	=====================================
	ـ المبخث الثاني = نـطـاق هـذه الحاليول أو مـدى استبعاد القانون
180	=====================================
195	ـ الفصيل الثانسي / الأثبار المختفيفيية للنبطيام العام
197	_ المسحدث الأول = التمييسير بيسن انشاء الحقبوق وأشارها
	المستقدة الشاني= مسدى أشر النظسام العسام الأجنسيي في دولسسة
	القاضي أو الأثير الانبعيكاسي للنسطام العنام

(

المحتود المحت	مرف ــــــة	المـــــو،نــــوع
المطلب الثاني :حالة النبين صراحة في الاتفاقية على عنم استبحاد القانسون الأجنبي من طرف القامي الوطني ولوكان عذا القانون يتعارض مع مفعوم النظام العام لدولته المطلب الثالث : حالة سكوت الاتفاقية أو المساهدة عن النصاعلي الثالث الدفع بالنطام العام ضد القانسون الأجنبييي الذي تضير به قاعدة الاسناد في الاتفاقية اذا ميا النوات الحكام هذه الاتفاقية مع النظام العيام المعام العيام العيام العيام العيام الدفي الانتفاقية على حالات محددة عجمال الدفي عالم النافي النافي الدفي الانتفاقية العيام الأجنبية على النافي الديام الأجنبية على النافي العيام المعام الديام المعام الديام المعام الديام الأجنبية على النافي العيام الديام الديام الديام المعام الديام المعام الديام المعام الديام المعام الديام المعام الديام المعام العيام المعام الديام المعام الديام المعام المعام المعام المعام العيام المعام العام المعام المعا	2.22	
القانسون الأجنبي من طرف القامي الوطني ولوكان عذا القانسون يتعارض مع مفعوم النظام العام لدولته المطلب الثالث : حالة سكوت الاتفاقية أو السماهدة عن النصعلسي اعمال الدنع بالنطقام العام ضد القانسون الأجنبسي الذي تشير به قاعدة الاسناد في الاتفاقية اذا ما تعارضت احكام هذه الاتفاقية مع النظام العسام العدولة القسان المطلب الرابع: حالة النص في الاتفاقية على حالات محددة يحسق في الاتفاقية على حالات محددة يحسق في الاتفاقية على حالات الدني الدول المتعاقبة اعمال الدني الدول المتعاقبة على النظام العسام الدني عائل الدني الدول المتعاقبة على النظام الدني الدني الدني الدول المتعاقبة على النظام الدني الدول المتعاقبة على النظام الدني الدول المتعاقبة على النظام الدني الدني الدني الدني الدنية المحسام الدنية على النظام الدنية على النظام الخينيية على النظام المحسام الدنية المحسام النظام الأجنبية على النظام الخينية المحسام المحسام المحسام المحسام المحسام المحسام الدنية المحسام	227	المنطلب الأول: حالية استثناء النظام العام من الأتف قيد
الذي تشير به قاعدة الاستاد في الاتفاقية اذا مـــا الذي تشير به قاعدة الاستاد في الاتفاقية اذا مـــا تعارضت احكام هذه الاتفاقية مع النظام الحـــام المطلب الرابع: حالة النص في الاتفاقية على حالات محددة يحــق فيها للقاضي في الدول المتعاقبة اعمـــال الدفــع بالنظام العــــام الدفــع بالنظام العــــام الدفــع الرابع = اثر تنفيذ الاحكام الأجنبية على النظـــام الخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	235	القـانــون الأجـنـبـي مـن طـرف القامسي الـوطـنـي ولــوكــان هــذا القانــون يتــعــارش مع مفعــوم النظــام الـعام لــدولتــه
المطلب الرابع: حـالـة النـص في الاتفاقية على حـالات محددة يـحــق فيـمــا للـقـاضـي فــي الـدول المتعــاقــدة اعـمــــال الدفـــع بــالنــظــام العـــــام	239	اعدال الدغع بالنطظام العدام ضد القانون الأجنبسسي الذي تشير به قاعدة الاسناد في الاتفاقية اذا مــا تعارضت احكام هذه الانفاقية صع النظام العـــام
النه الرابع = اشر تنفيذ الاحكام الأجنبية على النظـــام المجاهدة على النظـــام المجاهدة على النظـــام المجاهدة المحكام المجاهدة المحكام المجاهدة المحكام المحك		المطلب الرابع: حالة النص في الاتفاقية على حالات محددة يحصق فيما للقاضي في العدول المتعاقبة اعمال
الد_ام	242	الدفـــع بـالنــظــاء العـــــام
الخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	248	المبحدث الرابع = اثر تنفيذ الاحكام الأجنبية على النظـــام ==================================
حقيقة الدفع بالنظام العصام الع	261	الخــــــــــــة / ــــــــــــــــــــــــ

. .

			1
الصفحن	السطر	صـــــواب	1 h = 1
03	16	المفاهيـــم	و المفاه
08	06	الآخـــــر	
08	12	نظ مبھ	j
06	09	استسعـــادهـــا	ادها الها
12	17	النظاع	النف النف الم
13	09		<u> </u>
9	· 21	Pérégrin	Pergrin O
18	08	Bertrand	Bartein -
22	08	Huber	Haber ED
23	] ] [	Internationale	International O
30	13	_اعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	طعت اره
35	هامشُ 1		غَرِّ م
33	i 1	الفقيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
52	1 1 1	المسلاء مست	الخب الأم الأم الأم الأم الأم الأم الأم الأم
55	. 13	1	ا الله الله الله الله الله الله الله ال
58	03	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	<del>ك</del> ماق
72	05,	الاضــــن ال	الحست اذ
	15		<u>,                                    </u>
86	13	التعديد	التوسريسيض
10 .	1	Paut Biggurause	Peut Regoreuse
101	01	Peut Rigoureuse Francescakis	Francecakis
102	هامـش 1	i	Fraaus Omnit
110	10	Fraus Omnia	2
115	01	وب م	I erhours
120	14	Lerebours	Imperiensement
128	12	lmperieusement	Lerbours  Imperiensement
134	10	Lex Loci Delicti	Dianostique
139		Diagnostique "977	Lerbours
144	هامش 1	Lerebours	
148	10	Empêchent	Empêchement
	13	Légalement	L'également
149	هــامش 1	L'exequatur	L'exequeteur
ĺ	1	1	1

	•		
الصفحـــة	السطـــر	. صــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1b-
154 162 165 173 174 178 184 198 149 206 205	ا هامش ا 1 15 15 15 16 04 1 هامش ا	الحديث المساوية المس	Limité Droit Religeuex Goldmane Reciprecité